

دول القوة ودول الضعف

تأليف الدكتور

فاروق عمر عبد الله العمر

تمهيد

يعد موضوع قوة الدولة من الموضوعات المهمة في الدراسات السياسية والجغرافية المعاصرة ، ليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها، ولكن أساساً بالمعنى الحضاري الأشمل ، على اعتبار أن قوة الدولة هي عبارة عن المحصلة النهائية لمجموع قوتها العسكرية ، مضافاً إليها مواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية وبنيتها الثقافية والاجتماعية ونظمها السياسية والإدارية وعلاقاتها الدولية، إلى جانب عناصر أخرى كثيرة . وحتى مع توافر هذه العناصر في دولة من الدول، فإن الأهم من ذلك هو تفاعلها مع بعضها داخل الدولة الواحدة ، وما ينشأ بينها من احتمالات ونتائج .

فالقوة إذن من ذلك المنطلق هي إحدى العوامل التي تعلق عليها الدول أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية ، وذلك لما لها من أهمية في رسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية الأخرى .

ويمكن تقسيم القوة من حيث تأثيرها ودورها الفاعل على مكانة الدول إلى قسمين ، فهناك دول تمكنها قوتها من أن تلعب دوراً كبيراً على المستوى الدولي، وعلى ضوء ذلك فهي تحدد مجرى العلاقات الدولية ، ومثال ذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية الذي تنفرد به بين قوى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتبوءها مكانة أسمى من مكانة أي نِدِ قوي آخر .

وهناك قوة أخرى ضئيلة الأثر نسبياً على المستوى الدولي ، ولكنها قد تؤثر على المستوى الإقليمي ، وأحياناً قد تكون عديمة الأثر نسبياً ، وهذه القوة تدخل ضمن إطار القوة القومية لأية دولة ، والقوة القومية قد تستخدم كأداة لإملاء أوضاع معينة على الدولة الأخرى المجاورة كفرض نمط سياسي معين أو فكر أيديولوجي كما حدث أيام الاحتلال البريطاني والفرنسي للدول العربية ، وارتباط بعضها بالاتحاد السوفيتي فيما بعد، وهذه قد تأخذ أشكالاً عديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وهناك دول أخرى أمكنها ترويض تلك القوة وتهذيبها والتحكم فيها ومن ثم السيطرة عليها في الحدود التي يقتضيها الدفاع عن أمن الدولة القومي مثلما هو الحال مع السويد وسويسرا ، حيث أن هاتين الدولتين تمتلكان إمكانيات ضخمة نسبياً من القوة ، ولكن قوتها محصورة في الدفاع عن واقع أمني قومي معين أكثر مما هي قوة موجهة لفرض هذا الواقع على الآخرين أو تغييره بطريقة تلحق بهم أي مظهر من مظاهر الضرر .

وتختلف القوة في ممارستها عن استخدام العنف ، حيث أن القوة القومية ذات عناصر كثيرة ووسائل ممارستها متنوعة وأساليب استخدامها متعددة ، أما العنف فله أسلوب واحد فقط .

والقوة القومية للدولة هي عملية ذات أبعاد متشابكة ومتعددة وتتداخل عناصر كثيرة في موقعها من بينها الرقعة الجغرافية الممتدة والكثافة السكانية للدولة أو تقدمها الصناعي أو ضخامة جيشها ... الخ . وهذه العناصر مجتمعة هي التي تكون عناصر القوة في الدولة وليس التركيز على عنصر واحد منفرداً ، فمثلاً البرازيل تتفوق في مساحتها على الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك لم يقل أحد أنها دولة قوية . ولدى باكستان أو الهند كذلك تعداد سكاني أكثر من ألمانيا الغربية ، ولكنهما أقل قوة منها . وهناك دول أخرى متقدمة صناعياً ولكنها ليست قوية مثل بلجيكا وسويسرا ، وهناك دول تحتفظ بجيش من الدرجة الأولى ومع ذلك فهي دولة ليس قوية إذا ما قورنت بدول أخرى عديدة أقوى منها .

وهناك أمثلة لدول تجمع بين عدد من العناصر الرئيسية المكونة للقوة ومع ذلك فهي لم تكن قوية ، فالصين في الأربعينيات من القرن العشرين ، وقبل أن يسيطر عليها الحكم الشيوعي كانت تمتلك رقعة جغرافية هائلة وسكانها كانوا يشكلون أكبر تعداد لدولة في العالم ، وكان جيشها ضخماً من حيث العدد والتسلح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة، ولم تكن لها سيطرة كاملة على شؤونها الداخلية كما أن نفوذها الدولي كان محدوداً، ولكن بعد سنوات قليلة ارتقت الصين إلى مركز قيادي ضخم في المجتمع الدولي بالرغم من عدم حدوث تغيرات جذرية في مواردها الطبيعية والبشرية من حيث الكم ، ولكن الذي تغير فقط هو كيفية استخدام هذه الموارد ، فمجرد امتلاك هذه الموارد ليس ضماناً في حد ذاته للحصول على القوة ، ولكن استعمال الإمكانيات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى هو الذي يحقق هذه القوة ويبرزها .

الفصل الأول

مبادئ أولية

العناصر :

- ١- فكرة الدولة .
- ٢- سيادة الدولة .
- ٣- القوة عبر التاريخ .
- ٤- مفهوم القوة .

١- فكرة الدولة

كانت الدولة محور الدراسات السياسية منذ أيام اليونان حتى اليوم حيث عنى الفلاسفة اليونان بالدولة المثلى ، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو بالخلافة، واستغرق المفكرون المسيحيون في مناقشة العلاقة بين الدولة والكنيسة، وتناول المفكرون المحدثون نشأة الدولة وسيادتها . ويدل هذا الاهتمام المتواصل بالدولة على أن الفكر السياسي وكأنه كان ينظر إلى السياسة على أنها هي الدولة ، وكان يعتبر علم السياسة أنه علم الدولة . ولا يزال بعض علماء السياسة حتى اليوم يعرفون علوم السياسة بأنها علوم الدولة ، وذلك لأنها تبحث في التنظيمات البشرية التي تكون الوحدات السياسية في المجتمعات ، ولأنها تبحث كذلك في تنظيم حكوماتها وفي فعاليات هذه الحكومات التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها ، وفي علاقتها بالدول الأخرى ، وهي تبحث كذلك في العلاقات التي تقوم بين الأفراد والتي تخضع لرقابة الدولة، وفي علاقات الأفراد أو المجموعات بالدولة نفسها .. وفي علاقات الدول بعضها ببعض ، وتبحث كذلك في وجهة نظر السلطة السياسية بالنسبة إلى حرية الفرد وحدودها ، كما تعني بالموضوعات التي لها علاقة بصورة رئيسية في الدولة والحكومة والقانون .

والدولة هي الشكل الأهم والأبرز للحياة الجماعية ، وهي من صنع إرادة الإنسان وعقله ، وهو يركز جهوده وأفكاره حول معضلة التنظيم السياسي وكيفية ديمومة هذا التنظيم أو الأسباب التي تؤدي إلى زواله ، وتعتبر الدولة أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطاناً ، فهي " مؤسسة المؤسسات " وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع القومي أو الدولي ، فهي تشمل جميع المؤسسات دون أن تنضوي تحت أي منها ، بل هي أصلب المؤسسات وأشدّها اتساقاً وصرامة ، وإذا وصفت وصفاً تحليلياً ظهرت كمنظم عام لمؤسسات مترابطة ، فهي المؤسسة الجسم وتعبّر عن نفسها بواسطة الأفراد أو الجماعات .⁽¹⁾ وقد عرفت المجتمعات منذ القدم أشكالاً من السلطة السياسية المختلفة ورضيت أن تلجأ هذه السلطات إلى نوع من أنواع الاستخدام المنظم للقوة لحماية للجماعة من الانفراط وتحقيقاً للنظام وللاستقرار داخلها بعيداً عن الصراعات الفئوية أو الطبقيّة فضلاً عن الحماية من المخاطر الخارجية .

وقد تطورت أشكال هذه السلطة السياسية وتعددت وسائل اكتسابها للشرعية ، فاستندت أحياناً إلى الاعتقادات الدينية ، كما اعتمدت في أحيان أخرى على التفوق المادي والعسكري لفئة من فئات المجتمع على فئات أخرى ، ولعبت العوامل العرفية والقبلية والفئوية

أدواراً متعددة ومهمة في تشكيل السلطات ، كما كان للعرف والتقاليد والمعتقدات ، بل والخرافات أدواراً مستمرة في قيام سلطة معينة ، أو زوال أخرى .

أما الدولة المعاصرة فهي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة ، ونجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية ، وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي فأكدوا وجودها بهذا الشكل الحديث .

وتتميز الدولة المعاصرة عن أشكال الدولة السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف ، فضلاً عن اعتراف الدول الأخرى لها بحدودها الإقليمية التي تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة ، فأما عن أهداف الدولة المعاصرة فهي تتعلق أساساً باستتباب الأمن والمحافظة على الاستقرار وإقامة العدل ، وأضيف إلى ذلك في فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . وأما عن وسائلها فهي تتمثل بشكل رئيسي في السيطرة المنظمة على مقاليد الأمور عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية التي تمارسها أجهزة السلطة . أما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فإنها تعني من ناحية أن الدولة تمد سلطاتها داخل حدود إقليمية محددة بحيث تطلق لها الحرية داخل هذه الحدود ، وتعني من ناحية أخرى استقلالها عن الدول الأخرى .^(٢)

والحديث عن الدولة المعاصرة إنما هو حديث عن ظاهرة تاريخية حديثة نسبياً ، فقد بدأت في الأصل في أوروبا ثم انتقلت منها بعد ذلك إلى مختلف البقاع ، واستناداً إلى ذلك فيسعدنا أن نذهب إلى أنه على الرغم من حداثة ظاهرة الدولة بشكلها المعاصر ، إلا أنها ليست ذا شكل جامد بحيث إن شكلها الحديث قد بدأ وسوف يستمر على ما هو عليه الآن إلى الأبد ، فمثلما حدثت تطورات في الظروف والأوضاع قادت إلى تغيير أشكال الدول وأهدافها وسبل إدارتها ، فقد تحدثت تطورات أخرى تفرض أنواعاً أخرى من الدول غير معهودة من قبل ، وما ظاهرة النظام العالمي الجديد إلا ومضة من ومضات هذا التطور .

وإذا ما أمعنا النظر في ظاهرة الدولة لوجدنا أنه على الرغم من أن ظاهرة الدولة المعاصرة كانت استجابة للتطورات التي حدثت بوجه خاص في القارة الأوروبية مع تفكك الإقطاع وقيام الثورة الصناعية ، إلا أنها بدأت تنتقل رويداً رويداً إلى خارج هذا النطاق ، وبدأت فكرة الدولة الأمة والتي تأخذ بفكرة المواطنة تنتشر إلى العديد من المناطق الأخرى غير الأوروبية بالرغم من اختلاف ظروف التطور الداخلي في هذه المناطق عن الظروف التي

أدت في الأصل إلى تغير ظاهرة الدولة وشكلها في أوروبا ، فبدأ نموذج الدولة الأوروبية يفرض نفسه - منذ نهاية القرن السادس عشر - كنموذج عالمي تأخذ به معظم الدول، سواء تلك التي عرفت بوادر الثورة الصناعية في بدايتها مثل إنجلترا أو تلك التي عرفت في فترات لاحقة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، أو حتى المستعمرات البعيدة والتي تمتعت بالاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن ذلك لم يمنع من أن يخضع شكل الدولة وطبيعتها لاختلافات ليست بالقليلة والتي ترجع إلى التاريخ الخاص لكل دولة وظروفها الثقافية والحضارية فضلاً عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها ، فالدولة المعاصرة في إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ليست قطعاً هي نفس الدولة المعاصرة في البرازيل أو فيتنام أو إحدى الدول الأخرى الحديثة النمو .

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة فإن هذا التعبير " الدولة " قد يقصد به أمور مختلفة ، فقد يتسع معناه ليشمل المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع ، وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة ، ولكنه قد يضيق فيقصد به المؤسسات الحاكمة في مقابل الأفراد والهيئات الخاصة ، وفي هذا المعنى الثاني يختلط اصطلاح الدولة بتعبير " الحكومة " بالمعنى الواسع ، وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعنى الثاني (الحكومة) يكون أقرب إلى أذهان العامة ، بل وحتى في أذهان بعض المختصين باعتباره حديثاً عن دور المؤسسات الحاكمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والأمني ... الخ .

٢ - سيادة الدولة

رغم اختلاف نظم الدول المعاصرة باختلاف الظروف المحيطة بها ، فإنه يمكن القول بشيء من التجريد والتعميم أن هناك قاسماً مشتركاً يمثل الخطوط الرئيسية للدولة المعاصرة رغم اختلاف الأشكال الواقعية للدول في كثير أو قليل عن هذا القاسم المشترك، وذلك بقدر ما تعكسه الظروف المحلية وخصوصية كل مجتمع وتميز القيم والمفاهيم والحضارات الذي ينعكس على أشكال الدول ونظمها .^(٣)

وهناك اتفاق عام على أن أي تعريف محدد للدولة يجب أن يتضمن عناصر ثلاثة : هي الشعب والحدود والسيادة ، ولا شك أن الحديث عن هذه العناصر يحتاج إلى بحث منفصل بحد ذاته ، ولكن ما يهمنا في هذا المجال هو أن نؤكد على ارتباط عنصر السيادة بالقوة ، فالسيادة

هي أخطر هذه العناصر ، وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين " الشعب والحدود " ، إذ أن السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية من ناحية أخرى ، فسيادة الدولة لا تباشر إلا على مواطنيها والمقيمين على أرضها ، كما أنها محدودة بحدود الوطن ، ولا سيادة للدولة خارج هذه الحدود .

وجوهر فكرة السيادة أو السلطة تكمن في حق إصدار الأمر من قبل سلطات الدولة وواجب الطاعة من الجميع لهذا الحق ، فالسلطة تملك الحق في استخدام القوة المشروعة لتنفيذ أوامرها دون غيرها ، وتعتبر هذه القوة مشروعة ومقبولة ولا يستند استعمالها إلى اعتبارات القوة المادية - الشرطة أو الجيش - فحسب ، بل تتداخل فيه اعتبارات تاريخية ونفسية واجتماعية .

ومع تطور فكرة الديمقراطية بدأت الشرعية تظهر ، وهي فكرة تتعلق بمدى قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة ، فلا يكفي قيام السلطة بهذه السيادة كأمر واقع ملموس بل لا بد أن يتبعها نوع من القبول العام أو الاتفاق العام حولها حتى تتوافر لها الشرعية .

وفكرة السيادة بالنسبة للدولة في تعاملها مع مواطنيها ليست مطلقة وليست مستبدة كما شرحها الفلاسفة والمفكرون ، وإنما مرتبطة بقيود من بينها أن هذه السيادة مقيدة بالقانون الطبيعي والقانون الدستوري وحقوق الملكية ، ووفق هذه الحدود تكون فقط السيادة مشروعة ومقبولة .⁽⁴⁾

وفي العصر الحديث ظهرت قيود أخرى على سلطة الدولة بعضها يرجع إلى تزايد الوعي بالحدود الدستورية وحقوق الإنسان ، وبعضها يرجع إلى اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية متعلقة بتطور الاقتصاد العالمي وترابطه ، فتضمنت سيادة الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي عدة أمور أساسية منها :

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع .
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي .
- وضع نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام الحريات .
- فرض الضرائب .
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي .

٣- القوة عبر التاريخ

تمثل القوة من الناحية النفسية وعبر التاريخ دافعاً داخلياً للإنسان ، فالقوة تكمن في الرغبة في حفظ الذات والدفاع عنها ، واستمرار بقائها وبلوغ أقصى درجة يمكنها الوصول إليها مما تريد ، وسد الحاجات الأساسية لديه ، وتعلق قلبه بما لدى غيره في بعض الأحيان، وإنقاص الحرمان الذي قد يعترى حياته ، ثم يتسع الأمر إلى أن يشمل إشباع حاجاته غير الأساسية، فتحقيق الذات عند الإنسان لا يقف عند مجرد المحافظة عليه وعلى البيئة المحيطة به، لكنه يمتد ليشتمل على رغبته في أن يؤكد ذاته عن طريق التأثير والسيطرة على الآخرين وإشباع النزوع الأناني لديه وفرض مكانته الأمرة على غيره ، أو على الأقل إبراز قوته لانتزاع اعترافهم بأهميته . وإذا ما انتقل الإنسان بهذا المفهوم إلى مجتمعه الأوسع نجد أنه دائم السعي إلى امتلاك عناصر القوة من خلال الاستحواذ على المزيد من الموارد الطبيعية والاقتصادية اللازمة ليعيش عيشةً مرضيةً ويتفوق بها على غيره إن أمكنه الأمر من ذلك ، والتاريخ الإنساني كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو بآخر والذي نتج عن تطوره حدوث تغيرات اجتماعية كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في خلق أجواء مكنت فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية معينة من السيطرة على الآخرين أو على باقي الجماعات داخل المجتمع ، وقد تكون هذه التغيرات اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدى التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على بناء القوة في المجتمع .

ويمكن النظر لظاهرة القوة على أنها ظاهرة تاريخية متواصلة التغير والتطور والنمو ، وقد تجلت عبر مراحل التاريخ في صور متعددة ، حيث استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف محددة ارتبطت كلها في ضرورات الحياة والحصول على المزيد من القوة لمجابهة قوى الطبيعة والمجتمعات المعادية ، والقدرة على السيطرة والتحكم وتوجيه الصراعات وفقاً لمصالح الأسرة أو القبيلة أو الدولة فيما بعد .

وإذا عدنا إلى الحلقات الأولى لبدايات التاريخ نجد أن الصراع المبكر بين الجماعات البشرية الأولى كانت تحسمه قوة جماعة معينة في مواجهة قوة أخرى ، وقد ارتبط ذلك بالحروب ، فقبل فترة بروز ظاهرة المجتمعات والأمم كانت هناك فترة طويلة تميزت بالحركة غير المحددة للبشر من مكان لآخر وذلك تحت ضغوط من قوى الطرد والجذب التي كانت تكاد طبيعية صرفه ، وانبثقت الصراعات بينها حول المناطق التي تلبى - بجهد أقل - احتياجاتها

الأولية . وغالباً ما كانت تلك الصراعات تنتهي بفوز جماعة منها بالمنطقة المتنازع عليها وإبعاد الأخرى عنها ، وأغلب هذه الخلافات كانت خلافات جغرافية أدت إلى اندلاع الصراعات بين الجماعات البشرية الأولى^(٥) ، ودفعتهم إما إلى الاستقرار أو إلى الترحل إلى مناطق أخرى .

وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع السياسي على أن عملية بناء القوة كانت تأتي من خلال احتلال فرد من الأفراد أو جماعة من الجماعات مكانةً ونفوذاً بين أفراد القبيلة أو الجماعة ، ثم تتدرج تلك الجماعة أو القبيلة في الارتقاء إلى أن تصل إلى مرحلة تتسبب بها على غيرها من القوى الموجودة فتُصبح بذلك القوة المحركة الأساسية لغيرها من الجماعات والقبائل الأخرى ، ونقطة تقاطع التنظيمات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع .

وتظهر القوة في الروابط على شكلين أولهما تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي ، وثانيهما غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية ، ويتوقف قيام بل واستمرار النظام الحاكم في الدولة على القدر الذي يُتاح له من القوة ، بينما تُعطي القوة الطرف الذي يُمسك بزمامها في المجتمع قدراً أكبر من الاستجابة لتطلعاته ، فالقوة المادية والمعنوية هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة بين الحاكم والمحكوم ، وبين الجماعات وبعضها البعض ، فما المحكوم بقادر على جذب انتباه الحاكم وانتباه غيره من أعضاء المجتمع ما لم يتمتع بقدر كاف من القوة ، ولا يمكن للسلطة الحاكمة أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة في الإجبار كجزء نهائي عند الاقتضاء .

فالقوة تمثل في حقيقتها ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية ، وهي توجد في جميع القطاعات النظامية داخل المجتمع وتكون كامنة في الروابط التي تربط المجتمع غير النظامي، ولكنها لا تتحوّل إلى قوة وسلطة إلا في التنظيم الرسمي . والقوة في التنظيم غير الرسمي تعتمد على المكانة الاجتماعية ، إذ يتفاعل الأفراد في هذا السياق وفقاً للمفاهيم المرتبطة بالمكانة التي يشغلونها ، فضلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم ، وإذا ما تداخلت الأدوار التي يلعبونها تنشأ الجماعات الفرعية التي تمارس ضغوطاً غير منظورة على التنظيم وعلى المعايير التي يمكن أن يتولّد عنها بناء أعلى للسلطة ، وتظل هذه السلطة عرضة للتغير مهما بلغت درجة متانتها وقوّتها .^(٦)

٤ - مفهوم القوة

للقوة تعريفات عديدة ومتنوعة تتفق وتختلف باتفاق واختلاف المدارس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، ولكن هناك إطار عام تستظل به شتى تلك التوجهات وهو أننا حينما نشير إلى القوة فإننا نفرق بين القوة التي تمارسها السلطة على الصعيد الداخلي والقوة التي تمارسها تلك السلطة على الصعيد الخارجي .

فإذا ما أشرنا إلى القوة على الصعيد الداخلي فإننا نعني بذلك القوة التي تمتلكها السلطة السياسية في إدارتها لأمر الدولة الداخلية وقدرتها على إلزام مواطني تلك الدولة والمقيمين على أرضها باتباع القوانين والقرارات والتوجهات التي تسنها ، وقد لا تكون تلك السلطة بالضرورة سلطة واحدة تتفرد بسن التشريعات وتنفيذها ولكنها قد تكون عبارة عن مجموعة من القوى الموجودة في المجتمع، والتي قد لا تكون بالضرورة أيضاً متسقة في توجه واحد ولكنها رغم ما بينها من تضاد وتنافر تكون خاضعة في النهاية لمرجعية واحدة ، سواءً كانت تلك المرجعية دستوراً أو قانوناً أو عرفاً أو نخبة سياسية أو حتى فرداً ، فالمحك الأساسي في وجود سلطة قوية هو قدرتها على الإلزام الطوعي أو الاكراهي ، الرشيد أو المُرتجل . وهذه القدرة هي التي تمثل الاختلاف بين السلطة القوية والسلطة الضعيفة .^(٧)

أما على الصعيد الدولي ، فإن القوة تعني قدرة الدولة على مواجهة القوى الأخرى أو الصمود أمامها ، وهذه القدرة يُشار إليها بالقوة القومية التي تُمكن الدولة من التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراضها ، والتي قد تكون بدون هذا التأثير دولة كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها ليست قوية . وكمثال على هذا التأثير الذي تمارسه الدول على بعضها والذي يعكس قوتها نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت الاستراتيجية الأمريكية ترمي إلى إعادة تسليح ألمانيا كعائق في طريق التوسع السوفييتي في القارة الأوروبية ، ولكن فرنسا التي كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلسي عارضت سياسة إعادة تسليح ألمانيا لأنها كانت تخشى التهديد الألماني لأمنها القومي أكثر مما كانت تخاف من التهديد السوفييتي ، ولذا فقد أبدت اعتراضها على كل المخططات والمشاريع التي قُدمت في هذا الصدد ، غير أنه وتحت تأثير الضغط الأمريكي تراجعت فرنسا وقبلت بإعادة تسليح ألمانيا رغم كل المخاوف والأخطار المحتملة ، ومن هذا المثال يتضح أن الولايات المتحدة أمكنها أن تمارس بفعالية قوتها على فرنسا التي لم تكن في مركز يسمح لها بمقاومة هذا التأثير ، إلا أن هناك نقطة يجب عدم إغفالها عند التعرُّض لدور القوة في علاقة دولة بأخرى وهي ألا نجرّد هذا الدور أو نفضله عن طبيعة العلاقة بين أية دولتين ، فالعلاقة تحدد في المقام الأول نوع القوة التي تتم ممارستها ، ولتوضيح ذلك نشير إلى نوعية العلاقة بين

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية وغيرها ، ومن هنا فإن السبل المفتوحة أمام الدولتين للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة وروسيا . فلا يمكن تصوّر - مثلاً - أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوة التي قد تبدو فعالة مع روسيا في علاقتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن الأخيرة تصرّف لا ترضي عنه السياسة الأمريكية ، وإلا أدى ذلك إلى انهيار أسس علاقة التحالف التي تجمع بين الدولتين .^(٨)

ونخلص من ذلك إلى استنتاج آخر هو أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هي التي تحدّد بالدرجة الأولى الكيفية التي تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مصالحها وأهدافها ، أو بصورة أخرى فإنه يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة هذه العلاقة وطبيعة أساليب القوة المستخدمة في إطارها .

والعكس صحيح فإن التغير في طبيعة القوة التي تربط بين دولتين في علاقتها المتبادلة لا بد وأن يؤثر بالتغيير أيضا في باقي جوانب هذه العلاقة ، ولناخذ مثلا على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعده ، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعيّة الجزائر المطلقة لفرنسا ، ومن ثم كانت الجزائر طرفاً مستضعفاً تقوم فرنسا بفرض هيمنتها عليها ، أي أن فرنسا كانت تلجأ إلى استنزاف موارد الجزائر الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية من أجل تحقيق الرفاهية للشعب الفرنسي بفضل اختلال ميزان القوى بين الدولتين ، ولكن بعد الاستقلال تغيّرت العلاقة تماماً بين الدولتين وأصبحت العلاقة تقوم بينهما على أساس المساواة كدولتين مستقلتين ، ومن ثم فقد فقدت فرنسا المزايا المادية التي اعتادت أن تحصل عليها في ظل علاقات قوة كانت هي الطرف المسيطر فيها . ونفس المثل يصدق على علاقات بقية البلدان العربية وغيرها من الدول المُستعمرة بالقوى الاستعمارية قبل الاستقلال .

إذن القوة تشكّل جانباً رئيسياً في أي علاقة ولا يمكن عزلها عن كل النواحي المتّصلة بهذه العلاقة ، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة وكذلك بكل تغير يطرأ على أي جانب من جوانبها .

وهناك جانب آخر من جوانب القوة يتصل بفكرة اللاواقعية في طبيعة هذه القوة ، فقوة الدولة لا تعتمد فقط على قدرتها على التأثير في سلوك الدول الأخرى فحسب ، ولكن ذلك يرتبط أساساً بكيفية تقييم الدولة لقوتها وبتقييم الدول الأخرى لها دون مبالغة في وضع افتراضات غير موضوعية، حيث أن المبالغة في تقييم قوة دولة ما أو التهوين منها قد يحدث

انعكاسات مباشرة على نظرة الدولة إلى قوتها النسبية ويؤثر بالتالي في نمط سلوكها الدولي، أو أن دولة أخرى قد تسيء تقدير قوة خصمها فتدخل معه في نزاع غير محمود العواقب .^(٩)

وهناك مثال واضح على ذلك ، ففي الثلاثينات من القرن العشرين كانت النظرة السائدة لإيطاليا تحت الحكم الفاشي لموسيليني هي أنها دولة ذات قوة ضخمة وقادرة على الفتك بأعدائها ، مما جعل مطالب السياسة الخارجية الإيطالية موضع اهتمام واضح في الدبلوماسية الدولية التي سادت في تلك الفترة ، لأن ذلك الاعتقاد الشائع في قوة إيطاليا العسكرية جعل من أي صدام معها مخاطرة غير مرغوب فيها، ولكن الحرب العالمية أثبتت أن هذه القوة لم تكن إلا بهرجة إعلامية ودعائية لا تستند إلى واقع ملموس وعادت على ذلك الحكم بالبورالمبين .

وعودة إلى تعريف القوة، فإنه يجدر بنا أن نشير إلى إن وضع تعريف محدد وجامع للقوة على الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة أمر غاية في الصعوبة لتداخل الكثير من العوامل والمفاهيم المتعددة ، كالسلطة والنفوذ والاقتصاد والسيطرة وما إلى ذلك من المصطلحات التي يصعب التفريق الكامل بين بعضها البعض . فأين تكمن القوة على أرض الواقع ؟ وكيف يمكن التفريق بين أثر الاقتصاد والسياسة على القوة ؟ وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما ؟ وكيف تتداخل العوامل الاقتصادية مع نظيراتها السياسية والأيدولوجيات الرئيسية ؟ وكيف تؤثر في بعضها البعض ؟ وكيف يتم تقييم التغيرات الاجتماعية العامة التي تحدث في المجتمع ؟ ومن هم القادة السياسيون وتكويناتهم ؟ . كل هذه أسئلة لا يستطيع تعريف واحد أن يجمع أجوبة متقاربة بشأنها ، ولكنه قد يكون تعريفاً عاماً يوضح المفهوم العام للقوة دون الادعاء بأن تعريفاً محدداً بعينه يكون بمثابة التعريف الجامع المانع لمفهوم القوة .

الفصل الثاني

العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

العناصر :

١- الحدود .

٢- الموقع .

٣- التضاريس .

٤- الأنهار الدولية .

٥- الجزر .

٦- شكل الدولة الجغرافي .

٧- الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية .

٨- المناخ .

لا بد في البداية أن نورد ملاحظة يتوجب الإشارة إليها قبل الحديث عن مكونات القوة وهي أن عناصر قوة الدولة ليست كلها موارد طبيعية مادية أو عسكرية ، وأن قوة الدولة لا يمكن إرجاعها إلى عنصر واحد فقط وإنما هي عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل مع بعضها لتحدث القوة، وتتعدد هذه العناصر فتتفرع إلى عناصر طبيعية وجغرافية وبشرية واقتصادية وعسكرية وغيرها على النحو التالي :-

١ - الحدود .

تمثل حدود الدولة المعترف بها ركيزة أساسية بالنسبة للدولة وعنصراً أساسياً من عناصر قوتها لا يمكن إغفاله، حيث أنه من غير الممكن ولا من المتخيل وجود دولة قوية أو

ضعيفة دون رقعة من الأرض تُقام عليها ، ودون حدود ثابتة ومعترف بها دولياً سواءً من كل أو بعض الدول الأخرى ، وهذه الحدود تُحدّد كذلك المجال الإقليمي للدولة ، ومن المفترض أن تكون الدول الأخرى على دراية كاملة بهذه الحدود حتى تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها بناء على هذا الأساس ، وهذه الحدود لا تقتصر في معناها الواسع على أراضي الدولة فحسب بل وتشتمل أيضاً على جغرافية هذه الأرض بجزالها وسهولها وأنهارها وسواحلها ومناخها وغير ذلك من العناصر الجغرافية التي تمثل كافة العناصر التي يتكوّن منها الوسط الجغرافي للدولة .

فالدولة في عرف الجغرافيا السياسية هي عبارة عن قطعة أرض وجماعة من الناس تعيش فوقها وبها سلطة تنظم العلاقة بين الأرض والناس وتتمتع بالسيادة فوق هذه الأرض وولاء الناس الذين يعيشون فوقها، ومن هذا المنطلق فإن الدولة تعبير سياسي لا يتحقق إلا بتوافر هذه الأركان، والحدود من هذا المنطلق هي عبارة عن حدود رقعة من الأرض مقامة عليها الدولة تدافع عنها وتمارس عليها سيادتها الكاملة وتخضع لسلطاتها كل ركن من أركانها ، ولا يتصوّر قيام أي دولة طبيعية بدون تلك الحدود أو بدون إخضاع الأفراد المقيمين ضمن تلك الحدود لحكم منظم يمارس على هذه الأرض ، وحتى المجتمعات الرعوية القديمة كانت تمارس سلطاتها على بقعة من الأرض تعدها حدوداً لها وتخضعها لسيادتها وتدافع عنها بكل ما تملك من قوة، ولذلك كانت الحروب الطويلة تقوم بين القبائل بسبب اعتداءات قد تمارس على أرض لقبيلة أو لجماعة أخرى .^(١٠)

ولا تخضع أرض الدولة لمساحة معينة ، فهناك بعض الدول تمارس سيادتها على جزيرة واحدة مساحتها لا تتعدى بضعة أميال ، ومع ذلك فإن القانون الدولي أعطاها شرعيتها الكاملة في النظام الدولي ، ولها من الحقوق السياسية ما للدول الكبرى دون أي تأثير للمساحة أو العوامل الجغرافية الأخرى على شخصيتها القانونية .^(١١)

فالدولة من خلال ذلك المنظور ، وأيضاً من خلال منظور الجغرافيا السياسية ، هي حدود وسكان ومساحة وموقع تمارس عليها نوع من أنواع التنظيم السياسي المتكامل ، وتتولى بواسطته حماية أمنها وأمن المقيمين عليها داخلياً وخارجياً ، محتكرة في يدها كل أدوات القوة اللازمة لتحقيق ذلك الغرض من وسائل أمنية وعسكرية وغيرها من أدوات الإلزام، وكل ما من شأنه أن يمنحها قوة مادية تضمن من خلالها تنفيذ قراراتها وأوامرها تنفيذاً طوعاً أو جبراً .

وكما تعد حدود الدولة أحد أركانها الأساسية ، فإنها تعد كذلك شرطاً لوجودها ولاستقلال السلطة السياسية فيها ، حيث تشكل الحدود بالنسبة للدولة حقائق ثابتة تُحدّد ضمنها مسارها وتطورها وترسم شكلها الذي تتميز به عن الدول الأخرى، وتضعها ضمن إطار إقليمي جغرافي تُحدّد من خلاله مجالها البحري والجوي وتتفق مع جيرانها بشأنه وفقاً للأعراف الدولية المتفق عليها .

والى جانب الإقليم الجغرافي يوجد هناك حدود الدولة السياسية ، حيث يختلف كل منهما اختلافاً كلياً عن الآخر، فالحدود السياسية هي عبارة عن وحدة جغرافية تولدت نتيجة جهود بذلتها الدولة لخلق وحدة أو كيان سياسي وأقامت عليها نوعاً من الحكم، وهو الأمر الذي يختلف عن الإقليم الجغرافي الذي قد يكون دولة واحدة وأحياناً أكثر من دولة ، فهناك مثلاً رقعة جغرافية ذات طبيعة واحدة ومناخ وظروف واحدة لكن مقام عليها أكثر من دولة تتمتع كل منها بحدودها السياسية الخاصة بها .

وغالباً ما تكون حدود الدولة مساحة متصلة، لكن ذلك ليس شرطاً أساسياً لوجودها، وليس من الضرورة أن يكون كذلك كما هو الحال بالنسبة لباكستان عندما كانت تتكون من قسمين يفصل بينهما أراضٍ هندية قبل انفصال أحد شقيها مكوناً جمهورية بنجلاديش، كما قد تكون الدولة مكونة من عدة جزر مثل الفلبين وأندونيسيا واليابان ، أو قد تكون جزيرة واحدة رئيسية يتبعها عدة جزر صغيرة كالمملكة المتحدة ، أو قد تكون جزيرة كبيرة لا تشكل دولة فحسب بل تشكل قارة كاملة كما هو الحال بالنسبة لأستراليا ، ولكن الغالب الأعم في معظم

دول العالم أن يكون إقليم الدولة موحداً بل ومُحاطاً بكثير من المميزات الإستراتيجية والجغرافية التي تضمن له بقاءه ووحدته . (١٢)

ومساحة الدولة وحجمها ليست إلا مسألة نسبية لا علاقة لها بقوة الدولة، فاليابان مثلاً لا تمثل سوى مجموعة جزر صغيرة يحيط بها عمالقة كبار كالصين وروسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمثل اليابان بالنسبة لهذه الدول سوى ولاية واحدة من إحدى الولايات ، لكنها مع ذلك قوة اقتصادية يُعتد بها ويحسب حسابها على الصعيد الدولي ، إذ أن مقياس حجم الدولة بين دول العالم يعتمد على قوتها الإنتاجية أو ناتجها القومي الإجمالي الذي هو محصلة كل مواردها المستثمرة، وقد استطاعت اليابان أن تصبح قوة اقتصادية في العالم وتفوّقت بذلك على دول أوروبا الغربية بالرغم من تلك المساحة الصغيرة والطبيعة الجبلية، بل وأصبحت الآن القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . (١٣)

ونستنتج من ذلك أيضاً أن قوة الدولة أو ضعفها لا تختلف من دولة لأخرى استناداً على الأرض الموجودة عليها ، فحجم الأرض ومساحتها ليسا مهمين بالنسبة لقياس قوة الدولة لأنه لا يمكن أن يتساوى ألف ميل متر مربع من الأرض في الصحراء بعشرة أميال مربعة من الأرض التي تقع عند مصب أي نهر من الأنهار الدولية ، خاصة الزراعية منها .. ومن ناحية أخرى فإن حجم الدولة لا يُعتد به كشرط من شروط الاعتراف بها ، ولا يعد عنصراً رئيسياً بالنسبة لوضعها الدولي ، فهناك دول قائمة ولها عضوية في المنظمات الدولية كإمارة موناكو مثلاً التي تعد دولة قائمة رغم صغر حجمها ، وهي تتساوى في حقها في الوجود مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكلاهما يُعاملان على الصعيد الدولي ككيانات دولية مستقلة ذات سيادة دون أن ينقص ذلك من مكانتها ، ولكن في ظل التوحد الدولي لم تعد تلك الدول الصغيرة مرغوبة في عالم اليوم ، ولن تستطيع مجارة الدول الكبرى ما لم تتدثر بلحاف تكتل إقليمي أو دولي ، هذا على الرغم من أن صغر حجمها بحد ذاته لا يؤثر على وجودها القانوني ولا على مكانتها من حيث السيادة وحرية السلطة في اختيار الوسائل المناسبة لحماية أمنها . (١٤)

وأحياناً قد تلعب تلك الدول الصغيرة دوراً هاماً على الصعيد الدولي ، خاصة إذا كانت ذات موقع جغرافي متميز يتسم بأهميته السياسية، أو كانت إحدى المصادر الرئيسية للطاقة .. غير أنه قد يكون لاتساع حجمها أثره من الناحية العسكرية حيث يشكل ذلك الاتساع عنصراً

حيويًا في الدفاع عنها ، ويعطي لأجهزة دفاعاتها العسكرية قدرة على المناورة وعلى مقاومة أي عدوان عليها ، فالعمق الجغرافي الكبير يُعد عنصراً دفاعياً ضد أية قوات مسلحة قد تحاول احتلالها .

والميزة الأخرى التي تعطيها ميزة المساحة الجغرافية هي أن السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض تصبح مشكلة أمام القوات العسكرية المهاجمة وبخاصة عندما تزداد كثافتها السكانية، ولنا أن نتصور مثلاً صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها وكذلك روسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية . وأقرب مثال على ذلك محاولات بريطانيا إعادة احتلال السودان أواخر القرن التاسع عشر والتي استمرت معاركها ومراحل الإعداد لها زهاء ما يقرب من ١٧ عاماً ، ومع ذلك لم تستطع القوات البريطانية احتلال السودان مرة أخرى إلا بثمن باهظ تكبدته في الأرواح والعتاد الحربي .

واتساع حجم الدولة يعطيها بعض المزايا العسكرية ، حيث أن الاتساع الجغرافي يمنحها عمقاً دفاعياً يمكنها من التراجع واستدراج القوات المهاجمة وتشتيتها ومن ثم القضاء عليها مثلما حدث مع نابليون بونابرت وهتلر في روسيا، إضافة إلى أن اتساع مساحتها يسمح لها بتوزيع مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة ، الأمر الذي يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد ، ومن هنا تكتسب الأهمية العسكرية التي تعطيها القوة .

وعلى الرغم من أن المساحة تلعب دوراً مساعداً في قوة الدولة ، إلا أنها ليست المعيار الرئيس أو العامل الوحيد للقوة، فهناك دول تتمتع بمساحات شاسعة ولكنها ليست قوية . وحجم الدولة ليس ثابتاً في كل العصور ، فقد تطرأ عليه تغييرات جيولوجية أحيانا وسياسية أحيانا أخرى ، فحجم الدول يختلف من وقت لآخر، وليس هناك ظاهرة أكثر شيوعاً في العلاقات الدولية من الاتساع والانكماش الذي يطرأ على حجم الدول ، بل واختفائها أحيانا ، ومن أمثلة ذلك التغييرات التي طرأت على حجم الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي تطرأ على وريثته الآن .^(١٥) وكذلك ما حدث في أندونيسيا بعد انفصال تيمور الشرقية عنها إلى جانب أقاليم أخرى مرشحة للانفصال .

وأيا كان الحال فإن لحجم الدولة بعض التأثير على قوتها ، ولكن هذا التأثير يختلف من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة ، وما إذا كان الحجم هو الذي يعطي الدولة جانباً من قوتها ، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد على زيادة حجمها . ولكن يمكننا أن نفترض أن كبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحية أن الاتساع في رقعة الدولة

يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان ويعطيها وفرة وتنوعاً في مواردها الطبيعية . مع الأخذ بعين الاعتبار أن اتساع رقعة الدولة مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوتها مثلما هو الحال في استراليا وكندا والبرازيل ، لأن الوفرة في الإمكانيات الطبيعية إن لم تساندها قوة بشرية قادرة على الإنتاج والدفاع عنها تصبح عامل إغراء للغير للسيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر ، وليس مصدر قوة لها .^(١٦)

٢- الموقع .

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة تأثيراً كبيراً في مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي وبالتالي في قوتها، فوجود الدولة في موقع استراتيجي يعطيها مركزاً دولياً، ولكن ذلك ليس شرطاً أساسياً فهناك دول لها سواحل طويلة على بحار هامة ومع ذلك فهي ليست قوية ، ولكن موقع الدولة الجغرافي الملائم - بصفة عامة - يكسب الدولة أهمية استراتيجية خاصة ويزيد من قوتها، وخاصة ذلك الموقع الذي يشتمل على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل مضيق جبل طارق ومضيق ملقا الذي تسيطر عليه سنغافورة وقناة السويس في مصر .

وفي مقابل ذلك قد يجر الموقع الجغرافي على الدولة أحياناً مشاكل كثيرة وقد يعرضها لفقدانها لاستقلالها أو فقدانها لقوتها، فالدول القوية تطمع دائماً في الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية، خاصة إذا كانت هذه الدول القوية لا تقع في مركز استراتيجي دولي هام لكونها بعيدة عن البحار مثلاً ، مما يدفعها إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة .^(١٧)

ومجمل القول في هذا الموضوع أن الموقع الجغرافي للدولة قد يشكل لها أهمية دولية وبالتالي يعطيها قوة ومكانة متميزة بين الدول، لكنه في الوقت ذاته قد يجعلها مطمعاً لدول أخرى تسعى للسيطرة عليها والتحكم فيها ، إضافة إلى أنه يعد أبرز ملامح إقليمها على الإطلاق ، وكلما اتسم موقع الدولة بسمات إيجابية ، كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على مدى قوة هذه الدولة وأمنها .

ويُساعد تميز الموقع في البناء الجغرافي الذي تعتمد عليه الدولة في وجودها وفي منافسة جيرانها وأخذ وضعها بينهم، ففي العصور القديمة قامت الإمبراطوريات العظمى في الأراضي الزراعية وفي المناطق المتاخمة للمياه التي هي ضرورة من ضرورات الحياة ، ولذا

تمركزت هذه الإمبراطوريات في حياض الأنهار الكبرى وفي وديانها الخصبة كوادي النيل حيث نشأت الإمبراطورية الفرعونية المصرية حول نهر النيل كما قامت حضارات مماثلة على ضفاف الرافدين دجلة والفرات .

وفي العصور الحديثة ، حيث سهولة الاتصال ، أصبح موقع الدولة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائية المتاخمة لها مكوناً حيوياً من مكونات قوتها ، ولذا فإن الدول التي تطل على كتلتين أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة وفرنسا على سبيل المثال تتفوق في موقعها على الدول ذات الموقع البحري الواحد ، ومن هذه الدول أيضاً مصر التي تطل على كتلتين بحريتين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، إلى جانب امتداد قناة السويس في أراضيها ، وربطها بين قارتي أفريقيا وآسيا ، وكذلك السودان بإطلالها على معظم الشاطئ الغربي للبحر الأحمر والمسطحات المائية التي تربط بينها وبين دول حوض النيل الأعلى وإطلالها عبر حدود سهلة مبسوطة على ثمان دول مجاورة . ولاشك أن النفاذ إلى البحر يعد أحد المزايا الهامة لموقع الدولة ، إذ أن الدولة التي لها واجهة ساحلية ذات أفضلية من الناحية التجارية والعسكرية والاستراتيجية ، فالموقع البحري يقدم تسهيلات اقتصادية وينشط حركة التجارة عن طريق إقامة الموانئ ويؤمن علاقات دائمة ومستقرة وقوية مع الخارج، وقد لعبت المواقع البحرية عبر التاريخ دوراً ملموساً في المبادلات التجارية للدول المطلة على البحار ، وقد كانت الدول العظمى في القرن السابع عشر والثامن عشر ولا تزال في عصرنا الحالي دولاً بحرية، ولذلك فإن الدول التي ليست لها منافذ بحرية معرضة لشل مبادلاتها الخارجية، وتضطر – في كثير من الأحيان – إلى الاستعانة بغيرها في النفاذ إلى البحر عن طريق اتفاقيات ثنائية ، ووفقاً لاشتراطات ورسوم وأوضاع سياسية واستراتيجية تجعلها تحت رحمة غيرها من الدول ، كما أنها قد تكون عرضة للضغوطات السياسية في حالات الصراع والاختلاف السياسي .^(١٨)

والنموذج الحي لمثل هذه الحالة هو ذلك الصراع الذي يدور في منطقة البحر الأحمر بين إريتريا وأثيوبيا حول ميناء عصب الإريتري على البحر الأحمر ، والذي يقع حالياً تحت سيطرة الحكومة الإريتيرية بعد استقلالها ، والجدير بالذكر أن هذا الميناء كان جزءاً من الإمبراطورية السودانية في القرن الماضي إثر الفتوحات الشاسعة التي بدأها محمد علي سنة ١٨٢٠م والتي بلغت أوج اكتمالها في عهد الخديوي إسماعيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومنها أيضاً ذلك الصراع المحموم الذي كان دائراً طوال حقبة من الزمان بين بريطانيا وبين الخلافة العثمانية حول ميناء سواكن السوداني كأقدم ميناء تاريخي على

الشاطئ الغربي للبحر الأحمر ، ولقد كان البحث عن منفذ إلى البحر دافعاً سياسياً وأساسياً في توجيه السياسة الخارجية لبعض الدول، مثلما حدث في التنافس حول باب المندب ذو الموقع الاستراتيجي المهم .. كما يمكن الإشارة كذلك إلى حوادث القرن الثامن عشر التي خاضتها روسيا من أجل الوصول إلى بحر البلطيق ثم إلى البحر الأسود حيث تمكّنت في آخر الأمر من السيطرة على هذين المنفذين الهامين اللذين لا يزالان جزءاً من روسيا الاتحادية وفي إطار جمهوريات الكومنولث الجديدة .^(١٩)

ولذا فإننا نجد أن الدول القوية ذات البحر المحدود الأبعاد نسبياً تتطّلع في الغالب الأعم إلى بسط نفوذها إلى الجانب الأكبر منه أو على مجموع شطآنه إذا استطاعت ذلك ، إذ أن الموقع البحري المتميز يساعدها في تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية . وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية ، ولا توجد دولة بحرية في عصرنا الحالي إلا وهي دولة عظمى أو كانت كذلك في يوم من الأيام ، ويرجع ذلك إلى أهمية البحار في التجارة الدولية ، فالموقع الساحلي للدولة يؤدي إلى غناها الاقتصادي واحتكاكها الحضاري وبالتالي إلى قوتها وتقدّمها ، وهو الذي يمكّنها من الهيمنة والإشراف على الممرات وطرق العبور الكبرى - بريّة كانت أم بحريّة - والتي تُعتبر مظهراً من مظاهر قوة الدولة المادية والاستراتيجية .

وقد تكون هذه المواقع البحرية - خاصة الممرات البحرية - وبالأعلى على الدولة وتمثل خطراً عليها في بعض الأحيان ، كما حدث بالنسبة لعدن وباب المندب ومحاولة السيطرة عليهما ، وما حدث كذلك في قناة بنما في منطقة أمريكا الوسطى وما دار حولها من صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما دار حول قناة السويس منذ إنشائها في منتصف القرن الماضي من كوارث وحروب ، إذ ظل الوضع بالنسبة لقناة السويس موضع تدخّل وتهديد للأمن المصري على مدى عقود طويلة إلى أن أقدمت مصر على تأميم القناة عام ١٩٥٦ ، وهو القرار الذي أعقبه العدوان الثلاثي على مصر والذي شنته وقتها كل من بريطانيا - فرنسا - إسرائيل - ، وقد لعبت التوازنات الدولية وقتها - ممثلة في القوى الإقليمية وقوى عدم الانحياز والحرب الباردة - دوراً كبيراً في إنهاء ذلك العدوان .^(٢٠)

ومن المعابر الدولية المهمة التي يُشار إليها أيضا في هذا الصدد مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردينيل في تركيا والقنال الإنجليزي الذي يصل بحر الشمال بالمحيط

الأطلنطي ، وإن لم يكن لأغلبها تلك الأهمية الكبيرة التي تتمتع بهما قناة بنما وقناة السويس .

٤ - التضاريس .

تؤثر التضاريس في قوة الدولة أو ضعفها ، ونعني بالتضاريس الجبال والوديان والأنهار والسهول ، وهذه مجتمعة تلعب دوراً في طبيعة سهولة النقل والمواصلات داخل الدولة ، فالتضاريس الملائمة تمكن من سرعة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة وتدفع إلى تسهيل عملية النمو الاقتصادي ، عكس الحال إذا كان الاتصال متعزراً ، مع أن المقياس الأكثر دلالة للتكيف مع تلك التضاريس هو طبيعة سكان الدولة ومهارتهم واستعدادهم لزيادة قوة دولتهم الإنتاجية . والمقصود بالقوة الإنتاجية هو حصيلتها من كل موارد الدولة المستثمرة والمهارات التي يتميز بها هؤلاء السكان ، فمثلاً هناك اليابان بالرغم من أنها دولة صغيرة من حيث الحجم الجغرافي ومعظم مساحتها جبلية عدا خمسها فقط يُعتبر صالحاً للزراعة أو للاستغلال في استثمارات اقتصادية أخرى ، إضافة إلى أن جبالها معظمها شديدة الانحدار ، وتُعاني من الأمواج المدية ، وتتعرض إلى زلازل وهزات أرضية ، لكنها رغم ذلك تتميز بضخامة اقتصادية وبوجود شعب متوحد ومتجانس .^(٢١)

كما أن سهولة الاتصال تزيد من سيطرة الدولة على الأقاليم التابعة لها وتزيد من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية إذا ما وقعت حرب بينها وبين دولة أخرى . وفي مقابل مزايا سهولة الاتصال الناشئ عن قلة وجود الموانع الطبيعية ، فإن بعض الاستراتيجيين العسكريين يرون في ذلك نقطة سلبية تؤثر على خططهم في الدفاع عن الدولة ، فيذهبون إلى أن وجود عوائق طبيعية على حدود الدولة يزيد من قوتها العسكرية ، خاصة إذا كانت تلك الموانع شاهقة الارتفاع أو كانت موانع بحرية متسعة كالمحيطات مثلاً . لكن غيرهم يرى أن فاعلية هذه المواقع مرهون بامتلاك قوة عسكرية كافية تساعد على حماية الدولة ، فالدولة مثلاً لا يمكن أن تكفي بالاختباء خلف تلك الموانع وتتخلى عن مسؤولياتها الدفاعية اعتماداً على مثل هذه العوائق ، وهناك أمثلة كثيرة على عدم جدوى هذه التحصينات الطبيعية كاستيلاء الصين على إقليم التبت رغم وجود تحصينات طبيعية جبارة حول هذا الإقليم .

٥ - الأنهار الدولية .

تشكّل مصادر المياه ومن أهمها الأنهار حجر الزاوية في حياة الشعوب ، وهي بذلك تعد ركيزة من ركائز قوة الدولة ، وقد بدأ الصراع الإقليمي بل والدولي يثور بصورة ملحوظة حول مياه الأنهار في وقتنا الحاضر بعد أن كان في الماضي يثور حول أمور أخرى كان الماء آخرها .

فقد كان الصراع في الماضي يدور حول حقوق استعمال هذه الأنهار كوسائل مواصلات وانتقال وكمعابر إلى البحر بالنسبة للدول المحجوزة ، كما كان الصراع حولها يدور لأسباب استراتيجية ذات طبيعة عسكرية لتحقيق أهداف تتعلق بالأمن والاستقرار أو لترسيم الحدود أو لإثبات الحقوق التاريخية حول هذا الموقع أو ذاك، وقد حفل التاريخ في الماضي بصور للصراعات البدائية والقديمة حول منابع المياه، فمن كان يستحوذ عليها كان يستحوذ على أسباب الحياة ، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه بتجديد صور الصراع ليس بين قبائل بدائية تتدافع للاستفادة من المرعى والكأ وغدران المياه، ولكنها أصبحت بين جيوش نظامية تستخدم كافة أنواع الأسلحة في حسم تبعية المنابع والأنهار وحق عبورها أو منعها من دولة إلى أخرى .

ولقد كان الاستقرار والترحل خطأ أساسياً من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة ، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طويل المدى وذلك بما ينتجه عنصر الزمن غالباً للمجتمع من خصائصه ومن نموه سكانياً ، فضلاً عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الإنتاجية وتحركه إلى مستوى اقتصادي أفضل وتجاوزه حدوده المعيشية وتحقيقه فائزاً يؤسس به حضارة بمستوى معين من المستويات وفقاً لما ينتجه ذلك الفائض . (٢٢)

وقد لعبت الأنهار باعتبارها موارد مائية دائمة الدور الرئيسي للاستقرار البشري المبكر على شواطئها ، وأدت بالمجتمعات المرتبطة بها إلى إحداث تفاعل فيما بينها ، وإلى إيجاد نوع من التعاون ضمن إطار تنظيمي محلي أو إقليمي أحكمت بوساطته تلك المجتمعات سيطرتها على الموارد المختلفة الموجودة في بيئتها المحلية، وضاعفت من درجة تحكمها في عناصرها الطبيعية وفي تشكيل خاماتها ومجال استخدام طاقتها ، سواء كانت تلك الطاقة من الأنهار أو الرياح .

والدولة بما يشبه وضعها الحالي قد تكونت في أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها وتعدد ظهورها في صورتها المركزية ، وقد اقترنت الدولة واقعياً كإطار للقوة الحضارية على

مدار التاريخ بالمجتمعات المستقرة ، أما الجماعات الأخرى فقد بقيت على نظام الترحال والتنقل طلباً للرزق .

وقد تحقق للجماعات التي استقرت بالقرب من الأنهار فائضٌ زراعي نتيجة لتوافر مياه الري وأدى تراكمه وتحسين وسائل النقل إلى ظهور الأسواق المحلية ، فالإقليمية التي اجتذبت إليها رواداً من مناطق بعيدة لتبادل السلع والتجارة في إطار من المصلحة العامة المشتركة .

وقد نبعت المصلحة المشتركة بين القوى المختلفة بداية من النهر بسبب ضرورة توزيع استغلال مياهه بينها تلبية لمتطلبات الزراعة، ووسعت الأسواق من نطاقها استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه ، وتراجعت أسباب الصراع ، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها بما انطوى عليه ذلك من تفاعلها وتأصيل ثقافتها وما أسفر عنه بعد ذلك من تكوينها لوحداتها السياسية .^(٢٣)

إلا أنه وللأسف الشديد، ومع مرور الزمن ، ونظراً للخلافات السياسية والمطامع الإقليمية والتحالفات المتغيرة ، فقد تحول ذلك التعاون إلى صراع يندر بالحرب والدمار ، وهو صراع استغلال المياه الذي سيكون - فيما يبدو - مرشحاً لأن يثير كثيراً من النزاعات التي تنتظر الشعوب في المستقبل نظراً للتوسع الزائد الذي طرأ على مجالات استخدام الأنهار واستغلالها والاستفادة منها في التوسع الزراعي الذي يحتمه الانفجار السكاني في كثير من البلدان، خاصة وأن الحاجة متزايدة للغذاء واستغلال مساقط المياه في توليد الطاقة ، سواء أكان ذلك من مساقطها الطبيعية أو من خلال السدود والخزانات أو استغلال ثرواتها السمكية ، أو استخدامها كوسيلة مواصلات اقتصادية قليلة التكلفة وفي المجالات السياحية المتعددة ، إلى جانب اعتماد حياة الإنسان والحيوان والنبات عليها . وعلى ضوء هذه الأهمية القصوى للموارد المائية وقصورها الواضح عن تلبية متطلبات حاجيات الإنسان في معظم دول العالم ، فإن الأنهار الدولية التي تربط عادة بين عدد من الأقطار وتنبع وتعبّر وتصب في عدد متشابه من الدول ستشهد مثل هذه النزاعات بشكل مستمر وبأساليب مختلفة . وترجح التحليلات أن تستمر المؤسسة العسكرية التركية في محاولاتها التحكم في تدفق المياه إلى سوريا والعراق لأسباب سياسية ، خاصة بعد إشهار تعاونها الإستراتيجي مع إسرائيل ، وأن تكون القارة الأفريقية أحد بؤر تلك النزاعات واستعراض القوة ، وذلك لأن مجموعات نهريّة كبرى تبلغ نحو ستة وخمسين نهراً تنتمي إلى تلك القارة، ويقع في مقدمتها نهر النيل الذي يعد أطول

أنهار العالم ، والتي تُنظم العلاقات فيه الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان من جهة وبين مجموعة دول الاندوجو " حوض النيل " من جهة أخرى .

٦- الجزر .

تُعد الجزر إحدى المزايا الهامة التي تحتسب للدولة عند قياس قوتها ، وخاصة من الناحية الأمنية والاستراتيجية، وتبرز أهميتها عندما تكون الدولة شبه معزولة على اعتبار أن تلك الجزر تكون بمثابة نقاط ارتكاز ، فإلى جانب أهميتها الاقتصادية فإنها تلعب دوراً كبيراً كمحطات إمداد وتموين على الطرق البحرية ، إضافةً إلى قيمتها الاستراتيجية حيث تُستخدم كقواعد بحرية وجوية ، ولكن الجزر - من ناحية أخرى - قد تحتسب نقطة سلبية عند قياس قوة الدولة وخاصة من الناحية الأمنية ، فعندما تكون الجزر قريبة من الساحل فإنها تكون مدخلاً ومركزاً للتغلغل الأمني والسياسي ضد أمن وسلامة الدولة صاحبة السيادة على الأرض ، مما قد يجر عليها انتكاسات أمنية ، أو أن تُستغل تلك الجزر في عمليات الهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات وغيرها من الممنوعات . أما عندما تكون تلك الجزر بعيدة عن الأرض الأم ، فإن آثاراً سلبية أمنية أخرى تترتب على وجودها بعيدة أو متباعدة عن بعضها حيث يصعب السيطرة عليها أو الدفاع عنها ، وحتى مع وجود وسائل الاتصال الحديثة فإن السيطرة عليها والدفاع عنها ليس بالأمر اليسير وذلك لارتفاع تكلفة مراقبتها وتسيير الدوريات لحمايتها .

كما أن بعض هذه الجزر - خاصة تلك المتوغلة في المحيطات وأعالي البحار - تكون أقل قدرة على حماية استقلالها السياسي ، إذ أن انطوائها عن بقية دول العالم يجعلها تتخلف عن مواكبة تطوّر مجريات الأمور أو القدرة على المشاركة بفاعلية فيها ، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للسيطرة والاستغلال من قبل الشعوب الأقوى الطامعة فيها ، كما هو الحال في جزر المحيط الهادي والتي لا تزال تعيش حتى اليوم صورة بدائية لا تتلاءم مع أحوال العصر (٢٤) .

٧- شكل الدولة الجغرافي .

تتميز كل دولة عن الأخرى بجغرافية خاصة بها فليست هناك دولتان متشابهتان تماماً في شكلهما الجغرافي ، فقد تكون بعض الدول على شكل مستطيل، وقد تكون مجزأة أي مكوّنة

من جزئين تفصل بينهما مساحات أخرى خاصة إذا كانت مائية ، وقد تكون الدولة موحدة أي مندمجة بدون فواصل تفصل أجزاءها عن الأخرى ، وهذا هو الغالب .

ويمثل شكل الدولة أهمية لها وينعكس على قوتها أو ضعفها خاصة في حالات الدفاع عنها ضد هجمات المعتدين ، وإن كان ذلك قد قل بنسبة كبيرة نظراً لتطور الآلة العسكرية والترسانات النووية التي لم تعد تفصلها حدود أو مسافات .

ولكن إن كان لشكل الدولة من أهمية في عصرنا الحالي فقد ينسحب ذلك بالدرجة الأولى على الأمن الداخلي وحفظ النظام فيها ، إذا أن طول مساحات الدولة قد يخلق لها مشاكل كبيرة بالنسبة لإرساء الحكم المركزي أو توثيق الصلات بين عاصمة الدولة وأطرافها، وهذا ما يؤثر في مهام حفظ الأمن والدفاع عن الأماكن النائية والبعيدة عن مركز عاصمة الدولة ، ويسبب مشكلات كثيرة خاصة في دول العالم الثالث، الأمر الذي جعل فئات كبيرة ووحدات من الدولة ذات الأطراف المتناهية والبعيدة تطالب بكيان سياسي مستقل أو بحكم ذاتي وهو ما يحدث كثيراً في أفريقيا وآسيا .

وإلى جانب الدول ذات المساحات الطولية هناك الدول المجزأة أو المتقطعة وهي تلك التي تتكوّن من مجموعة من الجزر كأندونيسيا واليابان ، أو دولة تتكوّن من جزئين يفصل بينهما دولة أخرى كما كان الحال بالنسبة لباكستان الشرقية والغربية عندما كانت دولة واحدة قبل أن يفصل عنها أحد أجزائها مكوناً دولة جديدة هي بنجلادش ، وقد أدت هذه التجزئة إلى تفتيت باكستان كدولة كبيرة ذات كثافة سكانية عالية ومساحات كبيرة وأثرت في ميزان قوتها في مواجهة الهند .^(٢٥)

وبالإضافة إلى شكل الدولة وأهميته بالنسبة لقوتها هناك أمر آخر يمثل لها أيضا أهمية خاصة وهو موقع عاصمة الدولة، وهذا الأمر يمس أهم موقع فيها حيث مقر الحكم والسلطة والموقع الرئيسي الذي تتمركز فيه مقاليد الدولة كلها، وتهديدها أو سقوطها يعني في كثير من الحالات سقوط الدولة نفسها أو سقوط السلطة الحاكمة فيها ، لذا كان تأمين العاصمة من أهم الواجبات التي تقوم بها السلطات في الدولة ، سواء كان ذلك متعلقاً بتأمينها واستقرارها الداخلي أو تحصينها وتأمينها بموقع ومساحة تمنح السلطات فيها مجالاً للحركة عند وقوع الحرب ، فعاصمة الدولة هي المدينة التي توجد فيها الحكومة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والبعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية، وهي التي تضم معظم المصالح الحيوية للدولة ، لذا فإن التركيز الأول ينصب عليها من قبل السلطات المسؤولة لتأمينها من

خلال اختيار الموقع الملائم للدفاع عنها وسهولة الاتصال بها والمواصلات إليها ، إلى جانب عوامل ثقافية أخرى كالعراقة التاريخية للموقع المختار كعاصمة .^(٢٦)

وهناك دول تعرض لضرورات الأمن فيها انتقال العاصمة إلى موقع آخر بعيداً عن الموقع الأول طبقاً لظروف وأوضاع الدولة، كما حدث بالنسبة لجمهورية نيجيريا الاتحادية عندما نقلت عاصمتها من " لاغوس " في الوسط إلى " أبوجا " على ساحل المحيط الأطلنطي ، وذلك عندما وجدت أن الموقع الجديد أكثر أمناً للسلطة المركزية ، وللحفاظ على أمن الدولة وسلامتها لأسباب استراتيجية ولسهولة اقتحام الموقع الأول من قبل الأعداء ، ولكثرة القلاقل والخلافات العرقية والعنصرية حوله من مختلف ولايات الاتحاد النيجيري .

وتزداد أهمية الدفاع عن عاصمة الدولة حينما تحتوي على مركز القيادة العسكرية، لأن الاستيلاء على مركز القيادة العسكرية معناه شل قدرتها عن إدارة أفرع القوات المسلحة وتوجيهها للدفاع عن باقي أجزاء الدولة إذا ما تمكنت القوات الغازية من احتلال أجزاء أخرى منها ، خاصة وأن مراكز القيادات العسكرية عادة ما تحتوي على الأسرار المهمة والخطط الدفاعية ووسائل الاتصال وأنواع الأسلحة السرية التي تمتلكها الدولة أو تلك التي تجري تجارب عليها .

وكمثال على أهمية مراكز القيادة العسكرية ، فقد انتقلت بعض الأسرار العسكرية الألمانية المهمة إلى الحلفاء عام ١٩٤٥ واستفادوا منها كثيراً حينما تمكنوا من اجتياح ألمانيا واحتلال مقر الجيش العسكرية ، فعثروا فيها على أسرار وأجهزة علمية مهمة ، منها أجهزة تعمل بالأشعة تحت الحمراء للرؤية في الظلام ، ومواد لحفظ الأطعمة ، ومصل دم اصطناعي ، ومبيدات حشرية غير معروفة من قبل ، وأجهزة تعمل للتحكم عن بعد ، وتصاميم عدة لطائرات وصواريخ مما كان يمثل آنذاك فتحاً علمياً عسكرياً تم تطويره على أيدي الحلفاء فيما بعد .^(٢٧)

٨- الإمكانات المادية والموارد الطبيعية .

ومن ضرورات التنمية الاقتصادية أيضاً ومتطلباتها الأساسية للدول القوية هو توافر العناصر اللازمة لتلك التنمية ، والتي يأتي في مقدمتها الموارد الطبيعية بكل مشتقاتها من معادن وصخور وطاقة وتربة وحيوان ونبات . واستغلال الإنسان لهذه الموارد هو الذي

يعطيها قيمة وأهمية فتتحول بجهوده وتعدد استفادته منها وتطويرها إلى موارد اقتصادية نافعة لاقتصاد الدولة ، وإذا ما استعرضنا التاريخ البشري لوجدنا أنه كلما تقدم الإنسان حضارياً كلما زاد من قدرته على استغلال الموارد الطبيعية ، ففي أولى مراحل التطور البشري كان الغذاء يمثل أول مطالب الإنسان ، لذلك جمع ثمار النباتات والتقط بعض أنواع الأعشاب الصالحة للغذاء وعرف النار وبنى المساكن ثم تعلم صنع الآلات البسيطة من أغصان الأشجار . وهذا ما أعطاه الفرصة لاستغلال جزء من قدراته في ابتكار أساليب جديدة في الحياة مكنته من تطوير منتجاته بحيث تتلاءم واحتياجاته المتعددة ، وواصل الإنسان تقدمه وتطويره لسبل العيش والاستفادة من الموارد الطبيعية في شتى المجالات إلى أن جاءت بداية الثورة الصناعية الحقيقية في القرن الثامن عشر ، والتي كانت أساساً دافعاً إلى التقدم بخطى سريعة في ميدان الصناعة التي تعددت أقسامها بشكل كبير لتلائم احتياجات الإنسان المختلفة، وتساير تقدمه وتساعد على المضي قدماً في السلم الحضاري ، ولا زال تطور الإنسان الحضاري وتعدد ابتكاراته وقدراته يمكنه من اكتشاف الجديد في البيئة الطبيعية المحيطة به ، ولعل من أحدث اكتشافاته معادن الطاقة النووية كاليورانيوم والراديووم التي مكنته من البدء في استغلال هذه الطاقة الهائلة وتسخيرها لخدمة الإنسان .^(٢٨)

ويتوقف تقدم الإنسان وتطوره أساساً على الموارد الطبيعية وعلى المصادر الكامنة في الطبيعة ، والتي تعتمد في اكتشافها واستغلالها على مدى مهارة الإنسان وتقدمه الحضاري . فالموارد الطبيعية ودرجة تنوعها تمثل عنصراً مهماً يتحكم في تحقيق جانب من جوانب عملية التنمية المعتمدة على النفس ، ولكن ذلك يبقى رهناً بتوافر المسوح العلمية اللازمة ومستوى التقنية المتاح محلياً لاستغلال وتطوير تلك الموارد .

وتمثل الموارد المادية والطبيعية كذلك عنصراً آخر من عناصر قوة الدولة العسكرية ، ويقصد بالموارد المادية والطبيعية المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد ، وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة أمر واضح وجلي، فمثلاً الحديد يدخل في صناعة الأسلحة وكذلك الألومنيوم وهما يستخدمان في صناعة الطائرات كما يستخدم البترول كقوة محرّكة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات .. الخ ، ولعل من أهم العوامل التي أسهمت في هزيمة جيوش هتلر وبخاصة في معركة الصحراء الغربية كان نقص البترول ، مما جعل دباباته بلا قيمة عسكرية . وما فعله مؤخراً حلف الأطلسي مع يوغسلافيا عندما قرّر فرض حظر نفطي عليها لشل ألتها العسكرية والمدنية لدليل على أثر شل القدرة المحركة على قوة الدولة . وكذلك التأثيرات التي أحدثت دويماً في معركة أكتوبر ١٩٧٣ عندما قرّر

العرب فرض الحظر النفطي على كل القوى المساندة لإسرائيل ، وهو ما لعب دوراً حاسماً في حسم هذه المعركة وغير من مواقف دول عديدة كانت تقف إلى جانب إسرائيل .^(٢٩)

وإلى جانب الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في دعم المجهود الحربي للدولة فإن لهذه الموارد أهمية أخرى تتمثل في فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الأخرى ، خاصة إذا كانت الصناعات الموجودة بالدول الأخرى قائمة على المواد الخام المتوفرة في هذه الدولة ، وبدونها يصبح التصنيع غير ممكن ، كما أن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها الدول الأخرى وتحتاج إليها في نفس الوقت يكون أحد عوامل قوة الدولة المتمتعة بتلك الميزة ، أو هو يمثل أحد عوامل قوتها الاقتصادية على أقل تقدير، ومثال ذلك المخزون النفطي الذي تملكه بعض الدول العربية والذي يحتاج إليه كثير من دول العالم الصناعية .

وهناك بعض الدول التي استطاعت أن تنمي قوتها دون توافر إمكانيات وموارد طبيعية بها ، وذلك بعدة طرق مثل السيطرة على موارد الدول الأخرى والاحتفاظ بها كمستعمرات ، أو إنشاء شركات خاصة تقوم باستغلال تلك الموارد، وهذا ما قامت به الدول الاستعمارية في الماضي مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا التي قامت باستعمار المناطق الغنية في العالم ، أو بالسيطرة على تلك الدول عن طريق غير مباشر بواسطة الشركات الخاصة التي تقوم بنفس الدور بدلاً من الحكومات .. أو كالحصول على هذه المواد الخام عن طريق شرائها . وبعض أساليب الاستفادة من موارد الدول الأخرى قد يكون ممكناً وقت السلم ، أما حينما تستعر الحرب فقد تعجز الدول المعتمدة على دولة أخرى من استيراد احتياجاتها خاصة عند فرض حصار اقتصادي على أي منهما ، أو بسبب منع بيع تلك الموارد كإحدى وسائل الضغط السياسي ، ولذلك فإننا نجد أن بعض الدول تسعى إلى تكوين مخزون احتياطي استراتيجي ، يُخزّن في أرضها فتجنب الحاجة للغير أو الضغط عليها ريثما تجد وسيلةً تُعالج بها أي نقص قد يطرأ على تلك الموارد .^(٣٠)

٩- المناخ .

قد يستغرب القارئ الكريم عن أسباب الربط بين المناخ وبين قوة الدولة ، ولكن استغرابنا قد يتبدد إذا عرفنا أن المناخ يعد من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج، ومن أكثرها تحكماً في النشاط البشري بغض النظر عن مستواه، ومرد ذلك أن قدرة الإنسان على التحكم في هذا العامل محدودة للغاية ، وتكاد تقتصر في هذا الصدد على التقليل من تأثير

العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها ، فلا زال الإنسان غير قادر على تغيير طبيعة الصحارى الجافة ، وتقتصر جهوده على التقليل قدر الإمكان من حدة الجفاف باتباع أساليب خاصة في الري أهمها طريقة الري بالرش وتبطين القنوات المائية بالإسمت حتى لا تتسرب المياه إلى باطن الأرض وهي طرق مرتفعة التكاليف ، غير أن الإنسان يلجأ إليها مضطراً لحاجته إلى مساحات زراعية جديدة . (٣١)

وهناك ارتباط قوي بين الظروف المناخية وتوزيع كثافة السكان على سطح الأرض ، حيث تتحكم العناصر المناخية في نشاطات الإنسان وتدفع به إلى التكس في الجهات المعتدلة مناخياً بعيداً عن المناطق ذات المناخ المتطرف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى وجود مناطق شاسعة غير مأهولة في بعض الدول ، ويُفسر سبب ظهور الحضارات البشرية القديمة في بعض المناطق المعتدلة في مصر والعراق والهند .

ويؤثر المناخ بصورة عامة على قدرة الإنسان على العمل ، سواء اقترنت درجة الحرارة بالارتفاع أو الانخفاض ، مما يؤثر على مستوى الإنتاج وبالتالي غنى المجتمعات أو فقرها، حيث يمتد ذلك التأثير إلى طاقات الإنسان ويحد من قدرته على العمل ويضعف من طاقته الذهنية كما يساعد على انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة التي تصيب الإنسان والحيوان على السواء .

وهناك تأثير غير مباشر للمناخ يظهر في فقر معظم التربات في النطاق المداري لاحتوائها على نسب محدودة من المواد العضوية التي تذوب بصفة مستمرة بفعل الأمطار الغزيرة ، لذلك عندما حاول الأوربيون الاستقرار في الجهات المدارية بأفريقيا وأمريكا اللاتينية اختاروا الجهات مرتفعة المنسوب كأماكن لاستقرارهم كما هو الحال في كينيا وتنزانيا في أفريقيا كما اختاروا الهضاب المرتفعة في أمريكا اللاتينية .

وتؤثر العناصر المناخية بصفة عامة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لما لها من تأثير واضح كما أشرنا على الإنتاج الزراعي والصناعي ، فهناك بعض المزروعات والصناعات التي يلزم لقيامها وتطورها نوع معين من المناخ . إلى جانب أن للمناخ تأثيره الواضح في توزيع الغطاء النباتي الطبيعي على سطح الأرض ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وله تأثيره الواضح في النشاط البحري ، ويتمثل ذلك في أهمية الأحوال الجوية لرحلات الصيد في الدول البحرية كالمملكة المتحدة والنرويج والبرتغال واليابان والمغرب ، ويؤثر كذلك على حركة النقل بصفة عامة من خلال التغييرات التي تطرأ على الظروف

المناخية وأحوال الطقس وما يتبعه من تأثيرات العواصف والأعاصير والرياح وكتل الجليد الطافية على المياه . ويمتد تأثير المناخ إلى السياحة الخارجية والمحلية ، فقد تحدث انعكاسات خطيرة بالنسبة للدول التي تعتمد عليها في دخلها القومي أو تمثل لها مورداً ثابتاً إذا ما اختل توازن المناخ ، خاصة وإن السياحة قد نجحت في الأعوام الأخيرة في أن تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي لعدد كبير من الدول التي تأتي في مقدمتها أسبانيا وبريطانيا وأستراليا وسويسرا وإيطاليا واليونان وكذلك تركيا ولبنان ومصر . (٣٢)

الفصل الثالث

مكونات القوة البشرية والاقتصادية

العناصر :

١- السكان .

أ- في أوقات السلم .

ب- في أوقات الحرب .

ج- في الاقتصاد .

٢- مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي .

١- السكان

تعود أهمية السكان في تكوين القوة القومية للدولة لعدة نواح سنضرب أمثلة لبعضها

-:

أ- في أوقات السلم :

إن سكان الدولة هم العنصر الأساسي في تقدم الدولة أو تخلفها، وهو ما يعني في المحصلة النهائية قوة الدولة أو ضعفها ، فكلما كان شعب الدولة جاداً منتجاً موضوعي النظرة عقلائي التفكير إنساني الصفات كلما انعكس ذلك على مستوى رقي الدولة وتقدمها وقوتها . وكلما كان شعب تلك الدولة لعبوا كسولاً مُترفاً تسبق عاطفته عقله ويحركه مزاجه دون تبصرٍ أو رويةٍ ، أو كان سطحياً تخونه لغة التخاطب الراقية ، أو عنيفاً في ردود فعله ، كلما انعكس ذلك سلباً على الدولة ، وغدا لقمة سائغة في يد غيره ، يحرك عواطفه الشخصية والفئوية والطائفية، ويجعل منه معول هدم لأسباب قوة دولته ، دون وعي منه بذلك .^(٣٣)

ولا تترك الدول الحريصة على الظهور بمظهر القوة وسيلة من وسائل إشهار ذلك إلا وتحاول أن تستغلها لتشعر الآخرين بأفضلية مجتمعاتها وتقدم شعوبها على غيرها من المجتمعات . ولا يقتصر ذلك التباهي على المجالات العسكرية والاقتصادية فحسب ولكنه يتعداه إلى مجالات الثقافة والفنون والرياضة ، التي لا يُعيرها البعض اهتماماً عند قياس قوة الدولة ، بينما نجد أن أثرها كبير ، ومن أمثلة ذلك :-^(٣٤)

أ- تمثل اللقاءات الرياضية فرصةً للدول لإبراز وضعها الحضاري المتقدم من خلال التنافس بين رياضيين وبين غيرهم من الرياضيين، حيث يُحاولون أن يُبرزوا مدى تقدم دولهم وتميزها من خلال احترام اللاعبين لنظام اللعبة والقبول بنتائجها وإتقان أدائها ، والتحلي بالأخلاق العالية ، والظهور بمظهر المنافس الشريف .

ب- تُحاول الدول تغطية كل عيب يعتري نسيجها الاجتماعي من الداخل وذلك بتشكيل فرق رياضية من أعراق مختلفة وطبقات اجتماعية متباينة ، لتظهر للمجتمع عدالتها باختيارها اللاعبين استناداً على كفاءتهم ، ولتظهر للمجتمع الدولي مدى الانسجام الذي يعيشه أفراد المجتمع ممثلاً بالفرق الرياضية المشتركة والجمهور الواحد الذي يُشجع تلك الفرق . ولقد رأينا كيف حرصت فرنسا على أن يتضمن فريقها لكرة القدم لاعبين فرنسيين من أصول مختلفة في دورة كأس العالم السابقة التي فازت فيها بالبطولة ، فضربت بذلك عصفورين بحجر ، فكسبت البطولة باختيارها أفضل اللاعبين ، وكسبت ورقةً سياسية ترد بها على من ينتقدها بعدم الإنصاف في معاملة مواطنيها .

جـ شعور الرياضيين بالزهو والافتخار عند سماع نشيد بلادهم الوطني عند بدء المباريات الرياضية ، وعند توزيع الجوائز وعند رفع العلم ، وقد وظفت اليونان دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت فيها عام ١٨٩٦ لإبراز أنها الأفضل أمام العثمانيين والسلاف .

كما استغل هتلر دورة برلين للألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦ ، ليبث الحماس في نفوس أبناء شعبه ذوي العرق الآري ، وليثبت لشعوب العالم المجتمعة في هذه المناسبة الرياضية أن الألمان هم الأكثر رقياً والأقدر على الفوز بما يريدون . واستغل الحزب الشيوعي السوفييتي انتصار فريقهم في أولمبياد هلسنكي عام ١٩٥٢ ليرجعوا فضله إلى حزبهم ، وكذلك فعلت صحيفة البرافدا في عام ١٩٥٨ حينما أسهبت في الثناء على الحزب الشيوعي السوفييتي ، وعلى حرصه بالتطور البدني للمواطنين ، والذي كان من نتائجه تفوق الاتحاد السوفييتي . وقام ماوتسي تونغ ، في المقابل ، بالسباحة في نهر " يانغستي " عام ١٩٦٦ وهو في سن الثالثة والسبعين حتى يثبت أهليته للحكم ، وللبرهنة على قوة النظام الشيوعي الصيني . وقد قلده في ذلك الرئيس الصيني " جيانغ زيمين " عند زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٩٧ حينما قام بالسباحة على شاطئ " وكيكي " في جزر هاواي ، وحينما سبح في البحر الميت عند زيارته لإسرائيل في إبريل عام ٢٠٠٠ . ولا زال الرؤساء الأمريكيون يوظفون على ممارسة الرياضة حتى عند وقوع الأزمات ليُشعروا شعوبهم والدول الأخرى برباطة جأشهم ومقدرتهم البدنية والفكرية على إدارة الدولة ومواجهة المشاكل ، سواء في السلم أو الحرب .^(٣٥)

وقد يتطَرَّف جمهور أحد الفرق الرياضية فيشعر أن كبريائه الوطني قد أهين إذا هُزم فريق دولته فتراه يُعبر عن سخطه بصورة سلبية كالتخريب وافتعال المعارك مع الفريق الخصم وجمهوره . وأحياناً تتحوَّل الأمور إلى حرب مثلما حدث بين السلفادور وهندوراس عام ١٩٦٩ ، والذي نتج عنه قصف مدفعي متبادل وهجوم بالطائرات وتدمير للمنشآت الصناعية في البلدين وسقوط قتلى وجرحى، وذلك بسبب خسارة فريق هندوراس للمباراة التي كانت ستؤهلها إلى تصفيات نهائيات كأس العالم .

ب- في أوقات الحرب :

إن العنصر السكاني يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة وإدارة أجهزة الإنتاج من جهة أخرى .. وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ

الدولة بقوات تقليدية ضخمة ، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لا زالت تلعب دوراً هاماً في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية التي تمتلك أسبابها الدول الكبرى وحدها، وقد غامر كل من صدام حسين في عدوانه على الكويت وسلوفان ميلوسفيتش في مواجهة الناتو على هذا العصر البشري ، وكلاهما خسر الرهان لأنهما اعتمدا على عنصر التفوق العددي دون اعتبار لعناصر القوة الأخرى ، وإلى جانب الاعتبار السابق فهناك أفراد كثيرون تستدعي الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها وإصلاحها فنياً .

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية العنصر السكاني إلا أن كبر حجمه في الدولة ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة ، كما أن قلة حجم السكان ليس دليل ضعف ، وهناك أمثلة على دول كانت نسبة التعبئة العسكرية وسرعتها هي دليل قوتها ، في مقابل دول أخرى ذات كثافة سكانية عالية ولكن تفتقد إلى مقومات مواجهة العدو المادية والمعنوية ، وما حالنا مع إسرائيل طوال العقود الماضية إلا دليل واضح على ذلك . ومع ذلك فإن هناك مزايا استراتيجية أخرى غير مباشرة تنتج عن كبر حجم السكان، إذ أن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها بسهولة .^(٣٦)

ج- في الاقتصاد :

هناك بعداً آخر يسبغ فيه كثرة عدد السكان قوة للدولة ، وهو البعد الاقتصادي، فأهمية كبر حجم السكان تبدو واضحة في المجال الاقتصادي وفي مجال الإنتاج بالذات ، فعلى الرغم من أن ضخامة الإنتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة ، إلا أن من بين العوامل المهمة في هذا الصدد توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدني .. ولا تتوقف قيمة الحجم السكاني على عملية الإنتاج وحدها بل تتعداها أيضاً إلى مجال الاستهلاك، فوجود قوة سكانية ضخمة لاستهلاك إنتاج الدولة من السلع والخدمات هو بلا شك أحد عوامل قوتها ، لأن انخفاض حجم الاستهلاك لا بد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الإنتاج ويؤثر فيه بالنقص .^(٣٧)

وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي عندما تفكر الدولة في إنشاء صناعات وطنية ترسخ عليها أقدامها تمهيداً لانطلاقها نحو السوق الخارجي . ولا بد من التنويه إلى أن كثرة عدد السكان في حد ذاته لا يمكن الاعتماد عليه كقوة ، إذ أن الدول تختلف

من حيث نوعية تركيبها السكانية وفئات الأعمار المختلفة التي تضمها، وكثرة عدد سكان الدولة يعتبر من العوامل المهمة في قوتها كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة فيها .. فالإنسان يعد المرتكز الرئيس في التنمية الاقتصادية إذ أنه هو العامل الإنتاجي الأول الذي يقوم بالعمل ، وهو الذي يعطي لعناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكسبها أهمية ويجعل لوجودها معنى . والإنسان هو منتج السلع المختلفة وهو مستهلكها، لذا فإنه يسعى في كل مكان على سطح الكرة الأرضية لاستغلال عناصر البيئة الطبيعية وتسخيرها لتوفير حاجياته المختلفة مستخدماً في ذلك قدراته وإمكاناته المتعددة سواء الكمية أو الكيفية . (٣٨)

وتتوقف قدرة السكان الإنتاجية إلى حد كبير على مستواهم الحضاري والمعيشي، بالإضافة إلى الحالة الصحية والتعليمية، وكذلك على المهارة واكتساب الخبرات والتكيف مع التقنيات الحديثة .

٢ - مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي

يعد هذا العامل من العوامل المهمة التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة ، والمقصود باصطلاح مستوى النمو الاقتصادي والتكنولوجي هو ذلك المستوى الذي تبلغه الدولة في نواحي الكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع النسبي فيها . ولا تسهم الموارد بصفة عامة في قوة الدولة إلا بمقدار استغلالها من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية ، والتي بدون ذلك تصبح هذه الموارد إمكانيات مهددة أو معطلة، ويمكن من خلال المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة وبين تلك التي لازالت ترزح تحت نير التخلف الاجتماعي والاقتصادي أن نتبين الفارق في مستويات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول .

وليس من قبيل المصادفات أن نجد أن أقوى دول العالم اليوم هي أرقاها في مستويات التطور الإنتاجي والفني والتكنولوجي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ، فعامل التكنولوجيا يهيئ أكفاً وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة ، وذلك بدلاً من الركون إلى وسائل الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد .

وهناك عوامل عدة تؤثر في قوة الدولة من الناحية الاقتصادية من أهمها عوامل المستوى الحضاري والتي تتمثل في مدى التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية

والارتباطات الدولية ورأس المال والعادات والتقاليد والسوق الذي يتأثر إلى حد كبير بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للسكان .

وتؤثر النظم الاجتماعية بصفة عامة في أسلوب استغلال الموارد الطبيعية وفي نوعية الإنتاج وكميته ، ففي المجتمعات التي يسود فيها النظام القبلي تعتبر الأسرة أو البيت أو العشيرة هي وحدة الإنتاج الأساسية إذ تقوم كل منها باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتوفير احتياجاتها المحدودة البسيطة، لذا نجد أن الملكية الفردية تكاد تختفي في هذا النظام الاجتماعي ، بينما تسود الملكية المشاعة ، وعلى العكس من ذلك نجد أن الملكية الفردية للأراضي الزراعية تبدو أكثر وضوحاً في المجتمعات الزراعية .^(٣٩)

وللمستوى الحضاري أيضا دور مؤثر في نوعية الإنتاج وكميته ، وقد مكن التقدم التكنولوجي من استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً شابه كامل ، كما مكن الإنسان من تخطي كل العقبات التي قد تعترضه في تقدمه نحو حياة أفضل .. واستطاع الإنسان بعد تقدمه التكنولوجي استخلاص عدة معادن من الطبيعة حتى ولو كانت النسبة التي يحتويها المعدن من الخامات قليلة ، كما قلل من تكلفة الإنتاج بعد استخدام أساليب الإنتاج الآلية الحديثة ، واستطاع التغلغل إلى مسافات بعيدة في باطن الأرض بحثاً عن مصادر جديدة ، كما مكنه التقدم التكنولوجي من اكتشاف معادن جديدة لم تكن معروفة من قبل كمعادن الطاقة النووية .

وتخطط الدولة الساعية لاكتساب القوة الاقتصادية تخطيطاً يتوافق مع طموحاتها ، وتتخذ من الإجراءات العاجلة ما يواكب الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تعزز من قوتها ، وتستخدم الأدوات الاقتصادية المتاحة لديها للتأثير في اتجاهات وسياسات الدول الأخرى .

وكثيراً ما تسن حكومات بعض الدول قوانين جمركية خاصة تهدف إلى حماية منتجاتها المحلية من منافسة مثيلاتها الأجنبية ، ولكنها في الوقت ذاته قد تلجأ إلى فتح أسواقها المحلية للدول الأخرى التي تقبل معاملتها بالمثل كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية باليابان، وقد تضطر بعض الدول إلى تثبيت أسعار محصولها أو إنتاجها الرئيسي إذا ما تعرضت هذه الأسعار للهبوط وهو ما يعرف بسياسة تعزيز الأسعار .. كما أنها قد تتدخل أحيانا بوضع دورة زراعية خاصة تهدف إلى تخصيص مساحات محددة لإنتاج محاصيل معينة بسبب بروز عوامل خارجة عن سيطرتها كارتفاع الأسعار العالمية

لبعض المحاصيل .. وقد تتدخل في المجال الصناعي عن طريق وضع سياسات صناعية معينة تنفذ وفق برنامج زمني محدد كالخطط الخمسية والرابعة التي تعلنها الدول . وقد تتبع النظام الرأسمالي الذي يتولى فيه أصحاب رؤوس الأموال عمليات الإنتاج بحرية كبيرة ، وقد تتجه إلى نظام اشتراكي أو آخر وسط بينهما وفقاً لما تحتمه مصلحتها .^(٤٠)

ومن ناحية أخرى فإن دول القوة الاقتصادية تسعى لحماية مواطنيها من التهور والانزلاق إلى حمى المضاربة بالأسهم والسندات والأوراق المالية دون وعي منهم بمخاطرها ، ودون دراسة كافية لأوضاع الشركات التي يتدافعون لشراء أسهمها استناداً على ارتفاع أسعارها في البورصات المحلية والعالمية جرياً وراء الكسب السريع ، فتفرض الرقابة الصارمة على أداء أسواق الأوراق المالية وأسواق صرف العملات خشية التلاعب . ويحظى المشرفون على ذلك باحترام وأهمية قد تفوق أهمية وزير التجارة ، أو حتى رئيس الدولة نفسه في مجال تخصصه الدقيق، فرجل مثل " آلان جرينسبان " رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دائماً ما يكون محط أنظار رجال الاقتصاد ، ليس في أمريكا فحسب، بل في العالم كله، وذلك لأن كلمة منه أو إشارة أو تقرير قد يكون له أثر على البورصات العالمية وأسواق الأسهم والسندات والعملات إما سلباً أو إيجاباً .

أما دول الضعف الاقتصادي فيتعرض الأفراد فيها ، بل حتى الدول ذاتها لمآزق مالية ، وذلك لأنها تتعرض للأزمات الاقتصادية بالتبعية ، أو لعدم وجود خبرة كافية لديها في هذا المجال ، وهو مجال يبدو في ظاهره مغرياً وسهلاً ولكنه يحمل في طياته الخسران المبين لمن ليس لهم خبرة طويلة، أو دراية كاملة في إدارة المحافظ المالية ، أو حس وطني يجنب بلادهم الوقوع في الأزمات المالية، خاصة مع عدم وجود إجراءات ورقابة صارمة تجهض الأزمات المالية قبل وقوعها .

ولنأخذ مثلاً على ذلك ما حدث في جنوب شرق آسيا الذي تحولت فيه ما كانت تسمى بالنمور الآسيوية إلى نمور من ورق بين عشية وضحاها . فقد شهدت تلك الأسواق قفزة في رأس المال المتدفق عليها في تسعينيات القرن العشرين ، فبدأ بعض كبار سماسرة الأوراق المالية في تايلاند – ممن يفتقدون إلى الحس الوطني الاقتصادي – في الاجتماع سراً واتخذوا قراراً تم بمقتضاه طرح العملة التايلاندية في أسواق المال بكثافة بهدف إحداث خفض متعمد في قيمتها ثم عادوا مرة أخرى لشرائها بسعر منخفض، مما مكّنهم من تحقيق أرباح تتمثل في الفارق بين قيمة العملة الوطنية قبل انخفاضها وبعده ، ولما أدركت السلطات التايلاندية حقيقة

ما يحدث حاولت إنقاذ الموقف فأقدمت على تعويم قيمة العملة الوطنية ، وهو الإجراء الذي زاد الطين بله فأدى إلى انخفاضها بصورة هائلة .

وقد حدثت أزمات مماثلة في نفس الوقت في كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ والصين في أسواق العملات وأسواق الأوراق المالية علل بعض المحللين أسبابها إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري لهذه الدول بلغ حوالي ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند، وإلى وجود خلل في عدد من العناصر المالية بالإضافة إلى ديون كبيرة قصيرة الأجل أضعفت موقف العملات الوطنية ، ودلل المسؤولون على ذلك بأن البنك المركزي في تايلاند مثلاً اضطر إلى شراء ما قيمته ٢٣ مليار دولار من العملات الأجنبية للخروج من الأزمة ، وأن هذا التزايد الكبير في الالتزامات قصيرة الأجل جعلها عرضة لتلاعب المستثمرين بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي مما قلل من فرص الحكومة للمناورة والتصدي للمشاكل الاقتصادية ، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات التي كانت مجالاً للمضاربة من جانب عدد كبير من الشركات التي تأثرت بانخفاض أسعارها .^(٤١)

أما في ماليزيا فقد فسر الخبراء ما حدث من أزمة فيها بأنها نتجت عن السياسة المستقلة التي كان يتبعها رئيس وزرائها " مهاتير محمد " في تنمية البلاد وتشدده مع المضاربين ، مما دعا بعضهم إلى الاتفاق مع جهات خارجية للتأثير سلباً على الاقتصاد الماليزي، وهو الأمر الذي وجه بعده مسؤولون ماليزيون أصابع الاتهام إلى أمريكا ، متهماً مواطناً أمريكياً بأنه المتهم الرئيس في كل ما حصل . وهذا المواطن الأمريكي هو في الأصل أحد يهود المجر الذين ارتحلوا إلى أمريكا منذ أمد ، ويوصف بأنه ملك العمليات القائمة على التنبؤ في البورصات الدولية ، ويُذكر أن دخل من قبل في تنافس شديد مع بنك إنجلترا على شاشات التعامل في البورصة استمرت ثلاثة أيام ، قامت خلالها إنجلترا برفع الفائدة على الإسترليني بمقدار ٦% في يوم واحد ، واحتاج الأمر آنذاك إلى تدخل سياسي لإنقاذ الإسترليني من براثن المضاربين .

وفي كوريا الجنوبية كان لضعف هيكل الاقتصاد وخاصة في النظام المصرفي وعلاقته بالشركات الصناعية أكبر تأثير – كما يرى صندوق النقد الدولي – في حدوث الأزمة حيث تراكمت ديون هذه الشركات على مر السنين لدى البنوك وكانت هذه البنوك تمول هذه الديون عن طريق الاقتراض من الخارج حتى أصبحت تلك الديون مرتفعة بالنسبة لحقوق الملكية للشركات الصناعية ، مما جعلها في وضع ضعيف بسبب الانخفاض الذي حدث في الطلب على

منتجاتها ، وبسبب تزايد عدم كفاءة الشركات ، وفي الوقت نفسه ضعفت قدرة البنوك على إعادة تمويل هذه المنشآت بسبب فقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم في هذا الاقتصاد ، خاصة وأنه صاحب ذلك فقدان عالمي للثقة في الاقتصاديات الآسيوية بعد أزمة تايلاند وإندونيسيا والضغوط على بعض الاقتصاديات الأخرى في المنطقة ومن بينها هونج كونج وماليزيا والفلبين مما أدى إلى سحب كثير من المستثمرين لأموالهم من المنطقة .

وبالطبع كان ذلك تحمياً للأزمة على عاتق حكومات دول جنوب شرق آسيا خاصة وإنها لم تتحوط مبكراً لمواجهة تلك الأزمة عندما لاحت بوادرها في عام ١٩٩٦ حين انخفض الطلب الكلي على صادراتها الإلكترونية والتكنولوجية نتيجة تزايد الصادرات الصينية ، في الوقت الذي اندفعت فيه لتنشيط الطلب الداخلي وأفرطت في الاستثمار العقاري بالإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة ولم تنتبه إلى تزايد العجز في الحساب الجاري وانخفاض الأسعار في بورصاتها وتزايد الديون المعدومة المتراكمة على البنوك ، مما أعجزها عن دفع الائتمان المحلي ذاتياً ، والأهم من ذلك تأثير انخفاض سعر الدولار على مدى السنوات القليلة التي سبقت الأزمة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والفوز بميزة تنافسية عالية ، ولم تدرك في نفس الوقت الورطة التي وقعت فيها عندما ارتفع سعر الدولار بشدة في صراعه مع الين الياباني .^(٤٢)

ولم تستطع هذه الدول موائمة تلك التغيرات فكانت الفجوة التي دخل منها المضاربون لتوجيه ضربات موجعة للأنظمة في هذه الدول مما أفقد العملة التايلاندية ٤٠% من قيمتها خلال شهرين فقط ، وأضاعت جهداً بذلته ماليزيا على مدى عشر سنوات . وتجدر الإشارة إلى أنه منذ يوليو ١٩٩٧ وحتى بداية شهر يناير ١٩٩٨ أي في ستة أشهر فقط فقدت الروبية الإندونيسية أكثر من ٦٣% من قيمتها أمام الدولار، ونقصت العملة التايلاندية بمقدار ٥١% ، وتقلص الون الكوري إلى ٥٠% من قيمته ، وانخفض الرنجيت الماليزي بمقدار ٣٨% ، والبيزو الفلبيني ٤٢% ودولار سنغافورة ١٦% ، أما دولار هونج كونج فقد انخفض بمقدار ٨% بسبب دعم الصين له .

وبالإضافة لكل ما تقدم فقد تفاقمت الآثار الاجتماعية للأزمة فشملت نصف شركات هذه الدول وتشردت العمالة بها وأثرت تأثيراً سلبياً على مواطني تلك الدول ، مما أدى بحكوماتها إلى طلب المعونة العاجلة من دول القوة الاقتصادية والتي جاءت محملة بشروط قاسية على البلدان التي كانت في حاجة للاستفادة من تلك المعونات .^(٤٣)

ولذلك فإن الطريق الصحيح لاكتساب القوة الاقتصادية وتدارك الأخطار قبل وقوعها هو العمل بشكل جماعي، سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي عن طريق الانضمام إلى كتلت اقتصادية محدد يتناسب مع أفكار الدولة وطموحاتها، ويعمل بشكل جماعي على الحد من المضاربة المحمومة التي يلعب المضاربون الكبار دوراً كبيراً فيها .

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال حصانة الدول القوية من الأزمات الاقتصادية ، ولكن استعداد تلك الدول لمواجهة الأزمات وسبل التنبؤ بها يُساعدها على التعامل مع تلك الأزمات بشكل أفضل من دول الضعف . ومن ناحية أخرى فإن ارتباط الدول مع بعضها بتكتل معين أو باتفاقيات دولية يزيد من إمكانية استغلال مواردها ، ويوسع أسواق تصريف منتجاتها ويسهل تبادل الخبرات والمهارات بينها وبين الدول الأخرى مما يؤثر إيجابياً في نوعية الإنتاج وكميته ، كما أنها تستطيع بوساطة ذلك التكتل من عقد اتفاق خاص تحصل بمقتضاه على قروض أو معونات خاصة تزيد من قدرتها الإنتاجية أو تساعدها على التغلب على بعض مشكلاتها الاقتصادية .

أما رأس المال فهو بمثابة الوسيلة الرئيسية التي تعمل على تحقيق الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته، ويقصد برأس المال النقود (رأس المال الحر) وأدوات الإنتاج من الآلات والمنشآت المختلفة والخبرات والمهارات وشبكات ووسائل النقل . وتزداد الحاجة إلى رؤوس الأموال كلما تعقدت الحرف الإنتاجية وتعددت مطالب الإنسان ، كما أن تمويل المشاريع الإنتاجية يتم عن طريق مصدرين أحدهما التمويل الداخلي والآخر هو التمويل الخارجي ، فأما التمويل الداخلي فالمقصود به ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال عن طريق المدخرات والضرائب والقروض الداخلية والتمويل التضخمي (كأن تلجأ الدولة إلى طبع أوراق البنكنوت أو الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل المشروعات الإنتاجية) وأما التمويل الخارجي فهو ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال بوساطة فائض الميزان التجاري والمساعدات المالية الخارجية والقروض الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .

وتختلف احتياجات الأنشطة المختلفة من رؤوس الأموال تبعاً لمدى تعقدها وحاجتها إلى الخبرات والمهارات الفنية وتبعاً لمدى سرعة الحصول على الإنتاج واحتمالاته ، لذا تنصدر صناعة البحث عن البترول واستخراجه مثلاً باقي الأنشطة من حيث الاحتياج إلى رؤوس الأموال الضخمة وذلك بسبب التكاليف الباهظة التي تحتاجها عملية الكشف عنه واستخراجه وتكريره وتصديره ، وربما يفسر ذلك سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على معظم

هذه الصناعة في الدول النامية عن طريق شركات البترول العالمية ومعظمها أمريكية وأوروبية
ويابانية .. وتكاد تحتكر هذه الشركات عمليات التنقيب والإنتاج والتسويق .

وفي العصر الحديث خضع دور الدولة لتطور كبير وزاد دورها في النشاط الاقتصادي
نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من
السيطرة على الحياة الاقتصادية.. كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول النامية على تبوؤها
مكانة مرموقة ، وأهلها لكي تلعب دوراً اقتصادياً مهماً ، ولكن طبيعة هذا الدور وحجمه
اختلف من دولة لأخرى ، وفقاً للظروف الدولية ، وكذلك بسبب ظهور وجوه اقتصادية جديدة
إلى جانب جماعات الضغط التقليدية في المجتمع ، لتفسح المجال لبروز لاعبين جدد يؤثرون
على سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .^(٤٤)

الفصل الرابع

الكفاءة السياسية والأمنية للدولة

العناصر :

- ١- الأمن وقوة الدولة .
- ٢- الاستقرار السياسي .
- ٣- الجيش القوة الداعمة لتوجهات الدولة .
- ٤- مسئولية العمل الدبلوماسي .
- ٥- الدبلوماسية ودورها في قوة الدولة .
- ٦- العمل الدبلوماسي والقرن الجديد .

١- الأمن وقوة الدولة .

من نافل القول في هذا المجال أن نؤكد أنه ليست هناك قوة بدون أمن بمفهومه الشامل ، والذي يعني تحقيق وتوفير المتطلبات الأمنية للدولة والحفاظ على مصالحها وحماية شعبها من أية أخطار - داخلية كانت أو خارجية - إضافة إلى تحقيق عامل الاستقرار بجميع

مستوياته ، كالأستقرار السياسي والفكري والاجتماعي والاقتصادي ، وحماية معتقدات الدولة وكذلك حدودها ومواردها الطبيعية .

ويعتبر اصطلاح الأمن من أكثر الاصطلاحات عمومية وشمولية نظراً لاستخداماته المتعددة في العديد من المجالات والمواقف ، ابتداء من الإجراءات البسيطة المتعلقة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس سلامتهم وحياتهم وحررياتهم وأموالهم ، وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها ضد أية أخطار داخلية أو خارجية ، وحماية مكتسباتها ومصالحها وتأمين كل ما يدخل تحت مسؤوليات الدولة ويحفظ أمنها القومي ، وذلك عن طريق إجراءات وخطوات تسعى الدولة لاتخاذها لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لها لأداء عملها وتزويدها بالعنصر البشري والتقنيات الحديثة ، وكل ما يعينها على أداء ذلك الدور ، سواء على صعيد الأمن الداخلي الذي تضطلع به عادة وزارات الداخلية ، أو على صعيد الأمن الخارجي والمعني به الجيش وكل ما يدخل في إطار الدفاع من أجهزة مختلفة .^(٤٥)

وللأمن خصائص معينة يرتكز عليها وعناصر محددة لا بد من توافرها حتى يستطيع القائمون عليه تفعيل دوره والوفاء بمقتضياته الرئيسية كاملة ، وأول هذه العناصر هو وجود مجتمع قائم ومتحد وشعب متجانس بحيث يشكل البيئة الاجتماعية للدولة أو الشعب، أما العنصر الثاني فهو وجود الإطار السياسي لذلك المجتمع والذي يتمثل في الدولة أو النظام الحاكم الذي يُسير مقاليد الأمور في الدولة ، ويتولى إدارة شئونها على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويتحمل الأعباء والمسئوليات التي تتطلبها حماية الدولة وبقاء كياناتها ووحدة شعبها وتجانسه من الناحية الفكرية ، أو تحقيق التطلعات المشتركة التي تضمن حداً أدنى من العمل الاجتماعي المشترك الذي يحفظ أمن الوطن الداخلي والخارجي ، أو يقلل من مواطن الفرقة والاختلاف بين أفراد الشعب .^(٤٦)

فالدولة هي الإطار السياسي والنظامي لمفهوم الأمن والسيادة ، وهي الشرعية التي تتحمل تبعات الأمن كافة ، وهي المسئولة مسؤولة مباشرة عن هذا الدور بمعناه الحقيقي والكلي بحيث لا يقتصر نشاطها في هذا المجال على ناحية دون سواها ، بل يتسع ليشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ .

ولكي يتحقق الأمن بهذا المعنى ، فيجب أن يكون لدى المواطن اقتناع حقيقي بالأمن القومي ، ووعي كامل بدوافعه الحقيقية والمخاطر التي تواجه الدولة التي يعيش في كنفها

حتى يكون المواطن نفسه ركيزة لأجهزة الأمن في الدولة ، لأن أي انقسام أو عدم توافق بين المواطنين وأجهزة الأمن ، أو عدم وجود قناعة عند المواطنين بالمهام الأمنية ودور أجهزة الأمن يؤدي إلى إحباط خطط الدول وإفشال برنامجها الأمني . كما أن على الدولة تحديد أولوياتها الأمنية وشرح أبعاد التهديدات والتحديات التي تواجهها حتى تكون الصورة واضحة وماثلة للعيان أمام جميع فئات الشعب ، لأن العمل الذي يكتنفه الغموض يؤدي إلى الريبة والشك في نوايا الدولة وأجهزة أمنها .. وعلى الدولة أيضاً تحديد ثوابتها الأساسية وشكل وطبيعة التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء .^(٤٧)

وهناك نطاقات ثلاث تحيط بالدولة ، ولا يمكن تحقيق الأمن الكامل بدونها، وتهدف في مجملها إلى صيانة كيان الدولة والمحافظة عليها وهي :

النطاق الأول هو النطاق المحلي والذي يعني قدرة الدولة شعباً وحكومةً على حماية وتطوير وتنمية قدراتها وإمكانياتها السياسية والاجتماعية على جميع المستويات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال استخدام كل الأساليب المباشرة وغير المباشرة بهدف التغلب على نواحي الضعف وتطوير نواحي القوة في إطار مفهوم أمني وطني شامل يدخل في اعتباره جميع المتغيرات المحيطة بالدولة داخلياً وخارجياً .^(٤٨) أما مفهوم الأمن بمعناه الضيق الذي يتبادر إلى الذهن فهو حماية أرواح المواطنين والمقيمين على أرض الدولة وأموالهم وأعراضهم فلا يقل أهمية عن مفهوم الأمن الوطني بمعناه الشامل ، ولو تسنى لأية دولة أن تحتل مواقع القوة جميعها ، ولكنها في الوقت ذاته عاجزة عن حماية مواطنيها والمقيمين على أرضها ، فإن قوتها ستكون بلا شك قوة ناقصة وتحمل في طياتها ضعفاً مستقبلياً ، فأمريكا مثلاً ، وهي الدولة الأقوى في عالمنا اليوم ، تعاني من انتشار جرائم القتل والاختطاف والاعتصام والسلب المسلح ... الخ ، مما يولد خللاً في موازين قياس قوتها ، وتناقضاً - يصعب استيعابه - بين قوة جامحة في مجالات متعددة وضعف مفرط في الأمن الداخلي للدولة .

النطاق الثاني هو نطاق الأمن الإقليمي ، والمقصود به كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجاباً أو سلباً جزاء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، وأية دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي ، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها

في ذلك المجال . ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الإقليمي من توترات وقلقل واضطرابات .. وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث ، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسباً لما يُمكن أن تُسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفاً فيه .

أما النطاق الثالث فهو الذي يتصل بالأمن الجماعي الدولي ويهدف في المقام الأول إلى تثبيت حالة الاستقرار العالمي التي ينبغي أن يسعى إليها المجتمع الدولي بكافة الوسائل عبر منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المساعدة ، بما في ذلك مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات واللجان المتخصصة .^(٤٩)

وقد جاء في ميثاق الأمم المتحدة أن نطاق وهدف تحقيق الأمن الدولي لا يتأتى إلا بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية عدا حالات الدفاع عن النفس وكذلك بالقيام برد الفعل الجماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات ، وذلك باتخاذ التدابير الجماعية أو مجموعة التدابير التي يرى مجلس الأمن أنها تمثل خرقاً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى وسائل أخرى تتخذها الأمم المتحدة بجانب تلك التدابير العقابية التي تلجأ إليها في حفظ الأمن الدولي ، ومن أهم هذه الوسائل إقرار التدخل العسكري الدولي والمقاطعة الاقتصادية .

٢- الاستقرار السياسي .

يحظى هذا العامل بقدر كبير من الاهتمام من مختلف المعنيين والمتخصصين في دراسة وسائل قوة الدولة وذلك لأسباب عدة تجيء في مقدمتها :-

أولاً : إن كفاءة المؤسسات السياسية والدستورية التي يتكون منها النظام السياسي للدولة ، والتي تؤدي إلى الاستقرار تعد أحد العناصر الإيجابية والمهمة لاكتساب الدولة لصفة القوة ، أما كثرة التغييرات والتقلبات السياسية مثلما يحدث في بعض دول العالم غير المستقرة فإنها تؤدي إلى إرباك الأجهزة السياسية وتضعها تحت ضغوط تؤثر على استراتيجية عملها وتحرمها من الاستقرار الذي يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية .

ويرتبط بهذا الجانب عامل آخر وهو مدى التجانس في اتجاهات الرأي العام، لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيدلوجية بين أفراد السلطة الحاكمة والشعب أو بين بعضهم البعض ، أو بين السلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية ، أو بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة كلما أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية ، وبالتالي إضعافها في مواجهة الدول الخارجية ، أو إلى انقسام المجتمع إلى فئات متنافرة يكيد كل فرد منها للآخر ، ويعمل كل فريق من فرق المجتمع المتكاهة إلى الانزواء عن فرق المجتمع الأخرى مكوناً مجتمعاً مغلقاً على نفسه يعيش حالة من الازدواجية في الولاء والقيم والأولويات ، هذه الازدواجية يتعامل من خلالها مع فرق المجتمع الأخرى بمنظار الحاجة والضرورة حيناً وبمنظار المجاملة والنفاق الاجتماعي والسياسي حيناً آخر ، بينما يولي فريقه الخاص أهمية خالصة ويشاطره وجداناً ووشائج يبخل بها على أي فريق سواه .

ولا شك أن هذه الحالة قد لا تتعدى في بعض الأحيان مجال الطموحات والآمال، ولكنها قد تتحول في أحيان أخرى إلى حالة مرضية مدمرة يشعر أفراد فريق من فرق المجتمع معها بكرهية ومقت للفرق الأخرى أو لنظام حكمه أو للدولة التي ينتمي لها لدرجة تدفعه إلى القيام بأعمال التخريب والتدمير والقتل بل والتعاون - في بعض الحالات - مع أطراف أخرى خارجية لا تريد خيراً لمجتمعه الذي يعيش فيه .

والأمثلة على ذلك كثيرة في دول العالم المختلفة ، ونسوق على ذلك مثلاً هو وضع فرنسا قبل تسلّم ديغول مقاليد الأمور وبعد ذلك، حيث أدى الاستقرار الذي تمتعت به فرنسا إبان حكم ديغول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية على نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم ، والتي كانت تشوبها الانقسامات والاختلافات . وكذلك ما تشهده الآن الكثير من دول العالم الثالث التي طحنتها الصراعات السياسية الداخلية من قبلية ووطنية وعرقية وسياسية أدت إلى تمزقها وأفقدتها أي تأثير دولي، إلى جانب إساءتها إلى سمعتها الدولية ، مما انعكس بشكل سلبي على اقتصادها وخطط التنمية فيها ، بل أفقد بعضها ثمار ما بناه أسلافهم مجتمعين .

ثانياً : فعالية السيطرة السياسية للحكومة على زمام الأمور في الدولة ، فكلما قويت وتدعمت هذه السيطرة كلما كان ذلك من بين العناصر الإيجابية الهامة في بناء قوة الدولة ، خاصة إذا كانت تلك السلطة عادلة، وكانت تلك السيطرة ناتجة عن قناعة المواطنين بصحة الإجراءات

التي تقوم بها الحكومة دون إجبار أو قمع . ومن مساوئ الصدف أن يكون للقمع والدكتاتورية في بعض الأحيان نتائجها الإيجابية على قوة الدولة بينما تعجز الحرية والديموقراطية عن تحقيق ذلك^(٥٠)، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ولكن يكفي في هذا المجال أن نشير إلى دولة أصبحت تنافس دول العالم الكبرى في شتى ميادين القوة ، ويحسب لها حساب عند اتخاذ القرارات الدولية ، ونقصد بها الصين ، قبل الحكم الشيوعي وبعده ، إذ لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأراضي الصينية قبل قيام الثورة الشيوعية ، وهو الأمر الذي أضعف من القوة السياسية للصين في الداخل والخارج ، أما بعد وصول الحزب الشيوعي للحكم فقد امتدت سيطرة الحكومة إلى كل أقاليم الصين وبشكل لم تعهده في أي وقت من الأوقات طيلة تاريخها الحديث، وقد اتضح تأثير ذلك على الشعوب التي عاشت هناك فقبلت الوضع طائعة أو مكرهة، وانعكست حالة القمع والبطش بشكل إيجابي وحاسم على قوة الصين القومية لدرجة أن هذه السيطرة الفعالة هي التي هيأت لها المجال لتأخذ موقعها التي هي عليه اليوم، وإن كان ذلك قد تحقق بوسائل سياسية وأمنية لا تتناسب وأفكار دول القوة الغربية التي لم تجد مفرًا من التعايش مع هذه القوة السلطوية الجبارة ، وأن تكفي بالاحتجاج اللفظي العاجز عن التأثير ، ولعل مثال الصين ينطبق على غيرها من الدول الكبرى كروسيا التي ما انفكت تحدث نفسها بالعودة إلى الماضي عن طريق القمع والإجبار وهو ما يفسر حملتها الضارية في الشيشان وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة .

أما الحرية والديمقراطية والعدالة ، وهي مطالب مشروعة تنشدها الدول التي تريد العيش الكريم والحر ، فإنها وللأسف – أيضا – لا تعود على بعض الشعوب أحيانا إلا بالفوضى والتفكك والحروب الأهلية ، ومحاولة بعض الفئات السياسية فرض أنفسها ، أو تعيين مسئولين غير أكفاء لإدارة الدولة ، لا شيء سوى أنهم يتوافقون مع طموحاتهم الفئوية والحزبية فحسب .

ويعود ذلك إلى قلة خبرة المواطنين بالمنهج الديمقراطي ، أو الاستعجال غير المتدرج في تطبيق المفاهيم الديمقراطية دون استيعاب فئات كثيرة من أبناء المجتمع لتلك المفاهيم . ومن هنا فإننا نجد أن بعض فئات المجتمع يعتقد أن الديمقراطية هي إيصال من يمثلونهم إلى مقاعد البرلمان ، وأن على هؤلاء البرلمانيين أن يقصروا مطالبهم على هذه الفئة أو تلك دونما أي اعتبار لمصلحة الوطن العليا ، وأن يكون هدف هؤلاء الأعضاء تمثيل فئتهم الاجتماعية أو الطائفية أو العرقية أو المذهبية ، متناسين أن واجبهم الأكبر هو تمثيل الأمة بأسرها حتى وإن ضحوا بالمكاسب الجزئية في سبيل مصلحة الوطن العليا .

ولا يدرك بعضهم أن الديمقراطية لا تقتصر على جانب واحد فقط هو جانب اختيار من يمثلونهم في البرلمان ، ولكن إلى جانب تمتعهم بهذا الحق المهم الذي هو أساس الديمقراطية ، فإن عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن الديمقراطية دائرة متكاملة الحلقات ومتصلة تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية والوظيفية وتكافؤ الفرص والرقابة المالية والسياسية على أداء جميع الأدوات التنفيذية والتشريعية التي تتصدى لإدارة شئون المجتمع ، وذلك عن طريق كفاءات وطنية ذات مقدرة ونزاهة وموضوعية لا يتم اختيارها وفق الأهواء والانتماءات الضيقة .^(٥١)

٣- الجيش القوة الداعمة لتوجهات الدولة .

تعتبر القوة المسلّحة في شتى دول العالم أبرز سمة من سمات قوة الدولة، كما أنها تُعتبر الأداة الرئيسية المستخدمة في دعم توجهات الدولة الخارجية والدفاعية ، وهذا الاستخدام يتخذ أحد مظهرين أولهما الاستخدام الرمزي للقوات المسلّحة - عند الحاجة - من خلال التهديد أو الإيحاء به لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف وتوجهات ومطالب الدولة، وثانيهما الاستخدام الفعلي في الدفاع عن مصالح الدولة وأراضيها وأهداف سياستها الخارجية عند تعرضها للخطر. وعلى الرغم من حظر المواثيق الدولية للجوء إلى استخدام القوة المسلّحة في العلاقات الدولية، إلا أنها لا تزال العنصر الرئيس الذي تلجأ إليه الدول لإثبات وجودها، والأداة الفاعلة التي تلجأ إليها الدول لتنفيذ توجهاتها الخارجية، ولعلّ ما يشهده العالم اليوم من حروب ونزاعات لخير دليل على ذلك .^(٥٢)

وعلى الرغم من فعالية استخدام القوة المسلّحة كأداة سياسية هامة للدول في تنفيذ توجهاتها ودعم استراتيجيتها الخارجية، إلا أن التطرّف أو المغالاة في استخدامها والتهديد بها قد ينتهي بتدمير المصالح العليا للدول ، فالاستخدام المتسرّع للقوة المسلّحة أو حتى التلويح به قد يثير حرباً عفوية لا تبقى ولا تذر . ومما يؤكد ذلك أن انهيار كل الحضارات التاريخية المعروفة كان سببه الحروب المتتالية ، فالحرب هي أقوى أدوات التخريب الحضاري والاجتماعي والنفسي .. كما أن زيادة القوة العسكرية قد لا يتبعها بالضرورة زيادة الشعور بالأمن في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية ، بل أحياناً تفقد الدولة استقرارها خاصة الاقتصادي نتيجة لسباق التسلّح التي قد تجرّها إليه الدول المجاورة ، إضافة إلى أن دعم الإمكانيات العسكرية لدولة ما غالباً ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها ، مما

يتركها باستمرار تعيش هاجس تفوق أعدائها العسكري عليها ، وفي حالات أخرى قد تندفع الدولة نتيجة غرورها بقوتها العسكرية فتهاجم دولاً تظن أنها أقل منها مستوى في القدرة العسكرية ثم تُفاجأ بأن الإمكانيات العسكرية لهذه الدول كانت أكبر مما كان متوقعاً .

وهناك من يتحفّظ على استخدام القوة كأداة دعم لسياسة الدولة وتوجهاتها الخارجية، ويتمثل ذلك في أن السياق الفعلي للحرب المسلّحة كثيراً ما يشتمل على مفاجآت لم تكن في الحسبان عند بداية الحرب ، ونادراً ما انتهت حرب إلى نفس النتائج التي توقعتها الدولة المتورطة فيها عند التخطيط المبني لهجومها، بالإضافة إلى ذلك فإنه ومع تطور مجريات الحرب قد تبرز تحالفات وتكتلات مضادة لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو تقديرها عند بداية الحرب، وأبرز مثل على ذلك أنه أثناء الحرب العالمية الثانية نشأ تحالف لم تتوقعه القيادة العسكرية الألمانية بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) أكبر دولة شيوعية في العالم آنذاك ، وهما اللذان كانا يقفان على طرفي نقيض ، وقد كان لهذا التحالف غير المتوقع أثره الفعال في تدمير النازية والفاشية تدميراً كاملاً خلافاً للنتائج الأولية التي تمخضت عنها بدايات الحرب والتي كانت تشير إلى العكس من ذلك . ولهذا فإن النتائج النهائية للحرب ليست شيئاً مؤكداً لأي من أطرافها مهما كانت إمكاناتهم أو ثقتهم بأنفسهم ، فالأمر كله يرتهن بالكثير من المتغيرات التي قد يكون من المتعذر تماماً التحكم فيها أو السيطرة عليها .

ومن جهة أخرى فإن استخدام القوة المسلّحة يؤدي إلى استنزاف قوى الدول الضعيفة اقتصادياً بسبب ما يستهلكه ذلك الحشد العسكري من طاقات هذه الدول ومواردها فيقعدّها عن تقديم بعض أساسيات الحياة المعاصرة كالماء والكهرباء والخدمات الصحية وغيرها لشعوبها ، مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة فيها ، وإلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وإلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصادها ، وتحوّل العمالة فيها من عمالة منتجة إلى عمالة عاطلة عن الإنتاج غير الحربي .^(٥٣)

هذه التحفظات السابقة على استخدام القوة العسكرية في دعم السياسة الخارجية للدولة ليست تحفظات مطلقة وإنما الهدف منها تقليل الاعتماد عليها كخيار وحيد أو اتخاذها كهدف نهائي في حد ذاته، فالقوة العسكرية على أكثر تقدير هي عبارة عن وسيلة لتحقيق بعض الأهداف القومية ، وهذه الوسيلة ليست مطلقة الفعالية أو التأثير وإنما يتوقف نوع تأثيرها ومداه على ضرورة استخدامها وعلى الأحوال والظروف الراهنة ، بل إن القوة

المسلّحة قد تكون في بعض الأحيان عديمة التأثير تماماً ، إن لم تكن توريطاً للدولة في مخاطر يصعب قياسها وتقديرها .^(٥٤)

فلا يجب التسرّع في استخدام القوة المسلّحة إلا في المواقف التي تكون فيها تلك القوة بمثابة الأداة الوحيدة أو الحل الوحيد لإنقاذ مصالح الدولة – إما دفاعاً أو هجوماً – وبعد أن تكون كل الوسائل السلمية الأخرى قد فشلت في القيام بهذه المهمة ، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن استخدام القوة المسلّحة ليس قاصراً على أسلوب واحد وهو الحرب فقط ، وإنما هناك وسائل متعددة لاستخدامها شأنها في ذلك شأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية ، فهي قد تستخدم في تدمير العدو أو كسر حدة خطره أو لدعم الأصدقاء والحلفاء أو التلويح بها لمجرّد التهديد ، كما يختلف نطاق استخدام القوة المسلّحة وحدودها باختلاف الظروف السائدة، فقد يتراوح نطاقها بين التدمير الكامل لإمكانات الخصم وإنزال هزيمة ساحقة به وبين توقيع عقوبة عسكرية طفيفة .

ولكي يكون استخدام القوة مؤثراً على الصعيد الدولي ، يجب الأخذ في الاعتبار أيضاً قبل استخدام القوة العسكرية ضرورة استنفاد جميع الخيارات والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والحرب النفسية والدعائية ، وهي أدوات ثبتت فعاليتها في حروب كثيرة في عصرنا الحديث ، وكثُر استخدامها بسبب تراجع الدول عن فكرة الحرب الشاملة والحروب النووية والتحوّل عنها إلى فكرة الحرب التقليدية أو الحرب المحدودة، وهو الأمر الذي يلقي على عاتق القيادات السياسية مسئولية كبيرة، إذ عليها-حتى بعد نشوب الحرب واستخدام أداة القوة المسلّحة-عدم التخلي عن غيرها من الأدوات الأخرى الدبلوماسية والاقتصادية التي تخدم مصالح الدولة وتقلل من فترة الحرب أو تطفئ ناراها حال استعارها .^(٥٥)

ومع ذلك فإن من ينظرون إلى درجة الاستعداد العسكري للدولة على أنها هي المظهر الرئيس لقوة الدولة ، ويعتبرونها أساساً ضرورياً لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها الدولة لنفسها يخطنون خطأ كبيراً . فقد أثبتت التجربة أن تلك التقديرات مبالغ فيها، فرغم أهمية القوة العسكرية إلا إنها وحدها لا تمثل قوة الدولة، فالقوة العسكرية مع وجود ضعف اقتصادي مثلاً تؤدي إلى ضعف مزرٍ في قوة الدولة ككل نظراً لتكاليف إنتاج الأسلحة ، والاتحاد السوفيتي يعتبر مثلاً حديثاً على ذلك ، وأيضاً كوريا الشمالية ومختلف دول الكتلة الشيوعية تعتبر جميعها أمثلة مشابهة لذلك ، فرغم امتلاك الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية

هائلة كانت تمثل القوة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه القوة انهارت فجأة مع أول بادرة ضعف اقتصادي واضح شهدته هذه الدولة .

والحروب الحديثة تحتاج إلى مستوى من القوة والاستعداد العسكري اللذان يستلزمان دعماً مالياً ومعنوياً غير محدودين ، فعلى سبيل المثال تحتاج هذه الحروب فيما تحتاج إليه إلى (٥٦).

أ- تقدم تكنولوجيا في إنتاج الأسلحة ، وذلك سعياً من الجيوش لإثبات قوتها وتفوقها العسكري، وتحقيق نصر على أعدائها باستخدام أمضى الأسلحة والأعتدة المتطورة بغية تقليل خسائرها ، واعتمادها على كيف لا الكم ، فكل تطوير ل سلاح يُعدّ بمثابة تحدياً للطرف الآخر كي يقوم هو الآخر بتطوير أسلحته إذا ما أراد الاستمرار في طريق الحرب إلى نهايته .

وللدلالة على ذلك فسنحاول ضرب أمثلة من بدايات القرن العشرين ، وهو القرن الذي شهد تطوراً هائلاً في صناعة الأسلحة فاق كل تطور شهدته البشرية منذ بدايتها ، وشهد اختراعات عدة مهدت الطريق لتطوير تقنية الأسلحة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في يومنا الحاضر ، أو ستصل إليه في المستقبل .

ففي بدايات القرن العشرين ، اكتشف اليابانيون تقنيات عسكرية تتعلق بالضوء الكاشف الذي يعمل على منع الأعداء من الرؤية وإعماهم ، وتمكنوا باستخدام هذه التقنية من هزيمة الروس في معركة خاضوها بالقرب من ميناء " لوشون " الصيني . أما الألمان فقد طوروا مدفيعتهم من عيار ٤٢٥ ملليمتراً وأسموها " بيغ بيرتا " تيمناً باسم زوجة مخترعها ، فاستطاعوا إبعاد مداها إلى ٦٥ ميلاً في عام ١٩١٨ ، وذلك ليتمكنوا من قصف باريس . ثم قام الألمان بعد ذلك باختراع صاروخ جو - أرض عام ١٩٣٩ وطوروه ليصل مداها إلى ١٢٠ ميلاً ، ثم أطلقوا الصاروخ المسمى (ف ١) وأسموه " الثأر " في عام ١٩٤٤ من " كاليه " إلى لندن ، وقد كان ذلك الصاروخ عبارة عن قنبلة متفجرة تطير بمحركات ولكنه كان بطيئاً مما مكن البريطانيين من اعتراضه في الجو وتدميره ، فعاد الألمان مرة أخرى وطوروا صاروخاً آخر أطلقوا عليه (ف ٢) وكان أكثر سرعة من سابقه، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك التطوير إلا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل ، فوجهوه مرة أخرى إلى لندن قبل استسلامهم عام ١٩٤٥ وقد كان من الصعب على البريطانيين اعتراضه (٥٧).

أما في مجال الرصد، فقد كان على القوات المتحاربة رصد كل ما يطير فوق الأرض وما يغوص في أعماق البحار، فاستطاعت القوات البريطانية والأمريكية في الحرب العالمية

الأولى تطوير جهاز سونار كان عالم أمريكي اسمه " لويس نيكسون " قد تمكن من ابتكاره عام ١٩٠٦ ل اكتشاف الأشياء تحت الماء ، لكنهم لم يتمكنوا من استخدامه بنجاح إلا في الحرب العالمية الثانية حينما استخدم لرصد الغواصات الألمانية وتدميرها . أما رصد الطائرات المغيرة فقد كان للبريطانيين يد السبق فيه حينما استطاع عالم بريطاني اسمه " روبرت واتسون وات " وضع تصميم لجهاز يكتشف وجود الطائرات في الجو اعتماداً على الصدى المتردد منها . وقد بنت بريطانيا أربع محطات لرصد الطائرات المغيرة عليها عام ١٩٣٦ .

ونظراً لتباعد مسافات ميادين الحروب عن القواعد الجوية الثابتة في بعض الأحيان، لجأ الأمريكيون إلى تحويل بوارجهم الحربية إلى قواعد بحرية متحركة ، فنجحوا عام ١٩١٠ في إجراء تجربة لإقلاع طائرة من السفينة الحربية " بيرمنغهام " ثم عادوا في عام ١٩١١ ليكملوا بنجاح تجربة هبوط طائرة على السفينة الحربية " بينسلفينيا " في خليج سان فرانسيسكو .

وفي فترة الحرب العالمية الثانية وما قبلها ، كان التنافس على الإنتاج الحربي وتطويره على أشده بين الحلفاء وألمانيا فتشكلت فرق بحث يركز كل فريق منها على قطاع معين ، وتم الصرف على تلك الفرق بسخاء . فتمكنت ألمانيا من اختراع اللغم الصوتي ، وقامت شركة " هاينكل " الألمانية باختراع المقعد الذي يندفع خارج الطائرة بشكل تلقائي ، وطور بعد ذلك ليستخدم في القفز من الطائرات .

أما ذلك السلاح المدمر وهو القنبلة الذرية فقد بدأت قصته حينما تمكن باحثون أمريكيون قبل الحرب العالمية الثانية من التوصل إلى نتيجة مفادها أن قصف نواة ذرة اليورانيوم بنيترون يؤدي إلى انشطارها إلى قسمين مما يولد طاقة هائلة ، وقد استخدم ذلك الانشطار النووي في صناعة القنبلة الذرية التي قامت أمريكا عام ١٩٤٥ باختبار أول واحدة منها في صحراء " الاموغوردو " في ولاية نيومكسيكو ، ثم قامت بعد ذلك بشهر واحد بإلقاء قنبلتين منها على هيروشيما وناجازاكي في اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية وأدتا إلى استسلامها . (٥٨)

هذا غيض من فيض في سلسلة متواصلة تبرز أن التقدم التكنولوجي وتطوره عبر السنين كان أحد أساسيات قوة الدول، ولا شك أن أي متابع للأحداث يلاحظ أن الاختراعات العسكرية اليومية التي ما انفكت تتواصل تضيف على دولها قوة فوق قوة ، وأن الدول المتخلفة عن ذلك الركب ليس أمامها إلا القبول بالضعف العسكري على أقل تقدير .

أما التجسس وهو ركن أساسي قبل القيام بعمليات عسكرية أو أثناءها أو بعدها ، فإن دول القوة قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال ، ولا يمر يوم من الأيام إلا وتقوم الجيوش بجمع المعلومات لأغراض التجسس العسكري والوقوف على أسرار الدفاع التي تحاول الدول إخفاءها عن بعضها، إما عن طريق الأقمار الصناعية أو عن طريق التجسس المباشر على أرض الواقع . ولقد أعطى التقدم التكنولوجي الفضائي بأقماره الصناعية الاستخبارية السلطات الدفاعية قدرة استكشافية لا مثيل لها في التاريخ . وفي الفضاء أقمار صناعية استخبارية تعطي صوراً للقوات العسكرية الأرضية لم يعرف الإنسان لها مثيلاً من قبل ، فصور الأقمار الصناعية هي التي زودت إسرائيل بمعلومات عن المطارات الحربية المصرية ، وجعلت حرب عام ١٩٦٧ تنتهي قبل أن تبدأ. وكذلك فإن دول القوة التي تمتلك أقماراً صناعية تستطيع أن ترصد التحركات العسكرية للجيوش المتحاربة دون أن تكون طرفاً مباشراً في تلك الحرب ، فتستطيع بذلك أن تزود أحد طرفي الحرب بالمعلومات ، في الوقت الذي تحجبه عن الآخر وفقاً لمصالحها. كما أنها تستطيع تضليل الفريقين المتنازعين حتى تُضعف كليهما. وقد استطاعت قوات التحالف في حرب الخليج الثانية ضرب تمركز القوات العراقية التي كانت مرابطة في الكويت وفي بعض المدن العراقية بسهولة ، وكذلك قصف المنشآت الحيوية والعسكرية في شتى أنحاء العراق في أيام محدودة قصفاً محكماً حطم كل الأهداف بدقة ، وهو الأمر الذي تكرر مع القوات الصربية في كوسوفا . وكل ذلك لم يكن ليتأتى لولا رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لذلك الأمر ، مما سهل للقوات الجوية مهامها التي كلفت بها .

وتشترك الأقمار الصناعية مع العقول الإلكترونية في تقديم المعلومات لصانعي القرارات وفي تحليلها ، وذلك لأن العالم اليوم مقبل على جيل جديد من العقول الإلكترونية المتطورة الذكاء التي بإمكانها أن تفكر وأن تصنع القرار ، أو على الأقل تشارك في صنعه من خلال تقديم العديد من الاختيارات التي يمكن أن يُصنع القرار على ضوءها .

وإضافة إلى ذلك فإن الدول تلجأ إلى الطرق التقليدية في استقاء المعلومات مثل زرع الجواسيس الذين يحاولون نقل آخر ما توصلت إليه الأطراف الأخرى من تطور في مجال الأسلحة ، مما يقلل من تكلفة إنتاج الأسلحة لدى الدولة التي تقوم بالتجسس ، واطلاعها على آخر ما تم التوصل إليه من اختراعات علمية عسكرية في تلك الدولة المستهدفة ، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك هو ما تسرب من معلومات عن قيام الصين - منذ أمد بعيد - بزراع أحد جواسيسها في أشد المراكز العسكرية النووية حساسية في الولايات المتحدة الأمريكية لسرقة

المعلومات والاستفادة منها ، ولم يتم اكتشافه إلا عام ١٩٩٩ بعد أن نجح في تسريب أخطر المعلومات النووية إلى الصين . (٥٩)

ب - القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة، فالتخطيط الاستراتيجي الناجح يعكس مدى كفاءة القيادات المسئولة القائمة على هذا الأمر ، وكذلك كفاءة التدريب ورفع مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة ، فحجم هذه القوات وحده لا يكفي وإنما يستلزم الأمر التركيز كذلك على الجوانب الكيفية في إعداد تلك القوات وتجهيزها لمختلف المهام والتكليفات التي تسند إليها ، وهو تخطيط مكلف لا تطبيقه إلا الدول القوية مادياً ومعنوياً .

كما يعكس ذلك التخطيط الاستراتيجي مدى قدرة تلك القيادات على حشد طاقات الدولة القتالية وإمكانياتها بالسرعة المناسبة في الظروف التي تضطرها إلى تعبئة شاملة لقواتها ، ويعكس كذلك مدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري ، فحشد إمكانيات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الإطار العسكري وحده وإنما يمتد إلى الجبهتين العسكرية والمدنية في آن واحد، و ما تتحمله هاتان الجبهتان من تبعات الدخول في حرب مع عدو قوي أو ضعيف .

وهذه التعبئة تستلزم وجود تنشئة اجتماعية وطنية، وغرس روح معنوية عالية في نفوس المواطنين، لأن هذا العامل المعنوي من الأهمية بمكان لتحقيق قوة الدولة لدرجة أنه قد يتفوق في أهميته على بعض العوامل الأخرى رغم عدم وجود صلة مباشرة بينه وبين الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية أو القوة الاقتصادية أو السكان أو غير ذلك من عناصر قوة الدولة، إذ أن النواحي المعنوية تنصرف أساساً إلى الجوانب الوطنية والولاء للأرض وخلاف ذلك من الاعتبارات ذات الصلة الوثيقة بارتباط الفرد بوطنه ونظام حكمه ومجتمعه الذي يعيش فيه .

وكلما أثر الفرد المجتمع على نفسه كلما وضع الصالح العام للدولة فوق صالحه الخاص ، وهذا الاستعداد للفداء والتضحية يترك أثراً كبيراً في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى، ويبدو هذا أكثر ما يكون وضوحاً في قطاع القوات المسلحة بالدولة ، فالمعنويات المرتفعة لهذه القوات تشكل عنصراً إيجابياً من عناصر قوة الدولة ، والمعنويات المنهارة تؤدي إلى عكس ذلك، وإذا ما انهارت معنويات الجنود أثر ذلك بشكل مباشر على قدراتها القتالية مهما كانت درجة تسليحها وإعدادها .

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك مثل انخفاض معنويات الجيش الإيطالي في الحرب العالمية الثانية الذي أدى إلى انهياره واستسلامه بسرعة فاقت كل تصور ، وكذلك انهيار مقاومة فيتنام الجنوبية في مواجهة قوات الثوار بالرغم من أن فيتنام الجنوبية كانت تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية لها إلا أنها لم تصمد أمام ضربات الشيوعيين .. وينطبق نفس المثال أيضا على القوات العراقية التي دفع بها صدام حسين إلى الكويت إبان الغزو العراقي والتي كانت معنوياتها منهارة وكان لديها القناعة الراسخة بأنها تحارب دون اقتناع منها بذلك، خاصة وأن صدام حسين قاد تلك القوات من مغامرة إلى أخرى دون مبرر مُقنع ، فانهارت تلك القوات واستسلمت مع أول هجمة برّية من هجمات قوات التحالف على الكويت والعراق، وأعلنت استسلامها في زمن لم يكن متصوراً ولم يكن في مخيلة أحد من العسكريين أو المدنيين ، رغم كل محاولات صدام حسين وفريقه الإعلامي المختص في غسل الأدمغة وفي ترويح الإشاعات والحرب النفسية بث الروح المعنوية في الجنود .^(٦٠)

وكما يؤثر العامل المعنوي الموجه توجيهاً سليماً في العسكريين ، فإن تأثيره يمتد أيضا إلى السكان المدنيين ، إذ أن الحرب الحديثة ليست قاصرة على ميادين القتال ، فالروح المعنوية العالية تدفع المواطنين إلى مضاعفة الإنتاج لدعم الجبهة العسكرية ومساندتها مهما بلغت فظاظة الضغوط التي تتعرض لها الجبهة المدنية .. كما يجد المدنيون أنفسهم مطالبين بالتقشف وضغط معدلات استهلاكهم والتنازل عن كثير من احتياجاتهم الأساسية لوضع كل المقدرات في خدمة الجيش ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :-^(٦١)

١- ارتفاع معنويات الشعوب العربية بالرغم من ذلك الإحباط الذي عمّ الكثير من الشوارع العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، والذي أدى في النهاية إلى الالتفاف حول قياداتها مرة أخرى ودعم الجيوش وتوفير كل الإمكانيات التي كانت إحدى عوامل القوة في انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وإنهاء أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر .

٢- أدى ارتفاع معنويات شعوب الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تدمير قوة ألمانيا النازية ، رغم أن القوات النازية استطاعت أن تسيطر على المراكز الاستراتيجية الحساسة واحتلال جزء كبير من الأراضي السوفييتية في المراحل الأولى للحرب .

٣- صمود المجاهدين الأفغان في وجه الآلة العسكرية السوفيتية على الرغم من ضخامة تلك الآلة وقدرتها التدميرية وخوضها معارك كثيرة في الماضي .

٤- كان لارتفاع معنويات شعب فيتنام الأثر الأكبر في تحمّل الخسائر الفادحة التي نجمت عن القصف الجوي الأمريكي الذي استمر عدة سنوات ، الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية على البحث عن تسوية سياسية للحرب الفيتنامية بعد فشل كل الإجراءات العسكرية .

ولكننا ، ونحن نضرب بعض الأمثلة على أهمية العامل المعنوي في نجاح بعض حركات التحرر ، فإنه لا يسعنا إلا أن نكون موضوعيين ونقر أن العامل المعنوي وحده دون وجود قيادة حكيمة وموحدة ونزيهة وواعية وذات هدف محدد قد يكون اندفاعاً عاطفياً سامياً ، ولكنه قد يجر على المتحمسين وعلى قضيتهم نتائج عكسية ، إضافة إلى أن الثورة الشعبية ضد جيش نظامي تحتاج إلى توقيت مناسب ودعم شعبي في الداخل ، وسند سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر من الخارج، وملاءة اقتصادية تمكن المقاومة من الصمود ، ويحتاج أيضاً إلى دعم إعلامي مكثف ومستمر لنصرة القضية .

ولا بد لنا هنا أن نشير إلى أن للروح المعنوية أهميتها البالغة حتى مع توقف الحروب، إذ أن تضحيات الأفراد المدنيين في سبيل أوطانهم لا تقتصر على ميادين المعارك فحسب وإنما تكون ضرورية أيضاً بعد انتهائها ، وفي أوقات السلم . وتبرز أهميتها في دفع عجلة الإنتاج وزيادة المشاريع الاستثمارية للدولة ودعمها ، مما يكون له أبلغ الأثر في قوة الاقتصاد، ودفع الضرائب والتجاوب مع القيادات الحاكمة في كل الإجراءات التي تتخذها نحو بناء دولة حديثة وقوية ، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد ارتفاع معنويات الشعبين الألماني والياباني بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث دفعهما ذلك بعد الهزيمة والاستسلام والاحتلال إلى إعادة بناء القوة القومية لكل من ألمانيا واليابان بحيث أصبحتا من أقوى المراكز الاقتصادية والصناعية في العالم وبشكل فاق قوة الدول التي هزمتها مثل فرنسا وبريطانيا ، بل ونافتت أكبر دولة صناعية شاركت في الحرب وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

٤- مسئولية العمل الدبلوماسي .

الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول لا سيما وقت السلم ، ووظيفتها تمثيل الدولة خارجياً في كافة تعاملاتها السياسية والاقتصادية والإعلامية

والعسكرية والسياحية والثقافية ، وهي تسعى - من بين مهامها الكثيرة - إلى الدفاع عن وجهة نظر الدولة التي تمثلها، إضافة إلى قيامها بعملية التفاوض التي قد تجري بين الدول.

ولا تكون الدبلوماسية فعالة وقوية من تلقاء نفسها ، ولكن لا بد أن تدعمها كل الأدوات الأخرى التي تمتلكها الدولة بما فيها الإعلام والاقتصاد والقوة العسكرية ، ولا شك أن الحنكة الدبلوماسية أمر أساسي في العمل السياسي ، ولكن حدود تأثيرها على الأطراف الأخرى يزداد كلما كانت الدولة قوية ومُهابة .^(٦٦)

ومرّت الدبلوماسية كغيرها من الفنون والعلوم بعملية تطوّر في وظيفتها عبر مراحل التاريخ المختلفة ، فقد كانت وظيفة الدبلوماسية في الماضي محدودة النطاق ، كما كانت أدواتها أيضا في التأثير محدودة ، وكانت القوة العسكرية قديماً هي الوسيلة الرئيسة المستخدمة في الإغارة على الغير أو الدفاع عن المصالح القومية للدول في مواجهة بعضها ، ولم يكن للدبلوماسية في البداية دور بارز في حل مشاكل الدول كدور القوة العسكرية ، ولكنها بدأت تكتسب أهميتها بشكل تدريجي بعد أن أثبتت تجارب الحرب والسلام أن ما تم خسارته في الحرب كان بالإمكان الاحتفاظ به أو بجله عن طريق التفاوض .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى اشتدّت الحاجة إلى تغليب منطق العقل على منطق القتل وذلك تحت تأثير عدد من العوامل من أبرزها التغيّرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التي بدأت تظهر في العالم كلّها، إلى جانب تدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات الدولية وبروز قوى سياسية لها اتجاهات تغاير الاتجاهات التقليدية في الدبلوماسية الأوروبية التي كانت تتسم بالسريّة في معظم جوانبها وتعتمد إلى حد كبير على العوامل الشخصية، فتميزت الدبلوماسية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بتخليها عن طابع السريّة التي كانت سائدة في الدبلوماسيات القديمة وأصبحت دبلوماسية مفتوحة ، ويرجع هذا إلى التغيّر الذي طرأ على ظروف المجتمع الدولي وأوضاعه ، كما أن تطوّر أساليب الاتصال الدولي ووسائله جعلت من غير الممكن اللجوء إلى السريّة واعتماد الدول عليها في علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها .

وبرز كذلك الدور المهم الذي يلعبه الرأي العام العالمي ، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية تُشارك المجتمع الدولي أحداثه ومشكلاته ، وتقوم بالضغط على السلطات المسؤولة في دولها، إضافة إلى تطوّر أساليب الدعاية والإعلام وما لذلك من أثر بالغ على

قرار الحرب أو السلم، كل ذلك جعل الدول تتبارى في الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها ، ولم يكن ذلك ليتم في ظل الدبلوماسية السريّة .

وإلى جانب هذه العوامل والمؤثرات فقد نمت المؤسسات الديمقراطية في الكثير من الدول وأخضعت الحكومات للمساءلة والرّقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية، مما جعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرّية مع غيرها أو التستّر على أوضاع معينة يجهلها المجتمع .^(٦٣) وقد ترتّب على هذا التغيير في الدبلوماسية ووظائفها ظهور جيل جديد من الدبلوماسيين الذين احترفوا العمل الدبلوماسي من أول مراحلها ، وكان اختيارهم محكوماً بمدى كفاءتهم في تمثيل دولهم ومدى قدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج .

ومن أبرز النتائج التي قاد إليها التطوّر والتحوّل في طبيعة العمل الدبلوماسي أن أصبحت الدبلوماسية أكثر انطلاقة وأكثر اتساعاً وتنوعاً في أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه في الماضي . فأصبح هناك تزايد في معدّل الاتصال بين الدول . كما أن نطاق المشاركة الدبلوماسية تخطى المؤسسات الدبلوماسية الرسمية وأصبحت تُشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يجيء في مقدمتها رؤساء الدول والحكومات . وأصبح وزراء الخارجية يُدعون مباشرة في المشاركات الدولية استناداً إلى أنهم المعنيون الأول بصميم العمل الدبلوماسي، واتسعت مجالات عمل وزراء الخارجية حتى وصلت إلى كل جانب من جوانب العمل الدبلوماسي مثل المباحثات الدبلوماسية والتفاوض وحضور المؤتمرات وزيارة الدول الأخرى إضافة إلى قيامهم بدور المستشارين لرؤساء الدول والحكومات في موضوعات السياسة الخارجية حتى يكون هؤلاء الرؤساء والملوك والقادة على إطلاع كامل بمجريات الأحداث الخارجية وتطوراتها ، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر في مصالح الدولة وعلاقاتها الخارجية .

ومع تشعّب العمل الدبلوماسي أصبحت هناك فئات أخرى تشارك في مسؤوليات العمل الدبلوماسي مثل فئة الخبراء العسكريين والاقتصاديين وممثلين آخرين لمختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفنية والرياضية والشعبية ، نظراً لتشعّب علاقات الدول وتداخلها مع بعضها في مجالات شتى عديدة .^(٦٤)

والعمل الدبلوماسي في حقيقته مسئول عن مجالات عدة تجيء في مقدمتها حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج إضافة إلى تمثيل الدولة وعرض وجهات

نظرها وشرح توجهاتها للدول الأخرى ومتابعة كل ما له صلة بوضع الدولة في الخارج ، وهذه مسئوليات غاية في الصعوبة تتطلب يقظة دائمة من الدبلوماسيين لكل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق ، كما تتطلب لباقة ودقة ووضوح لإزالة أي لبس أو تبديد أية احتمالات نتيجة خطأ في التقدير وسوء الفهم ، والعمل على تهيئة مجال أفضل لنمو العلاقات بين الدول وتطورها لمصلحتهم المشتركة .

ولا تكتفي دول القوة بتكوين الأحلاف العسكرية ، بل إنها تسعى للمشاركة بفاعلية في المنظمات الدولية ومحاولة السيطرة عليها بوساطة ثقلها السياسي أو حجمها الدولي أو دعمها المالي لتلك المنظمات ، لأن تلك السيطرة تمكنها من التأثير على مواقف الدول الأخرى عندما تتطلب الظروف الدولية اتخاذ موقف مساند لها في السلم والحرب .^(٦٥)

ومن أهم هذه المنظمات على المستوى الدولي هيئة الأمم المتحدة والمنظمات والمجالس التابعة لها مثل مجلس الأمن ، ومنظمة التغذية والزراعة ، ومركز المعلومات ، وبنك الإعمار الدولي ، ومؤسسة اللاجئين الدولية ، واليونسكو ، وصندوق النقد الدولي وغيرها .

أما على المستوى الإقليمي فتحرص دول القوة على أن تأتي قرارات المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية متوافقة مع طموحاتها ، وتُحاول الضغط عليها بشتى الوسائل لكي لا تتعد تلك القرارات كثيراً عن مراميها، وهي دائمة السعي لإيصال هذه المفاهيم إلى ذوي الشأن في تلك المنظمات وإلى حكوماتهم . ومن أمثلة تلك المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الآسيان ، ومنظمة الأوبك ، ومنظمة الأبيك .. وغيرها .

أما على المستوى المحلي فتبذل الدول جهوداً لتقييم علاقات مع الهيئات الاجتماعية والثقافية والصحفية ودوائر الأعمال وغيرها من المؤسسات والهيئات المحلية غير الرسمية لكي تشرح وجهات نظرها حول القضايا المختلفة ، أو لتكسب ودّها ، أو ربما لتتبادل المصلحة الضيقة مع بعضها إن أمكن ذلك ، ويُحاول دبلوماسيو تلك الدول أن يوسعوا اتصالاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم تلك الهيئات المتوافقة مع مصالح بلادهم دعماً مادياً أو معنوياً ، وبناء على ذلك فإن الأدوات التي يلجأ إليها الممثل الدبلوماسي في ممارسة مسئولياته لا تقتصر على جانب الاتصال بالمستويات الرسمية في الدولة التي يتولى تمثيل دولته فيها ،

وإنما تتعدى ذلك إلى خلق صلات ودية مع مختلف الهيئات المحلية التي يشعر بأهميتها لدولته

الدبلوماسية ودورها في قوة الدولة

مما تقدم يتبين لنا أن الدبلوماسية تلعب دوراً حيوياً في قوة الدولة ، وأن المهارة الدبلوماسية هي التي تمكّن الدولة من أن تستغل كل مواردها وإمكاناتها بصورة فعّالة عند مباشرة تأثيرها في سياسات الدول الأخرى واتجاهاتها ، والكفاية الدبلوماسية تتطلب ضرورة التدقيق في اختيار الممثلين الدبلوماسيين للدولة كضمان لنجاحهم في أدائهم لمهامهم في الخارج ، بالإضافة إلى اشتراطات أخرى تستدعي إيجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة حتى لا يكون هناك نوع من التناقض في تصرفات الدولة واتجاهاتها مما يؤثر بشكل سلبي على الجهود الدبلوماسية المبذولة في الخارج، فالتحركات الدبلوماسية يجب أن تكون مدروسة بطريقة دقيقة قدر الإمكان ، كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسوباً حتى ينتج عنه أكثر الآثار إيجابية في تعزيز موقف الدولة .. وهناك ملاحظات تحدث أثناء التحرك الدبلوماسي وتُسبب حرجاً كبيراً أو تؤدي إلى الفشل لأنها تأتي في ظروف غير مناسبة . فنفضّل تلك التحركات لا لسبب إلا لسوء توقيتها .

أما خلق التناسق بين التحركات الدبلوماسية المختلفة للدولة في إطار من التوقيت المناسب وتحت أكثر الظروف ملائمة لمصالحها فهو أمر يحتاج إلى خبرات دبلوماسية من نوع خاص يأتي في مقدمتها: (٦٦)

- ١- القدرة على التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية .
- ٢- القدرة على التنبؤ الدقيق بردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة .
- ٣- القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الإمكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ حتى يمكن للدولة أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها إلى الدرجة القصوى في أي موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية .

٤- القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التي تقف في الجانب المضاد لمصالح الدولة .

٥- المهارة في عرض موقف الدولة واتجاهاتها بطريقة تحول دون استفزاز الدول التي قد يكون لها تأثير خاص في تلك المواقف .

٦- إظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران في حد ذاتهما من العوامل السلبية التي تجلب عداة الدول لها .

كما يجب أن تدعم عملية التفاوض الناجح أفعال وترتيبات عملية . فإذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة في تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحدودة يمكن من خلالها التأثير في الطرف الذي يحتاج إليها . كما أن الأجهزة الدعائية التي تملكها الدولة يجب أن تستخدم هي الأخرى بطريقة فعالة لمضاعفة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر في عملية التفاوض . كذلك فإن التلويح ولو بشكل ضمني باحتمال التخلي عن دولة صديقة أو استخدام القوة العسكرية ضد دولة عدوة غالباً ما يكون ماثلاً في ذهن المفاوض حتى يقلل من عناد الطرف الآخر على مائدة المفاوضات .

وتتطلب الدبلوماسية الناجحة المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل متوافقة ومرتبطة باستمرار بطبيعة الظروف الدولية السائدة . والزعامة السياسية الناجحة هي التي تتوافر لها القدرة على اختيار أنسب الوسائل والأساليب التي تنتهجها في تنفيذ سياستها الخارجية .

العمل الدبلوماسي والقرن الجديد

تتأثر الدبلوماسية كغيرها من الأنشطة البشرية الأخرى بالتطور وما تتطلبه مقتضيات وظروف ذلك العصر ، ففي ظل الثورة التكنولوجية في حقل الاتصالات والمواصلات كان من الضروري على الدول ذات التخطيط الإستراتيجي أن تتواكب مع تلك الثورة وما أحدثته من تقريب بين أنحاء الكرة الأرضية المترامية الأطراف ، وكذلك ما صاحبها من بث مباشر عبر الأقمار الصناعية بشكل انقلبت فيه كل الموازين والقيم ، ورسمت فيه معالم خارطة كونية جديدة لا مكان فيها إلا للأقوياء والتكتلات الكبيرة والمحصنة اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً

وتكنولوجياً ، الأمر الذي ازدادت معه أعداد القضايا والاهتمامات والمشاكل التي يمكن وصفها بالعالمية ، سواء من حيث المخاطر التي تمثلها أو من حيث الفرص المتاحة لحلها .

ومع ازدياد هذه القضايا ازدادت أهمية متابعتها وتحليلها واتخاذ قرار بشأنها وضرورة وجود قنوات لتدفقها إلى الجهات الدبلوماسية والسياسية في كل دولة حتى تستطيع التفاعل معها لأن التراخي في هذا المجال قد يكلف الدولة كثيراً، وذلك لأن انسياب المعلومات عبر أنحاء المعمورة أدى إلى تقلص الحدود بين الدول والقارات وأسقط الجغرافيا كعنصر مؤثر على حجم التفاعلات بين الدول، وقد كان من مظاهر عالمية التفاعلات انتقال الأحداث فور وقوعها ، وهو الأمر الذي يحدث تأثيره المباشر على الرأي العام الدولي ، وقد رأينا كيف كان العالم يتابع أحداث حرب الخليج الثانية " حرب تحرير الكويت " أولاً بأول على الهواء مباشرة ، وهو ما تكرر حدوثه في الحرب التي خاضها حلف " الناتو " مع القوات الصربية .^(٦٧)

ولقد طرحت إرهابات التحولات في القرن الجديد في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية وكذلك العسكرية أسئلة صعبة وتحديات كبيرة ليواجهها كل ذي مجال في مجاله ، ومنهم رجال السياسة، فالسياسة لم تعد في إطار التحول الجديد في عالمنا المعاصر كما كانت عليه في القرن السابق حيث أزيلت الحواجز والكثير من الحدود التي كانت موجودة ، وقلصت من حرية التصرف الواسعة التي كان يملكها السفير في إنجاز مهامه مع حكومة الدولة المرسل إليها ، وأهمها المفاوضات وعقد الاتفاقيات والتي لم تكن تحدها إلا التعليمات الصادرة إليه حين مغادرته بلده ، أو التي تصله خلال فترات قد تكون متباعدة أو متقاربة وفقاً للظروف والأحداث .

فقد برز دور رقابي جديد على أداء البعثات الدبلوماسية لم يكن موجوداً من قبل ، وتم تقليص الحريات الواسعة التي كان يتمتع بها العمل الدبلوماسي ، وما ذاك الرقيب إلا الرأي العام الذي يُراقب السياسة الخارجية برمتها ، ويتابع تحركاتها وما تخططه أجهزتها أو تنفذه ، مما حدّ من حريتها التي كانت موجودة قبل بروز أهمية هذا الرقيب ؛ وقد امتدت رقابة الرأي العام عبر الحدود الوطنية للدولة لتصل إلى ما يسمى بالرأي العام العالمي حيث يرصد فعل أداء حكومته والحكومات الأخرى تجاه موقف دولي ما ، أو مساندة حكومته لإحدى القضايا المثارة دولياً ، ومدى انعكاس ذلك على مصالحه

(٦٨) ومن التطورات الهامة التي طرأت على الدبلوماسية نظرياً وممارسة ، والتي لا يمكن أن تعزى لعامل معين ، بل إلى مجموعة متشابكة من العوامل ، مشاركة دول العالم – بشكل مكثف – في حل مشاكل الدول الأخرى المتنازعة ، فالمنازعات المحلية لم تعد تثير قلق أطرافها فحسب ، بل أصبح صدها يتردد في المجال الدولي حتى بات محتملاً أن يهدد الصراع بين دولتين في أية بقعة من بقاع العالم السلم والتعاون الدوليين ، وأن يثير اهتمام العالم بأجمعه للوصول إلى حل المنازعات بالطرق السلمية قبل أن يستفحل شرها وتتطور إلى كارثة دولية . (٦٩)

وقد ساهمت هذه الظاهرة الجماعية في خدمة الدبلوماسية التقليدية وتطويرها بما يتناسب مع حاجات العصر بأدائها لوظيفتين رئيسيتين هما :-

- ١ - التدخل لحل المنازعات دون اللجوء للعنف .
- ٢ - توفير الأرضية المناسبة والوسائل المتعددة للأطراف المتنازعة للوصول إلى الحلول السلمية .

ففي الحالة الأولى تُستخدم الدبلوماسية الجماعية لممارسة الضغط الجماعي على الدول المتنازعة لتذكيرها بالتزاماتها ومسئوليتها عن حفظ السلام . أما الحالة الثانية فتتمثل في تقديم المعونة للوصول إلى حل . ويتم ذلك عن طريق الخدمات والإمكانات والخبرات التي تقدمها المنظمات الدولية للمؤتمرات المعنية بقضايا السلام وتسخير السبل المتاحة مثل الوساطة والتحكيم والتحقيق والتوفيق وإرسال هيئات الإشراف والرقابة العسكرية وغير العسكرية وعقد الاتفاقيات الدولية .

الفصل الخامس

الإعلام .. الركيزة الرئيسية في قوة الدولة

العناصر :

- ١- قوة الإعلام .
- ٢- الإعلام والتكنولوجيا .

أ- الإعلام والدور الرقابي .

ب- الإعلام والحروب والنزاعات .

ج- الإعلام والتنمية والتحديث .

١ - قوة الإعلام

لا توجد دولة من دول العالم في عالمنا المعاصر إلا وهي على دراية بالأثر الذي يعكسه الإعلام على قوة الدولة ، فكم من دولة خسرت قضايا عادلة بسبب عدم إعطاء قضاياها القدر الكافي من الدعاية والإعلام ، إما بسبب قصور وسائلها في شرح ذلك الحق أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي ، أو نتيجة عدم وجود تخطيط إعلامي مسبق يستوعب جميع الاحتمالات التي قد تطرأ على القضايا التي تمس مصالح تلك الدولة ، أو لعدم وجود كفاءات إعلامية قادرة على القيام بذلك التخطيط وتنفيذه بسبب رتابة الإجراءات الإدارية أو العجز المالي ... الخ .

وقد ازدادت أهمية الإعلام مع بزوغ الألفية الثالثة ، بعد أن شهد العالم مرحلة مهمة من تطور البشرية تمثلت في العولمة أو الكونية، وذلك الترابط الشديد والتداخل بين مختلف الأنشطة الحياتية خاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد القضايا والمشاكل والاهتمامات التي تعرضها وسائل الإعلام بشكل يومي ، وهو ما يعني ازدياد أهمية الإعلام والمعلومات كعنصر حاسم في إدارة المجتمع

والدولة ، وفي القدرة على تحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المحلية والخارجية في عالمنا المعاصر . (٧٠)

وأصبح حجم المخاطر التي تتعرض لها الدولة أو الفرص المتاحة لحل تلك المشاكل يرتبط بمدى إمكانية توافر المعلومات الدقيقة والمرتبطة بالموضوع وبالسرية المطلوبة، مما يستدعي وجود قنوات مفتوحة تسمح بتدفق المعلومات التي يُعد توافرها شرطاً رئيسياً لمعرفة مدى النجاح أو الإخفاق ، ومدى رشادة عملية صنع القرار أو إخفاقها، ومن هنا تتضح أهمية الإعلام ووسائل الاتصال المعاصرة والمبادئ الأساسية التي تتحكم فيها والقواعد المنظمة لها في هذا العالم الجديد . والتطور المهم في هذا المجال هو أن عالمية التفاعلات وانسياب المعلومات عبر أنحاء المعمورة أديا إلى تقليص الحدود بين الدول والقارات ، وإلى سقوط الجغرافيا كعنصر مؤثر على حجم التفاعلات بينها بحيث أصبح التنبؤ الذي طرح في نهاية الستينات عن القرية الكونية حقيقة واقعة .

ومن مظاهر عالمية التفاعلات ازدياد الصلة بين الدول وأسواق المال وتفاعلات الرأي العام وتأثير ما يحدث في إحداها على غيرها ومعاشتها لها .. ومن مظاهرها أيضا انتقال الأخبار والمعلومات والأحداث لحظة حدوثها، وكذلك التداخل المتزايد الذي حدث بفعل المعلومات أيضا في مجال الاتصالات اللاسلكية والحاسبات الآلية والنشر وأنشطة الإعلان والترويج . (٧١)

هذه التطورات في الاتصالات التي فاقت كل التوقعات العلمية جعلت من الإعلام قوة لا تقل أهمية عن القوة العسكرية ، وأصبح العالم يحسب له حسابات دقيقة لتأثيره على الرأي العام من جهة ، وما يمكن أن يحدثه من تفاعلات تخطت الحدود إلى المستوى الدولي من جهة أخرى . وجعلت حتى من الرقابة الإعلامية والدينية والسياسية والأخلاقية التي كانت الدول تستطيع بواسطتها التحكم فيما ينشر ويبث من نافع أو ضار تُطبق في حدودها الدنيا ، كما أنها لم تعد أيضا ذات قيمة ومعنى حتى لو نفذت محليا لأن ما يمكن منعه وحظره محليا يمكن أن يجد طريقه عبر الفضاء أو الأثير أو الإنترنت أو البريد الإلكتروني خارجاً عن أية سلطة رقابية ، وهو الأمر الذي مكّن الجماعات المقهورة في بعض المجتمعات من نشر معاناتها للعالم أجمع ، ومكّن دولاً ذات مصلحة وقوة إعلامية - في المقابل - من استغلال الخلافات التي تحدث في الدول المعادية لها كمادة دعائية ضدها وللتشهير بسجلها ، ومن ناحية أخرى

فقد مكن ذلك جماعات ذات انحراف فكري وعقائدي وأخلاقي أن تجد في ذلك وسيلة لنشر ما تُريد من أدبيات وأفكار بعيداً عن وسائل الرقابة التقليدية .

كل ذلك أدى إلى تراجع سلطة الدولة السياسية وكذلك الاجتماعية وقّاص السيطرة التي كانت مفروضة على الاتجاهات والأحزاب السياسية والجماعات الفكرية، وحل محلها بدائل كثيرة أكثر فاعلية وهيمنة وتأثيراً مثل آليات ومؤسسات الرأي العام الكبرى والإعلام المرئي والمسموع حيث أصبح الأكثر نفاذاً وفعالية بل وسطوة ، مما أدى إلى تحالف نخب سياسية مع نخب الإعلام .^(٧٢)

هذه التحولات الكبيرة بإيجابياتها وسلبياتها جعلت من الإعلام قوة جديدة من المستحيل إغفال تأثيرها أو تجنبها ، بل تحتم على الدول البحث والدراسة لإيجاد وسيلة فعالة ومناسبة للاستفادة منها وتحويلها إلى شرح قضاياها وخدمتها والترويج لسياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والثقافية وحجز مكان لها - ولو صغيراً - بين دول العالم يخدمها في التعريف بإنجازاتها ، وهذا ما بدأت الدول الصناعية المتقدمة باستغلاله ، وتنبهت إليه أيضا بعض دول العالم الثالث وتُحاول مواكبته ، وإن كان بخطى متأرجحة لا تتناسب مع سرعة الاتصالات والتفاعلات الحياتية التي تسود العالم اليوم .^(٧٣)

٢ - الإعلام والتكنولوجيا

مكنت التكنولوجيا الحديثة من تحويل البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية إلى مجموعة من الإشارات الرقمية التي يمكن نقلها من مكان إلى آخر بسرعة فائقة داخل الدولة نفسها أو خارجها أو عبر الحدود.. كما مكنت التكنولوجيا الحديثة من نقل المجالات والجرائد والإعلانات والكتب والموسيقى عبر أنحاء العالم في ثوان معدودة .

وقدمت التكنولوجيا الإعلامية خدماتها لأجهزة الاستخبارات عن طريق تزويدها بالمعلومات الهامة والضرورية ، وهناك خطوط اتصال مباشرة ، سواء في دول القوة أو دول الضعف بين هذه الأجهزة وبين إدارات خاصة داخل أجهزة الإعلام تعمل كأجهزة ربط بين جهاز الاستخبارات وبينها ، تمدها بكل معلومة محلية أو خارجية ، كما تمدها أولاً بأول بمواقف واتجاهات الرأي العام من خلال أجهزة قياس الرأي العام ، وهذه الأدوات موجودة داخل الأجهزة الإعلامية ويشرف عليها مختصون في هذا المجال .

وترتقي هذه الوسائل الإعلامية بارتقاء الدولة وبتفوق قدراتها التكنولوجية المطرد بإبداعها التكنولوجي الإعلامي، لذلك تشهد الدول المتقدمة تسابقاً صاعقاً في سبيل التفوق التكنولوجي الإعلامي بينما تشهد الدول المتخلفة العكس من ذلك .

وللتكنولوجيا ميزتها من حيث الانتشار ، وهذه الميزة ما تزال في دول العالم الثالث استهلاكية أكثر مما هي إنتاجية إلا في بعضها الذي يُعدّ على الأصابع. فتكنولوجيا الكمبيوتر الإعلامية هي الأقدر على الانتشار السريع. وإذا ما قلنا إن دولة الغد هي الدولة الإعلامية أفلا يعني ذلك أنها ستكون دولة الكمبيوتر. إن ذلك التطور التكنولوجي ساهم في صناعة الدولة الإعلامية الإلكترونية ، وهذا ما تسيطر عليه الدول الصناعية المتقدمة لكن اللحاق بهذه الدول عملية عسيرة أمام هذه الدول ولكنها ليست مستحيلة ، وهناك دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج والبرازيل استطاعت أن تخترق ذلك الحصار والهيمنة من الدول الغربية، واستدركت الخلل القائم بينها وبين الدول المتقدمة ودعت لنظام إعلامي دولي متكافئ بالرغم من المقاومة الضارية التي تلقاها تلك الدعوة لإحساس الدول المتقدمة أن ذلك الأمر يكسر تفوقها الاحتكاري الإعلامي ، وربما يعطي فرصة لدول أخرى مستقبلاً تسعى لكسر هذه الهيمنة التي ستكون بالتأكيد تهديداً لمصالحها ومنافسةً لها . ومن ناحية أخرى فقد أثر الإعلام تأثيراً شديداً في المجالات التالية :

أ- الإعلام والدور الرقابي

كانت الدول فيما مضى تضع حدوداً تحظر على الإعلام تخطيها، وتراقب ما تنشره وسائله بدقة ، سواء كانت تلك الرقابة مبررة أو غير مبررة ، وكانت درجات تلك الرقابة تختلف من دولة إلى أخرى ، طبقاً لنظمها الحاكمة ودرجة تأثير الخبر أو التعليق أو الصورة المنشورة على سياستها الداخلية والخارجية .

أما اليوم فقد بدأت الأمور تنقلب رأساً على عقب، وأصبح للإعلام - في بعض الدول - اليد الطولى في كثير من الأمور ، وبات من الضروري على أية دولة إعادة التوازن بين السلطات وإفساح مكان بينها للسلطة الجديدة المتصاعدة تصاعداً صاروخياً وهي السلطة الإعلامية .

وباستطلاع وظيفة الإعلام بين وظائف الدولة عبر سلطاتها نجد أن المفترض في السلطة التشريعية أن تكون مختصة بسن القوانين ، وأن السلطة التنفيذية تتولى تنفيذها ،

إضافة لصياغة السياسة العامة للدولة والقوانين والقرارات التنظيمية بموافقة أو تصديق أو إبرام السلطة التشريعية ، وأن السلطة القضائية تتولى الحكم بالعدل بموجب تلك القوانين المشروعة .

ثم يجيء بعد ذلك دور الإعلام بين هذه السلطات جميعها ، والذي كان ينحصر في أحيان كثيرة في التعريف بنشاطات هذه السلطات الثلاث تعريفاً حراً في النظم الديمقراطية وتعريفاً مقيداً في النظم العسكرية أو الاستبدادية ، وذلك بطرق متعددة ، بدءاً من العرض الموضوعي حتى الدعاية الكاذبة . لكننا نجد أن دور الإعلام قد اختلف في هذه الأيام، وأخذ بعداً أعمق من ذلك ، فأصبح يشارك السلطة التشريعية وظيفتها الرقابية مشاركة قد تؤدي إلى حدوث تأثير يفوق تأثير السلطة التشريعية ، ويشارك السلطة التنفيذية صناعة سياساتها بما ينقده من سياسات أو ما يسبق إلى اقتراحه منها برصده تطور الأحوال الداخلية ، وبتعرضه لأحكام القضاء في بعض الدول .

لقد كان من ثمار التواصل اللحظي والفوري مع جميع دول العالم ، وانتقال الخبر والصورة في لحظة واحدة عبر أرجاء العالم أن تمكّن المواطنين من معرفة أخبار المسؤولين ، فلم يعد بإمكانهم أن يخفوا أسرارهم عن هذه الأجهزة الإعلامية الكفيلة بإشاعة هذه الأسرار ، وبتعميم ما خفي وما ظهر من تحركات السياسيين في جميع الكون في لحظات ، مما أدى إلى كشف الكثير من الخطط والاتصالات السرية بين الدول ، بل إلى تحفظ أولئك السياسيين في أقوالهم وأفعالهم . وقد أدى ذلك إلى تبني بعض الأحزاب ورجال السياسة ومراكز القوى صحفاً ومجلات لشرح وجهات نظرهم ، أو عقد تحالفات مع بعض أصحابها ، في الوقت الذي أدركت فيه قوى أخرى غير مسنولة أو مغرضة أهمية هذا التحالف وحاولت التسلل إلى المواقع الإعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر عبر وكلاء مأجورين استغلوا هذه المهنة السامية لأغراض شخصية .^(٧٤)

وتشير أكثر الإحصائيات الدولية التي أجريت على مجموعات شتى من الأفراد في مختلف دول العالم أن متوسط الساعات التي يقضيها المواطن ما بين قراءة أو مشاهدة أو إصغاء للبرامج الإعلامية يتراوح يومياً بين سبع وتسع ساعات . ويتم ذلك باختياره دون أي ممارسة أو ضغوط عليه من قبل أحد ، فهل هناك مقارنة بين هذه السلطة والسلطات الأخرى في الدولة ؟ وكم ساعة يعطيها الفرد للسلطات الأخرى طواعية ودون إكراه، بل وباقتناع كامل، بل إن متابعة وسائل الإعلام المختلفة في دول الضعف قد تزيد على متابعة تلك الوسائل

في دول القوة ، وذلك لوجود ذلك الفراغ الكبير وتدني الإنتاجية ومحدودية ساعات العمل . وربما يكون الفرق بين المشدودين إلى متابعة وسائل الإعلام في الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو نوعية البرامج والموضوعات التي يركز الناس على متابعتها، مشاهدةً ، أو مطالعة ، أو إصغاءً ، سواءً كانت تلك البرامج علميةً أو ثقافيةً أو ترويحيةً ، أو ضارة أو نافعة .

ب- الإعلام والحروب والنزاعات

كان للإعلام - دون شك - أثره القوي في كل التغييرات السياسية التي حدثت مؤخراً في كل أنحاء الكرة الأرضية كتلك التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وفي يوغسلافيا وألمانيا وغيرها من دول الشرق والغرب . وقد أثبت الإعلام على الصعيد الدولي مع بداية القرن الواحد والعشرين أنه إمبراطورية قائمة بذاتها تستطيع أن تغير كل الموازين وتؤثر في القوى من خلال الكتابة وتبادل المعرفة وتنوع الآراء والأفكار المنقولة عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والأدوات الثقافية والتعليمية ، والدعاية والإعلان والندوات والمهرجانات ، ووكالات الأنباء والكتب وسائر المنشورات على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، بل تغلغل في حياتنا اليومية حتى أصبح - دون مبالغة - الموجه القوي لكل شيء .

ويكفي أن نعرف أن مئات الملايين من المشاهدين رأوا عبر الأثير أحداث معظم الاغتيالات السياسية التي حدثت في نهاية القرن العشرين ، وأن الإعلام عاش بل ساهم في ولادة ونهاية حروب وأزمات دولية بدءاً من الحرب الباردة ، متنقلاً إلى الحروب العربية الإسرائيلية مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج وانهيار المعسكر الشيوعي وحرب البلقان بين قوات التحالف ويوغسلافيا في البوسنة والهرسك والفظائع الإنسانية التي ارتكبت ، وانتهاءً بالحرب الروسية الشيشانية . ويكفي أن نعرف أن الجزء الأكبر مما يوجه الإنسان فيما يتبنى من أفكار أو عادات أو اتجاهات ، بل فيما يختار ليأكل ويشرب ويلبس إنما يتم نتيجة استجابة لإعلام أو دعاية أو إعلان . كل ذلك لنذكر مدى أهمية هذه المملكة الاقتصادية - الصناعية التجارية الجبارة .^(٧٥)

لقد تخطى الإعلام بكل فروعه وأنواعه كل النظريات بعد أن أصبح يقع في القلب من كل مجتمع . وبلغ تأثيره على العقول شأناً عظيماً في المجتمعات الحديثة ، حتى أنه يصعب بل

يستحيل إنكار أن الإعلام يؤثر على تحديد الخيارات الشعبية العامة وعلى تحديد مواقف وأعمال الحكومات نفسها ، وتوجيهها نحو الحرب أو السلام .

وقد برزت خلال الحرب التي دارت في يوغسلافيا حقيقة هامة وهي أنه إذا كانت القوات الصربية تقصف المدنيين الألبان العزل وترتكب مذابحها بدم بارد ، فإن فرص هروبها من القصف الإعلامي تكاد تكون معدومة ، فقد سلط الإعلام أضواءه عليها وصاحب العائلات الألبانية المهاجرة إلى أي مكان تلجأ إليه ، ورافقها في رحلاتها الطويلة وهي تحاول الهرب من المذابح البشعة وقصف المدافع المتوالي الذي لا يرحم . واستمرت وسائل الإعلام في نقلها - ساعة بساعة - صور ومشاهد القصف والمذابح وجرائم القتل الجماعية التي تثير الرعب والخوف ، وتبث الهلع في نفوس الكبار والصغار .

إن ما حدث في يوغسلافيا فيعتبر نموذجاً بشعاً لما يمكن أن يحدث في أي حرب، خاصة تلك الحرب الأهلية والعرقية التي عبر عنها السلوك الصربي اللانساني، وتكرر هذا النموذج من النقل الحي في أفريقيا وفي الشيشان وفي مواطن كثيرة من العالم . وقد شوهد هذا النموذج قبل ذلك وفي جنوب شرق آسيا وفي البوسنة .. وإذا كانت الحروب الأهلية تنشأ عادة بين جماعات عرقية أو دينية أو مذهبية متجاورة ، فإن في العالم اليوم ٣٥٠٠ مجموعة بشرية تعتبر كل منها نفسها أمة بينما يبلغ عدد الدول ١٨٠ دولة فقط ، وفي الاتحاد السوفيتي السابق وحده ١٢٥ صراع عقائدي اتخذ ٢٥ صراعاً منها حتى الآن طابع الصراع الدموي المسلح ، بينما تنتظر حروب عرقية أخرى دورها لتطفوا على السطح ، ولنا أن نتخيل ما الذي يمكن أن يحدث لولا فضح وسائل الإعلام لنتائج تلك الحروب المحلية .^(٧٦)

وتعتبر القرارات الصادرة لإدارة الصراع في أي دولة - في أغلب الأحيان - من القرارات المصيرية ، بمعنى أنه يترتب على نجاحها تحقيق إنجاز ضخم كثيراً ما يمتد إلى الأجيال القادمة - ويترتب على فشلها تدمير شامل وهلاك آلاف الأرواح ، وما يؤدي إليه ذلك من آثار ضارة قد تمتد إلى الأجيال اللاحقة .

وإلى جانب العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعد من الأدوات الرئيسية في إدارة الصراع، يدخل الإعلام الدولي بوسائله ومؤسساته المتعددة كعنصر مهم ومؤثر في هذا المجال ، لا سيما وأن هذا الإعلام يسعى إلى التأثير في جماهير الدول الأخرى المستقبلية للرسالة الإعلامية عن طريق نقل عناصر القوة التي يتمتع بها طرفا الصراع ، ويضعها في قالب إعلامي ملائم آخذاً في الحسبان تضارب رؤى المتلقين لتلك الرسالة الإعلامية .. وهكذا

يساهم الإعلام الدولي في نقل كيفية إدارة الصراع من جانب الطرف المعني في مواجهة الطرف الآخر .. وكلما كانت هذه الإدارة قوية، كلما ساعد ذلك الإعلام على تدعيم موقف الدولة في إدارتها للصراع الدولي . فهناك إذن قوتان ، القوة الأولى هي إدارة الصراع بأدواتها المتعددة والقوة الثانية هي الإعلام ، وكلما كانت الإدارة ضعيفة بشكل نسبي أضعف ذلك من قوة الإعلام، لأن ذلك الضعف ينعكس على الإعلام حتى لو تمتع ذلك الإعلام بالقوة في حد ذاته .

إلى جانب ذلك يقوم الإعلام بإمداد إدارة الصراع (العسكري – الاقتصادي – السياسي) بكم المعلومات التي تتعلق بطبيعة ونوع وأبعاد هذه الصراعات ، وكذلك إجادة التعامل مع التقنيات الحديثة والمشاركة في صناعتها والإسهام فيها .. وأخيراً امتلاك الوسائل الإعلامية الداخلية والدولية القادرة على بث الرسائل الإعلامية المصممة بعناية فائقة ، والقادرة على إبراز التمكن من إدارة الصراع الدائر ، بما يقتنع مستقبل الرسلات الإعلامية بوجهة النظر المطروحة ، وبما ينعكس إيجاباً على القضية التي يدور الصراع بصددتها .

وقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من هذا الأسلوب ، إدراكاً منها بخطورة الثورة الإتصالية الحديثة وأهمية مسايرتها ، ففي أكتوبر ١٩٩٩ أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على خطوة هي الأولى من نوعها على صعيد العالم تمثلت في إغلاق وكالة الإعلام الرسمية " وزارة الإعلام " ودمجها مع وزارة الخارجية ، وجاء هذا الدمج نتيجة اتفاق بين الحكومة الأمريكية والكونغرس لإدراكهما بأن الاتصالات العامة والمناقشة والإقناع تعتبر أموراً حيوية لتنفيذ السياسة الخارجية ، وذلك لأن الدبلوماسية باتت ترتدي وجهاً عاماً مكشوفاً، وأن الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية والإنترنت حدثت من القدرة على صنع السياسة خلف الأبواب المغلقة .^(٧٧)

وقد كان هدف الحكومة الأمريكية والكونغرس من هذه الخطوة هو صياغة السياسة الخارجية والترويج لأهدافها في وقت مبكر قبل إقرارها وذلك عبر حوار عام، مما يعني إضافة أدوات الاتصال العام العلني إلى كثير من الأدوات الدبلوماسية المألوفة المتوافرة ، ويعني ذلك أيضاً وضع خطط مسبقة لتهينة الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى وأصحاب القرار السياسي في الخارج بملامح السياسة الأمريكية ، ومن ثم التأثير عليهم في نفس الوقت الذي تُصاغ فيه السياسة الخارجية ، لأنه أصبح من الصعوبة بمكان صوغ دبلوماسية عامة بعد اتخاذ قرار سياسي .^(٧٨)

ويؤكد هذا التوجه الجديد للإدارة الأمريكية مدى حاجتها إلى دبلوماسية علنية عامة تواكب تطبيق السياسة لا أن تكون نتيجة لها ، ففي عصر المعلومات يعتمد نجاح إدارة العلاقات الخارجية في أية دولة على قدرتها على شرح أهدافها وقيمها لعالم غالباً ما تنتابه الشكوك حيال بعضه البعض .

ولكي يكون هناك تأثير عام في الخارج ، فإن وزارة الخارجية الأمريكية تركز على تفوقها في مجال المعلومات السريع وذلك بإرسال رسائل شديدة التأثير تسعى من خلالها إلى استغلال التكنولوجيا والمناهج المتاحة استغلالاً تاماً لشرح وجهات نظرها في القضايا التي تتبناها .

ج- الإعلام والتنمية والتحديث

تقوم وسائل الإعلام المختلفة بدور مهم في تنمية المجتمعات، سواء المجتمعات التقليدية أو النامية أو المجتمعات الانتقالية أو المجتمعات الحديثة أو المتقدمة، وذلك على

الرغم من وجود فروق رئيسية لدور الإعلام في هذه الدول وفقاً لطبيعتها هذه المجتمعات واحتياجاتها الإعلامية .^(٧٩)

وتنبع تلك الفروق الجوهرية بين المجتمعات التقليدية والحديثة بسبب خضوع التنظيم الاجتماعي العصري لمعايير حضرية حديثة تكون عادة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية ، وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وأكثر انغماساً في قضايا التعليم ، وأكثر واقعية في التفكير ، وأكثر دقة في التعبير ، وأكثر ثقة وتأكيداً . ومع تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات التقليدية أو النامية يتبين صعوبة الدور المطلوب من وسائل الإعلام في مثل هذه المجتمعات لأن الاحتياجات الإعلامية للمجتمعات التقليدية والانتقالية والدول النامية تختلف عن الاحتياجات الإعلامية للمجتمعات المتحضرة والدول المتقدمة ، وذلك الدول النامية تواجه العديد من المشكلات التي يمكن أن يلعب الإعلام دوراً رئيسياً في مواجهتها إذا أحسن تكيف برامجها وتطويرها للتكامل مع الأساليب والسياسات الوطنية الأخرى .

وليس المقصود هنا ازدياد كم الوسائل الإعلامية وانتشارها ، ولكن العبرة الأساسية في التحديد الواعي والمتفق للدور الوطني الهام الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في التنمية الوطنية واستخدام هذه الوسائل استخداماً إيجابياً صحيحاً لتحقيق الأهداف المرجوة .

وذلك لأن التنمية الوطنية في المجتمعات النامية تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات التربوية الوطنية ، وتستلزم ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ، وخلق روح المشاركة الذي يتطلب إرساء وتدعيم مجموعة من القيم التربوية في نفوس المواطنين كافة لمواكبة عملية التغيير الاجتماعي ، وهذا ما يمكن للوسائل الإعلامية الهادفة والموضوعة على أسس علمية دقيقة أن تقدمه للمجتمع .

وكما يلعب الإعلام دوراً مهماً في التنمية ، فإنه يلعب دوراً أكثر قوة في التحديث ، إذ بإمكانه أن يؤدي وظيفته كجزء من الجهود الوطني في سبيل تحقيق المهمة الكبرى ، وهي مهمة التحديث . فوسائل الإعلام هي الوسيط الأساسي بين صناعات القرار السياسي والجمهور حيث تقوم بتعبئة الرأي العام وتهيبته لقبول الأفكار الجديدة والرسائل الحديثة دون خلق توترات عرقية أو ثقافية أو خلق إحباطات نفسية .

وعملية التحديث أمر معقد يتطلب معالجة ذات أبعاد متعددة لا تقتصر على المساعدات المالية فحسب ، إذ أن التفكير في التحديث بالمقاييس الاقتصادية وحدها ، يعد نظرة مبسطة للأمور ولا يؤدي إلى نتيجة ، وبالتالي فإن العمل الأساسي للإعلام هو رسم الإطار السياسي

الثابت السليم الذي من خلاله يتم إيجاد بيئة اجتماعية صالحة متجانسة تؤدي - بدورها - إلى التوسع في قطاعات وطنية أخرى . ولدى الإعلام القدرة على تعبئة الاهتمامات المبعثرة للجماهير في هدف قومي واحد وذلك عن طريق تقليص مشكلات تغيير اتجاهات وسلوكيات الآخرين وتحقيق التواصل عبر الحواجز القائمة بين الثقافة التي تفرق فيما بينهم .

وبنا على ذلك فإن للإعلام وظيفتين متميزتين في هذا المجال ، أولاهما تحقيق التكامل بين جميع المواطنين في داخل الدولة الحديثة ، وثانيتهما إقناعهم بالمشاركة في مشروعات التنمية القومية .^(٨٠)

إن تثقيف الشعوب وإقناعها باتخاذ قرارات التنمية ، وكذلك مشاركتها الفعالة في مواكبة التغيرات لا تكون إلا من خلال تدفق إعلامي يحدد لهذه الشعوب الأهداف وكيفية التغيير ومتى يتم التغيير . وذلك يتم من خلال إسهام وسائل الإعلام بقدر ملموس في كمية المعلومات المتاحة في هذه البلدان ونوعيتها ، ومن خلالها يتم تركيز الانتباه على ضرورات التنمية والتحديث وتوضيح أهدافها .

إن الإعلام يتيح توحيد الأمة عن طريق سبل كثيرة غير سياسية ، فبإمكانه مثلاً ترسيخ القيم الروحية والدينية ، وتشجيع الفنون والآداب من خلال تقديم العروض الهادفة وتقوية الوشائج الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع ، أو بينهم وبين أفراد المجتمعات الأخرى ، كما يستطيع الإعلام أن يساعد في إبراز رجال قد يكونون زعماء سياسيين في المستقبل ، عن طريق عرض برامجهم الانتخابية وأفكارهم التي يجتذبون بها اهتمام الجماهير من خلال إثارتهم لقضاياهم والدفاع عنها .

نخلص من هذا إلى أن الإعلام يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع ويسهم في تنميته، كما يؤدي لخلق الانسجام بين الأفراد أو زيادته، وهي حالة ضرورية في عملية التحديث . وهو قادر أيضاً على خلق المناخ الضروري للتحديث بإيجاد المكونات الحيوية كالابتكار وإثارة دوافع الإنجاز والطموحات التعليمية والمهنية باستخدامه بعض الرسائل العلمية لتعليم المهارات الأساسية مثل محو الأمية بل وبعض المعارف الفنية الأكثر تعقيداً، وهو ما تعمل القنوات العلمية والتعليمية المتخصصة على بثه في أوقات مختلفة .

ويعمل الإعلام كذلك بالاشتراك مع غيره من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - في وقت واحد لتحقيق الأهداف الوطنية. فالإعلام إذا استخدم بطريقة صائبة ومقننة يصبح أداة فعالة لتحقيق التكامل الوطني (الإحساس بالانتماء لوطن واحد) بين قبائل

مختلفة وجماعات عرقية ودينية في البلد الواحد ، وبدون مشاعر الولاء هذه للوطن ، وبدون مشاركة الجماهير بطريقة كاملة، فإن تحقيق النمو الاقتصادي للبلد يصبح متعذراً .

الفصل السادس

العلاقة بين دول القوة ودول الضعف

العناصر :

- ١- لمحة تاريخية عن دول القوة والضعف في العصر الحديث .
- ٢- النظام العالمي الجديد والقوة .
- ٣- القوة والتنازلات .
- ٤- العلاقات المحورية في العلاقات الصينية الأمريكية .
 - أ- ضبط التسليح ومنع الانتشار النووي .
 - ب- التدخل في الشؤون الداخلية .
 - ج- القضايا الاقتصادية والتجارية .

١- لمحة تاريخية عن دول القوة والضعف في العصر الحديث :

تتفاوت العلاقة بين دول القوة ودول الضعف وفقاً لنسبة مدى الضعف والقوة عند أحد أطراف المعسكرين ، كما تتفاوت بينهما وفقاً لمدى حاجة أحدهما للآخر سياسياً واقتصادياً

وعسكرياً . إلا أن دول الضعف تتسم بصفات تُعري الدول الأقوى منها على استغلالها ، وإن كان ذلك الاستغلال يختلف من دولة إلى أخرى بسبب الظروف الدولية والإقليمية والمحلية .

ولا يكفي أن تجتمع في دولة ضعيفة كل سمات الضعف أو أن تتصف دولة قوية بصفات القوة كاملة حتى تنشأ بينهما علاقة التابع بالمتبوع . وقد يستضعف الضعيف الأكثر منه ضعفاً ، وقد يستقوي القوي على من هو أقل منه قوةً ، وقد تعدل الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية العلاقة في مرحلة من المراحل بين دولة قوية وأخرى ضعيفة حتى يخالها المرء علاقة تكاملية، وقد تنقلب موازين الأمور على أي منهما فتخرجها من القالب الذي كان يوظفها فتجعلها إما فتية قوية أو واهنة ضعيفة .

وقد أخذت العلاقة بين دول القوة الغربية وما عداها من دول العالم تأخذ شكلها الأكثر وضوحاً منذ القرن الخامس عشر حينما فكرت في الاستيلاء على ثروات دول الضعف وتسخير شعوبها والاستفادة من مواقعها الجغرافية ، وقد بدأت قصة ذلك الاستعمار الغربي بعد خروج المسلمين من الأندلس وسقوط آخر معاقلهم في غرناطة على يد الأسبان عام ١٤٩٢ . فبدأ بذلك عهد جديد من عهود استعمار الدول الأخرى بحجة تعقب المسلمين وإجهاض أي محاولة منهم للعودة إلى بلادهم التي طردوا منها . وكانت قارة أفريقيا هي أقرب القارات لأولئك المسلمين، فترتب على ذلك تطويقهم في أفريقيا والاتصال بالمملكة المسيحية في الحبشة .

وقد بدأت تلك العملية بالكشوف الجغرافية التي واصلت الدوران حول أفريقيا واكتشاف كنوزها . ثم اتخذت هذه الحملة بعد ذلك صبغة صليبية ، بعد أن باركت البابوية هذا العمل العدائي ضد المسلمين واعتبرت أن كل من يموت في سبيل ذلك يُعتبر من شهداء الكنيسة (*). وبعد أن أيد ملوك أسبانيا والبرتغال هذا العمل ورصدوا مبالغ ضخمة لتمويل عمليات الاستعمار ، وبدأ عهد من الكشوف الجغرافية في مناطق أخرى من العالم، ثم دخلت دول استعمارية غربية أخرى معهما بهدف استعمار تلك القارة بقصد ديني وديوي، مثل التطلع إلى التحكم في المناطق الاستراتيجية في القارة للسيطرة على أجزائها لضمان الحصول على المواد الخام اللازمة للثورة الصناعية التي قامت في القارة الأوروبية .

ومع كل ذلك فلم تستطع دول الاستعمار أن تحقق مآربها إلا بعد أن عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥ ، والذي شارك فيه كل من النمسا والمجر وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا

وهولندا والبرتغال وروسيا وأسبانيا والسويد والنرويج والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا)
رجل أوروبا المريض آنذاك) .

تحولت أفريقيا بعد ذلك المؤتمر بعشر سنوات إلى ٨% دول مستقلة فقط بعد أن كان ١٠% منها فقط دولاً مستعمرة . وقد جاءت فكرة هذا المؤتمر عندما انتصرت ألمانيا على فرنسا وأجبرتها على توقيع معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١ واقتطعت منها إقليم الألزاس واللورين ، واستفادت من الصناعات الناجحة في ذلك الإقليم وحصلت من فرنسا على تعويضات حولتها لتطوير صناعاتها الحربية، ثم دبّ الحماس في نفوس الألمان لاستعمار مناطق جديدة خارج بلادهم في الوقت الذي سعت فيه فرنسا لتعويض خسائرها المادية والمعنوية عن طريق استعمار مناطق جديدة .

وقد نافس هاتان القوتان قوى أوروبية أخرى مثل إنجلترا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا، مما بعث روح الشك في بعضها البعض ، فأدى ذلك إلى وقفة من هذه الدول المتصارعة لمراجعة نفسها وحساب أرباحها وخسائرها ولتقسيم المستعمرات فيما بينها ، فتجزأت معظم مناطق العالم - بشكل إجمالي - إلى دول مستقلة وهي التي ساد فيها العرق الأوربي على غيره، أو مناطق مستعمرة وهي المناطق التي تمكنت الدول الأوروبية من وضع يدها عليها، أو دول يستعصي استعمارها فتركت لشأنها إلى مرحلة لاحقة .

قامت دول القوة الغربية بتحريك جيوشها بشكل منظم ومتفق عليه فيما بينها . فنشأ عهد من الاستعمار امتد شمال دول القوة وجنوبها ، وفتحت لها الاكتشافات الجغرافية مناطق جديدة في العالم لم تكن معروفة أو مأهولة من ذي قبل ، فوضعت مواطئ أقدام لها واعتبرتها أجزاءً لا تتجزأ منها ، واستوطنتها من خلال هجرات منظمة إليها، فتشكلت دول جديدة انضمت إلى ذلك المعسكر الغربي الجديد . ثم انتهى الأمر بوجود معسكرين ، هما معسكر دول القوة التي كانت تضم الدول الغربية ومستوطناتها الجديدة كأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها، ومعسكر دول الضعف الذي اشتمل على كل ما تصل إليه يد ذلك المعسكر القوي في قارات العالم المختلفة .(*)

وفي مرحلة لاحقة ، وبعد أن استتب الأمر للقوى المستعمرة ، بدأت تتنافس فيما بينها مرة أخرى للسيطرة على شعوب العالم . ودارت حروب بينها انتهت بوقوع الحرب العالمية الأولى التي استقر الأمر بعدها للحلفاء المنتصرين ، فبدأ نوع جديد من السيطرة على دول الضعف عن طريق نظام الوصاية والانتداب الذي كان عبارة عن استعمار غير مباشر . ولكن

الأمر لم يدم طويلاً فنشبت حرب عالمية ثانية كان من نتائجها انقسام دول القوة إلى معسكرين ، الأول شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي والثاني غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وسعى كل من المعسكرين إلى ضم أكبر عدد من دول الضعف إلى معسكرهما بشكل مباشر أو غير مباشر ، فعمل كل منهما على ربط دول الضعف به بتحالفات عسكرية ومعاهدات اقتصادية

وبعد نمو حركات التحرر وظهور الأمم المتحدة التي نادى بإعطاء الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي استقلالها ، وبعد بروز قيادات تُحاول إيجاد معسكر ثالث هو معسكر عدم الانحياز للتخلص من تبعية دولها لأي من المعسكرين ، استمر الصراع بين المستعمرين والشعوب المستعمرة ، حتى وجدت دول القوة - التي بدأت موازين قوتها تختل بعد الحربين العالميتين - أن أفضل وسيلة للإبقاء على الامتيازات مع تقليل خسائرها البشرية والمادية هو الرحيل العسكري عن دول الضعف والتحكم بها اقتصادياً وعسكرياً عن بعد ، بهدف الاستمرار في السيطرة على مقدراتها مع الوفاء بالتزاماتها كأعضاء في الأمم المتحدة التي اتجه ميثاقها إلى وضع حد للتحكم الاستعماري تمهيداً لتصفيته .

ولكن تلك الدول المستضعفة واجهت إرثاً ثقيلاً خلفه الاستعمار استعصى عليها فك قيدها منه ، وجعل معظمها تدور في حلقات مفرغة تزيدها ضعفاً ووهناً ، ومن بين هذا الإرث الثقيل ما يلي :

١- نفشي الأمية والجهل والبطالة، أو التخلف عن الركب العلمي المتطور الذي تتميز به دول القوة .

٢- شحة وجود الموارد الطبيعية أو الزراعية أو المعدنية أو المالية ، أو عدم استغلال مثل تلك الموارد الاستغلال الأمثل ، إن وجدت .

٣- ضعف خطوط الاتصال والمواصلات لنقل منتجاتها إلى داخل الدولة ناهيك عن قدرتها على تصديرها إلى الخارج ، علماً بأن أحد مقاييس قوة الدولة وتقدمها هو قياس الكيلومترات المعبدة التي تصل بين أطرافها ، وذلك رغم تربيع بعض تلك الدول على مواقع استراتيجية ومفترقات طرق بحرية وبرية مهمة .

٤- تزايد عدد سكان بعضها ، في الوقت الذي يعاني منه أولئك السكان من الفقر وسوء التغذية وتفشي الجهل والامية والتخلف عن الركب العلمي رغم ثراء مواردها الطبيعية،

وذلك بسبب عجزها عن النهوض بمستوى سكانها المعيشي وتطوير تلك الموارد ، مما يجعلها تواجه اطراداً متزايداً في عدد السكان وانخفاضاً لنصيب الفرد من الناتج القومي .

٥- ضعف قوتها العسكرية ، أو تحويل أهداف تلك القوة من الدفاع عن حدود البلاد واستتباب الأمن فيها إلى آلة قمعية تخدم حكماً عسكرياً ، أو طغاة يحكمون بلادهم .

٦- تفكك فئات المجتمع وانقسامها على أنفسها بشكل يتعدى الحدود الطبيعية ، وذلك بسبب الاختلافات العرقية والمذهبية والسياسية ، مما ولد تناحراً شديداً بينها وصرفها عن صالح دولها العام، وأدى إلى تفككها وانقسامها وازديادها ضعفاً .

٧- عدم وجود مؤسسات حاكمة تنهج المنهج العلمي عند اتخاذ قراراتها ، بل تكون سياساتها انفعالية غير مدروسة ولا تسيير وفق نهج علمي سليم .

كل ذلك أو بعضه جعل من تلك الدول كيانات قابلة للاستعمار غير المباشر، وزاد من تصميم دول القوة الغربية على التثبيت بربط تلك الدول بها ، وذلك للأسباب التالية :

١- تمثل دول الضعف بالنسبة لها مورداً غنياً بالمواد الأولية الزراعية والمعدنية .

٢- وجود أسواق كبيرة لمنتجاتها .

٣- البحث عن فرص لاستثمار رؤوس أموالها في مشاريع قريبة من الموارد الطبيعية ويد عاملة رخيصة .

٤- الاستفادة من مواقع دول الضعف الجغرافية وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية الرئيسية فيها ، مما يحقق لها يسراً في تحريك تجارتها أيام السلم وتفقواً استراتيجياً أيام الحرب لتنتشر قواتها العسكرية فيها بأفرعها المختلفة .

٥- ضمان وجود دعم سياسي في المحافل الدولية وأوراق تساوم بها في لعبة التنازلات الدولية .

فعمدت إلى اتخاذ إجراءات وترتيبات تقيدها من خلالها تقييداً يضمن لها استمرار الامتيازات السابقة مع إعطائها الحد الأدنى من الاستقلال ، ومن بين هذه الإجراءات والترتيبات ما يلي :

١- ربط الدول المستقلة حديثاً باتفاقيات اقتصادية مجحفة مثل عقود الامتياز غير المتكافئة التي يكون فيها نصيب الأسد لدول وشركات أحد المعسكرين القويين ، والتحكم في أسعار المواد الخام المنتجة والتي هي مصدر دخلها القومي .

٢- حرص دول القوة على ترك مستعمراتها السابقة وهي مثقلة بمشاكل اقتصادية وعسكرية وسياسية وحدودية لاستثمار تلك المصاعب، والتدخل في شئونها الداخلية والخارجية ، وتضييق البدائل المطروحة أمامها لدرجة تكاد معها تلك البدائل أن تنحصر في الدخول معها في تحالف عسكري أو إقامة قواعد عسكرية على أرضها .

٣- القيام بنشاطات هدامة لإضعاف تلك الدول من الداخل ، مثل تشجيع الخلافات بين أفراد الشعب الواحد كإثارة الفتن الطائفية والعرقية والدينية والمذهبية ، أو بين الدول المتجاورة أو المتشاطئة، خاصة بين الدول التي ترتبط بروابط الدين واللغة والحضارة والتاريخ . ومحاولة تغيير قيمها ولغتها وحضارتها وحتى دينها إن وسعها الأمر من ذلك ، سواء كان ذلك التغيير للعقيدة المسيحية أو للعقيدة غير الدينية " الشيوعية " . وأخذت تشجع الكتاب والمثقفين والسياسيين المرتبطين بها من أبناء تلك الشعوب على تبني ذلك النهج .

٤- تشجيع الثورات على الأنظمة السياسية المعادية لها ، أو حتى القريبة منها واستبدالها بأنظمة عسكرية أكثر ارتباطاً وطاعة لها ، بعد أن تغلفت تلك الثورات بغلاف الوطنية والثورة والدفاع عن الشعب ، وهي المأساة التي لازالت تعاني منها شعوب دول الضعف . لأن تلك الأنظمة العسكرية كانت أشد بطشاً بشعوبها، وأكثر جهلاً في إدارة دفة الحكم، وغير مؤهلة إلا للصراع من أجل البقاء على كرسي الحكم أطول مدة ممكنة ، خاصة وأنها تعرف أن مصيرها هو إما ثورة شعبية تطيح بها، أو نظام عميل آخر يسعى الاستعمار القديم لإحلاله محلها .

٥- استبعاد دول الضعف من الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة مما جعلها تدور في فلك التخلف الصناعي والعلمي والإحباط المستمر ، خاصة وأن محاولاتها للدخول مع شقيقاتها في علاقة تعاون أو تكامل اقتصادي لم تحقق الأمل المرجو من ذلك بسبب اختلاف الأنظمة والتوجهات السياسية والاقتصادية ، وبسبب عدم وجود ضمان كاف للاستثمارات التي كانت عرضة للتأميم أو الخسارة أو التقلبات السياسية ، مما أدى إلى هجرة الفائض من أموالها إلى دول القوة التي تمرست في إدارة تلك الاستثمارات مع

وجود رقابة مالية ومصرفية وثبات في القوانين والتشريعات وسهولة في تحويل النقد الأجنبي ، وهي عوامل تبعث الاطمئنان في قلوب المستثمرين .

٦- مكن تطور دول القوة التكنولوجي وتمرسها في مجالات الإنقاذ ومواجهة الكوارث من تقديم يد العون للمناطق المنكوبة في دول الضعف عند تعرضها لمجاعة أو فيضان أو زلزال وغيرها من الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية ، مما جعل تلك الدول تهرع إليها طالبة مساعدتها عند الحاجة ، وهو نوع من أنواع التبعية ، خاصة وأن دول القوة ترصد ميزانيات سنوية من فائض مالها كمساعدات تقدم إلى دول الضعف الصديقة المحتاجة. وإضافة إلى ذلك فإن المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة المنتشرة في دول القوة ، قد أضحت ملاذاً تتجه إليه الشعوب المنكوبة لمواجهة الكوارث والمجاعات وإسعاف ضحايا الحروب ، وهو بعد آخر يصب في صالحها وفضل وامتنان يذكره الملهوف لمنقذه. (*)

تمكنت دول القوة بفضل ذلك الإرث الثقيل والإجراءات التي قامت بها من أن تحكم قبضتها على دول الضعف ، وأن تجعلها تابعة لها بصورة أو بأخرى ، واستمرت في ذلك ردها من الزمن إلى أن جاءت مرحلة جديدة من مراحل علاقة دول القوة بدول الضعف مع نهاية الحرب الباردة ، وهي مرحلة ضعف قائد المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي) وتفككه ، فحدثت تحولات جذرية في العلاقات الدولية وعلى مستوى النظام الدولي وكيفية توزيع الأدوار بين القوى الرئيسية فيه وطبيعة العلاقات بين هذه القوى ، وهو ما يسمى بالنظام الدولي الجديد .

٢- النظام العالمي الجديد والقوة :

النظام الدولي الجديد هو شبكة العلاقات والتفاعلات التي تتطور الآن في شكل تعاضد قوة عدد من الوحدات السياسية وهيكل توزيع القوة بين هذه الوحدات . ويتصف النظام الدولي عادة بأنه هرمي ، فهناك الدولة القائد التي تملك مفاتيح تشغيل النظام والتأثير فيه ، وهناك القوى الوسيطة التي تخدم استراتيجية الدولة القائد مقابل بعض الامتيازات ، وهناك الدول التي لا تعدو أن تكون رعايا للنظام الدولي. وهناك قوة مهيمنة لا تنتمي إلى أي من التصنيفات الثلاث السابقة ، ولكنها قادرة على تحريكها جميعاً ، وهي إسرائيل .

وقد بدأت مقدمات النظام الدولي الجديد في الظهور منذ منتصف الثمانينات ، حينما بدأت روسيا تتخلى تدريجياً عن الشيوعية ، وانهييار الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم ، فتغير طابع القوة بين الدول . وبالتالي تغير طابع التفاعلات مع شرق أوروبا ، حيث أخذت الكتلة الشرقية تنفتح على الغرب ، وأزيل سور برلين تمهيداً لتوحيد شطري ألمانيا ، وأجريت مفاوضات جادة للحد من سباق التسلح أسفرت عن إبرام معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا ، إضافة إلى معاهدة ستارت التي أبرمت فيما بعد وصادق عليها الكونجرس الأمريكي .

بيد أن عدوان صدام حسين على الكويت هياً فرصة تاريخية لميلاد النظام الدولي الجديد، حيث استبدلت المواجهة بين الشرق والغرب بالواجهة بين إرادة الشمال ممثلة في سياسة الولايات المتحدة وحلفائها ، ومغامرات الجنوب ممثلة بالاحتلال العراقي للكويت ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها بمهارة في حشد مختلف القوى الإقليمية والدولية ضد الاستعمار العراقي لدولة شقيقة ، حتى انتهى الأمر بهزيمة العراق وعودة الكويت دولة مستقلة كما كانت من قبل . وقد تمخضت أزمة الخليج عن بروز الولايات المتحدة بوصفها أقوى دولة في العالم ، وظهور النظام الدولي الجديد .

فإذا سلمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة القائد في التركيبة المركزية للنظام الدولي الجديد ، فإن هناك دولاً أخرى تابعة تسعى إلى التكيف مع هذا الواقع والاستفادة منه بما يحقق لها الأمن والاستقرار واستمرار النمو . وهذه الدول مستعدة في سبيل ذلك ، للاستجابة إلى سياسة الدولة المركزية ، ودعمها عسكرياً واقتصادياً . ففي حرب الخليج كان الدعم البريطاني والفرنسي للسياسة الأمريكية عسكرياً ، وكان الدعم الياباني والألماني والكوري الجنوبي اقتصادياً .

وخلاصة القول أننا الآن ونحن نعبر إلى الألفية الثالثة - بصدد نظام دولي جديد تقع الولايات المتحدة الأمريكية منه في القلب - لتؤثر بذلك على جميع أنحاء العالم في مختلف المجالات ، وأن خصائص هذا النظام الدولي الجديد تتلخص فيما يلي:

- رجحان كفة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاضم دورها على المسرح الدولي كأقوى دولة في العالم .
- الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد .
- تنامي أهمية القوة الاقتصادية في التوازنات الدولية .
- ظهور أنماط من التفاعلات الدولية ليست محكومة بالتوازن النووي .
- تزايد أثر السياسة الأمريكية على المنظمات الدولية ودورها في تنظيم العلاقات الدولية .
- إدارة الأزمات بشكل يصب في النهاية في خدمة مصالح الدول العظمى .(*)

٣- القوة والتنازلات

هناك سؤال هام قد يطرح نفسه وهو ماذا يحدث لو تعارضت مصالح دولتين قويتين متنافستين في ظل النظام العالمي الجديد ؟ ... والجواب عن هذا السؤال يختلف في الماضي عنه في الحاضر ، ففي الماضي حينما كان الصراع يتطور بين قوتين وتتعلل لغة الحوار بينهما ، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تندلع الحرب بينهما وتؤدي في نهاية الأمر إلى انتصار إحدى الدولتين أو خسرانها معاً ، ولكن الحروب بين دول القوة أصبحت ظاهرة نادرة الحدوث في عالمنا المعاصر، وانحصرت تلك الحروب بين دولة قوية وأخرى ضعيفة أو بين دول الضعف وبعضها البعض، مع احتمال تدخل طرف قوي - بشكل أو بآخر - لمساندة هذا الطرف أو ذاك .

أما الخلافات الحادة بين دول القوة فإنها باتت تحل بالتنازلات المتبادلة بين أطرافها، ولتقريب هذا المفهوم إلى ذهن القارئ الكريم فسنبضرب مثلاً على ذلك نستوحيه من تناقض مصالح دولتين قويتين، ومحاولتهما تسوية هذا الأمر عن طريق ذلك التنازل المتبادل ، وهاتان الدولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

٤- القضايا المحورية في العلاقات الصينية الأمريكية :

لما كانت ، العلاقات الدولية هي تقاطع السياسات الخارجية للدول والتي بدورها تمثل انعكاساً لأوضاعها الداخلية في المجال الخارجي ، لذا نتناول بعض القضايا التي تمثل جوهر المخاوف في العلاقات الصينية - الأمريكية وهي :

ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي - التدخل في الشؤون الداخلية - القضايا الاقتصادية والتجارية .

أ- ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي :

شكّلت قضية ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي أحد المحاور الرئيسية للخلاف بين الصين والولايات المتحدة في التسعينات، لما تمثله من أهمية بالغة لكل من الدولتين ، فقد تضاربت مصالح الصين وأمريكا حول مبيعات الأسلحة غير التقليدية التي تحقق للصين عائداً ضخماً من العملة الصعبة يتيح لها استيراد ما تحتاج إليه من منتجات متقدمة ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، والذي يتركز في منطقة الشرق الأوسط ، وهي منطقة ارتفعت أهميتها في السياسة والاستراتيجية الصينية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد احتلت قضية منع الانتشار النووي وضبط التسلح المرتبة الأولى في الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث تتيح إبقاء الصراعات في الأقاليم ذات الأهمية عند مستويات منخفضة يمكن السيطرة عليها واحتوائها بأقل قدر من استخدام القوة والموارد، وهو ما يتمشى مع السياسة الأمريكية بخفض نفقات التسليح وتقليل الوجود العسكري خارج الولايات المتحدة .

إضافة إلى ذلك، فإن أمريكا تتخوف من السباق المحموم للتسلح الذي تشهده منطقة شرق آسيا، والذي تشجعه الطفرة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التي تشهدها في غياب محادثات إقليمية مباشرة لضبط التسلح، مما يعني تدخل أمريكا المباشر - في إطار دولي - للتعامل مع مشكلة البرامج النووية القائمة والمحتملة لدى دول المنطقة، أو المشاركة في ترتيبات الأمن الإقليمية المقترحة من جانب دول الآسيان ، أو العمل على تطوير " مشروع الآسيان الأمني " ، مع تخليها عن دور " رجل الشرطة " الضامن للأمن لصالح نظام يعمل على الحد من التسلح على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

وتتبع المخاوف الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا كذلك من غموض الصين وتحركاتها المدروسة، واحتمال هيمنة الصين على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية هائلة ، وهو الوضع الذي يعصف بالمصالح الأمريكية .

ومع أن الصين تُبدي حرصاً في الوقت الحالي على عدم الدخول في تحالفات مع الدول الأخرى أو تشكيل أية جبهات في مواجهة قوى معينة ، وتحرص كذلك على تحيئة الخلافات الأيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانباً ، وتنمية علاقات قوامها المصلحة المتبادلة، إلا أن أمريكا تُراقب تحركاتها بحذر لأن شهية القوة تظل دائماً مفتوحة لاكتساب المزيد منها ، وهو الأمر الذي قد يؤثر على الولايات المتحدة بشكل سلبي اقتصادياً وأمنياً .

وعلى وجه العموم فلم تشهد العلاقات الصينية – الأمريكية إلا حالة واحدة لاستخدام القوة ، عندما احتجزت البحرية الأمريكية في يوليو ١٩٩٣ سفينة الشحن الصينية (بين هي) التي كانت متجهة لتفريغ حمولتها في عدد من الموانئ المطلة على الخليج العربي لاشتباهاها في أنها تحمل مواد يمكن استخدامها في تصنيع أسلحة كيميائية متجهة إلى إيران ، وهو الإجراء الذي احتجّت عليه بكين رسمياً لدى واشنطن، محذرة من أن هذا التصرف ينطوي على انتهاك صريح للسيادة الصينية .

ب-التدخل في الشؤون الداخلية :

تحاول كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين التدخل في شؤون بعضهما الداخلية مما يثير قلقاً وتوتراً بين الطرفين بين الحين والآخر ، ففي الوقت الذين تندد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بسجل حقوق الإنسان في الصين ، وتطالبها بإعطاء شعبها مزيداً من الديمقراطية ، تحاول الصين التأثير في الانتخابات الأمريكية .

فبالنسبة لحقوق الإنسان، تواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين وذلك عقب أحداث ميدان " تيانمين " التي جرت في يونيو ١٩٨٩ عندما استخدمت الحكومة الصينية الدبابات لفض مظاهرات الطلبة المناهية بالديمقراطية ، والتي ألغى الرئيس الأمريكي السابق " بوش " بعدها اتفاقاً كان قد عُقد بين

البلدين في عام ١٩٨٥ يقضي بتعاون البلدين في تكنولوجيا المفاعلات النووية، ويمكن الصين من الحصول على مفاعلات ومعدات أمريكية بما قيمته ملايين الدولارات .

ورفضت الصين بشدة التدخل في شئونها الداخلية ، مما دعا الرئيس الأمريكي كلينتون " عام ١٩٩٤ إلى الفصل بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين ، ومع ذلك لم تكف الإدارة الأمريكية عن التنديد بالسجل السيئ لحقوق الإنسان في الصين ، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة لم تفقد الأمل في إمكانية تطويع القوة الصينية المتنامية وذلك بمحاولة تغييرها من الداخل لتصبح ديمقراطية .

وبالنسبة للتدخل في قضيتي تايوان والتبت فتمسك الولايات المتحدة بإعلان شنغهاي ١٩٧٢ وقانون تايوان الصادر في ١٩٧٩ في مواجهة الصين، وينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم ، ولكن يتوجب حل مشكلتها سلمياً، ويقضي الثاني بمسئولية الولايات المتحدة عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم للأسلحة . وفي قضية التبت ، وهو الإقليم الصيني ذو النزعة الانفصالية، الذي يعيش زعيمه الروحي (الدلاي لاما) في الهند منفياً ، أعادت الولايات المتحدة توتراً آخر عندما عينت منسّقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيمه .

وتُعبر السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان والتبت عن توجّه أصيل في السياسة تجاه الصين ، ويقضي بإمساك الولايات المتحدة بورقة تفكيك الصين في يدها لاستخدامها عند الحاجة .

أما الصين فتقوم بدورها بمحاولة التأثير على السياسيين الأمريكيين ، خاصة بعد ما أشيع عن محاولة إيصال بعض النواب إلى مقاعد البرلمان عن طريق تقديم مساعدات مالية إليهم .

ج- القضايا الاقتصادية والتجارية :

تحتل منطقة شرق آسيا والباسيفيكي مكانة بارزة في السياسة والاقتصاد والاستراتيجية الأمريكية بحيث أصبحت - بعد نهاية الحرب الباردة - تعادل مكانة أوروبا . فمنطقة شرق آسيا تستقبل أكثر من ثلث الصادرات الأمريكية ، ويزيد حجم التبادل التجاري معها عن حجم التبادل التجاري مع أوروبا، وتقدر بعض الإحصاءات أنه بحلول هذا العام - عام

٢٠٠٠ - ستصبح التجارة عبر الباسيفيكي ضعف التجارة عبر الأطلنطي . وستشهد منطقة الصين الاقتصادية (مثلث : جنوب الصين - هونج كونج - تايوان) حركة نشطة في التبادل التجاري ، تحتل المركز الثالث بعد كندا واليابان في تزويد الولايات المتحدة بالمواد المصنعة وغير المصنعة ، كما أن منطقة شرق آسيا تعتبر أعلى مناطق العالم في النمو الاقتصادي وأعلاها كثافة سكانية. ومنطقة مثل منطقة شرق آسيا بمستقبلها الواعد ، وبوجود عملاقين هما الصين وأمريكا يحاولان الهيمنة على اقتصادياتها ، لا تخلو من تنافس محموم بينهما واستراتيجيات بعيدة المدى للسيطرة على تجارتها .

وإضافة إلى ذلك ، فإن هناك خلافات تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول عدد من القضايا الاقتصادية وقضايا تحرير التجارة . فقد بلغ الاقتصاد الأمريكي أعلى مراحل التقدّم في العصر الحالي، حيث وصل دخل الفرد الأمريكي فيه إلى ما يزيد عن ٢٦ ألف دولار أمريكي، ويشكّل قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع الناتج القومي الإجمالي الأمريكي ، بينما يمر الاقتصاد الصيني في مرحلة تحوّل كبرى من اقتصاد اشتراكي مخطّط يقوم على ملكية الدولة والتخطيط المركزي إلى نموذج جديد لم يسبق له مثيل وهو اقتصاد السوق الاشتراكي، علاوة على أنه اقتصاد زراعي أخذ في التصنيع ولا يزال متوسط دخل الفرد الصيني عند حد الألف دولار .

ووجه التعارض بين أمريكا والصين حول هذا الموضوع هو أن الولايات المتحدة تتبنى قواعد حرية التجارة وفتح الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية ، بينما ترغب الصين في الانضمام إلى المنظمة مع الاحتفاظ بامتعتها بالمزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية ، وهو الأمر الذي جعلها تدخل في مفاوضات طويلة شملت فترة التسعينات تقريباً بسبب موقف الولايات المتحدة التي ترى أن الاقتصاد الصيني كبير بالدرجة التي تجعل من إعفائه من الالتزام بقواعد التجارة الحرة كارثة على الاقتصاد الدولي والصيني على حد سواء .

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين، فهو في حد ذاته تفاعل تعاوني إيجابي لكل منهما، ويعمل على عدم تدهور العلاقات عندما تتصادم السياسات في قضايا أخرى، إذ يمثل مصلحة حقيقية لشرايح واسعة من المواطنين في البلدين . وقد سار الطرفان على هذا الطريق ، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ضم الصين ضمن قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) في عام ١٩٨٠ ، وشهدت

التجارة " البينية " بينهما نموّاً ملحوظاً في عقد التسعينات مع تزايد في العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين من ١٠,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٩٥ .

لكن التبادل التجاري بين الصين وأمريكا تضمن بعداً صراعياً عندما نشأت مناظرة بين الجانبين اتهمت فيها الولايات المتحدة الحكومة الصينية باتباع سياسات اقتصادية جانرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة، بينما ردت الصين من جانبها على ذلك باتهامها المسؤولين في وزارة التجارة الأمريكية بأنهم يلجأون إلى التلاعب في أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز التجاري تجاه الصين .

وقد وقعت الحرب التجارية بين الصين وأمريكا ثلاث مرات في التسعينات، بدأتها الولايات المتحدة في المرتين الأوليين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية سلبية تجاه الأمريكيين ، وأنها سرقت الحقوق الفكرية للأمريكيين، مما أدى إلى خسارة الشركات الأمريكية ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، كما اتهمت أمريكا الصين بأنها كانت تغلق السوق أمام المنتجات الزراعية الأمريكية ، مما حدا بالصين إلى أن توقع اتفاقاً مع أمريكا في عام ١٩٩٢ يقضي بأن تفتح الصين أسواقها الزراعية أمام منتجات الفواكه والخضراوات الأمريكية .

أما أكثر النزاعات حدّةً ، فقد اندلع مرة أخرى بخصوص حقوق الملكية الفكرية، إذ أنه في يوم ١٢/٣١/١٩٩٤ هددت الولايات المتحدة بفرض جمارك بنسبة ١٠٠% على ٢٣ سلعة صينية تدخل السوق الأمريكي تقدر مبيعاتها بحوالي ٢,٨ بليون دولار سنوياً وتسري في ٤ فبراير ١٩٩٥ .

وباستعراض هذه الخلفية لأوجه الخلاف بين هذين العملاقين القويين ، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ، فقد تصاعد جدل بين تيارين سياسيين في الولايات المتحدة بشأن العلاقة مع الصين : أحدهما يرى أن الصين بصدد إقامة قوة عسكرية كبرى ، وأن النتيجة الطبيعية لاتجاهها هذا هو أن تكون قوة مهيمنة تزيح القوة الأمريكية من آسيا ، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى حدوث صدام حتمي بين البلدين، ويركّز هذا التيار على انتقاده للصين، ويشرح أسبابه في ذلك، والتي يتصدّرُها هجوم الدبابات على مظاهرات الطلبة في ميدان السلام ، إضافة إلى عدد من القضايا الداخلية في الصين والمتعلّقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير ، أو القضايا الخارجية مثل بيع الأسلحة لإيران وباكستان .

أما التيار الثاني فوجهة نظره أن السياسة الخارجية لا تحكمها العواطف ، وأنه ما زالت هناك فرصة لإقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار إيجابي مع الصين ، وهم يستندون في ذلك إلى أن مثل هذه السياسة هي الكفيلة بإحداث تأثير داخل الصين من حيث إنعاش روح الديمقراطية في المجتمع الصيني، وينتقدون الداعين إلى المواجهة مع الصين ، لأن سياسة الاحتواء والمواجهة مع الصين قد سقطت بنهاية الحرب الباردة، فما كان يصلح في عصر المواجهة مع الاتحاد السوفيتي السابق لم يعد يُجدي حالياً ، حيث كان جيران الاتحاد السوفيتي يشعرون بأنهم مهددون عسكرياً وأيديولوجياً ، وأنهم محتاجون لاحتواء الاتحاد السوفيتي في دائرة لا يخرج منها نفوذه ، في حين أن جيران الصين لا يشعرون بمثل هذا التهديد ، وكان واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة بدأت تدرك هذا ، إضافة إلى إدراكها أن الحوار مع الصين واستقرارها الداخلي عنصر هام لاستقرار منطقة آسيا نفسها وضمان المصالح الأمريكية هناك .

ويعزّز هؤلاء وجهة نظرهم بحساباتهم السياسية والاقتصادية التي ترى أن الصين ستصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين ، وأن مؤشرات هذه القوة كانت قد بدأت تظهر خلال السنوات الثماني الماضية في زيادة إجمالي الناتج القومي بمعدلات تصل إلى ١٠% سنوياً مما يهيئ الفرصة لها لتلعب في القرن الحادي والعشرين دوراً مؤثراً في تشكيل النظام الدولي .

إضافة إلى ذلك ، فإن الاقتصاد الصيني هو أعلى الاقتصاديات نمواً في الوقت الحالي (١٢% سنوياً) بالإضافة إلى أن الصين احتلت المركز الحادي عشر في قائمة أكبر الدول من حيث حجم تجارتها الخارجية بإجمالي (٢٠٠) بليون دولار بنسبة ٣% من التجارة العالمية ، واحتلت المركز الأول في قائمة الدول التي شهدت زيادة في صادراتها . وفي عام ١٩٩٦ أعلنت الصين خطتها الخمسية التاسعة وحددت الأهداف طويلة الأمد حتى عام (٢٠١٠) ، وتتطلب أهداف الخطة توفير نظم معرفية على درجة عالية من التقدم في مجالي الإدارة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى منتجات ذات محتوى تكنولوجي راقٍ ، لا يستطيع الجهاز الإنتاجي الصيني توفيرها من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة والطائرات والأقمار الصناعية ، وكل هذه الاحتياجات تدفع نحو المزيد من الانفتاح على الاقتصاد العالمي . كل هذه الحقائق تؤكد أن تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين هو الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد الأمريكي .

ويشير هؤلاء إلى أن التحدي الصيني يختلف تماماً عن التحدي السوفيتي السابق ، فقد كان الاتحاد السوفيتي يمتلك أنظمة تابعة تآمر بأوامره في كل أنحاء العالم بينما الصينيين غير مهتمين بالقيام بذلك ، وكان الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة مسلحة أوشكت أن تضاهي القوة الأمريكية ولكن الصين رغم امتلاكها الكثير من الصواريخ ، فإن هناك فجوة بينها وبين الولايات المتحدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي يُشكّل فيما مضى قوة استعمارية مُناهضةً لأمريكا ، فإن الصين رغم كونها قوة كبيرة صاعدة فإنها ليست في حاجة لتهديد أحد ، إذا ما تم التعامل معها بشكل مرّن من جانب جميع الأطراف . وهناك العديد من الشواهد التي تشير إلى أن الصين بدأت العمل مع الولايات المتحدة على عدة جبهات ، كما تشارك الولايات المتحدة اهتمامها بتحقيق الاستقرار في آسيا وتجنب نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية ، فضلاً عن أنها قلّت من استعدادها السابق لتصدير مواد نووية لأي بلد يطلب أو يدفع ، وهناك مؤشرات على قيام الصين أيضاً بفرض ضوابط على صادراتها الكيماوية واستعدادها للتعامل الإيجابي مع قضية حقوق الملكية وقبول القواعد الدولية في هذا الشأن .

ويضيف أنصار هذا التيار ، معززين وجهة نظرهم ، بأن الصين تشارك الولايات المتحدة في التحوّف من سباق التسلّح بين دول المنطقة، وتعمل على تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكوريّة بمشاركتها في أعمال اللجان الرباعية المشتركة التي تضم الصين والولايات المتحدة بالإضافة إلى الكوريتين ، وتساند عمليات حفظ السلام في كمبوديا، وذلك وجه للتقارب بين السياستين الأمريكية والصينية تجاه شرق آسيا في مقابل وجه التباعد المتمثل في خوف الولايات المتحدة من بروز الصين كقوة إقليمية كبرى تهدد المصالح الأمريكية .

والخلاصة الأولى هي أن الحقائق الكامنة داخل كل من الاقتصاديين الأمريكي والصيني تدفع نحو مزيد من التقارب والاعتماد المتبادل، ولكن أيضاً يمكن أن تكون عناصر تباعد وموضوع نزاع حين تثور قضايا مثل درجة انفتاح كل منهما تجاه المنتجات القادمة من الآخر ومعدّل التبادل التجاري وتوازن ميزان المدفوعات ، وغيرها من القضايا التي تحوّل بعضها إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة والصين ، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تمثل أعلى درجات التعاون بينهما .

والخلاصة الثانية تكمن في احتمال اندلاع حرب تقليدية أو غير تقليدية بين البلدين ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولكن هذا الاحتمال آخذ في الضعف نتيجةً لحساباتهما الدقيقة ، ولما ينتج عن ذلك من خسارة فادحة لكلا الطرفين، ويبدو أن القوتين قد توصلتا ، منذ أمد، إلى قناعة تقودهما نحو معالجة قضايا الاختلاف بينهما في إطار من التعاون المشترك .

ودليل ذلك أن هناك درجة من الاتفاق بين الدولتين على خطر انتشار الأسلحة النووية ، حيث لم يسبق للصين أن ساعدت دولة غير نووية على دخول النادي النووي ، على الرغم من أنها لم تُوقَّع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) . وتحرص على أن تكون المفاعلات التي تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية، أما بخصوص الأسلحة التقليدية فإن الصين لا تتردد كثيراً في عقد صفقة مع أي دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ قد تكون محظورة . وقد تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها من ضبط التسلُّح عندما كانت بصدد تكوين التحالف الدولي ضد العراق، حيث أكد " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لنظيره الصيني " تشيان تشي تشن " في ديسمبر ١٩٩٠ ، أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى مؤكداً تفهم الولايات المتحدة لرغبة سوريا في تدعيم دفاعاتها، وحصلت سوريا بموجب هذا التصريح على ٤٠ صاروخاً صينياً . ثم عدلت الولايات المتحدة موقفها مرة أخرى بعد حرب الخليج عندما صرَّح " ريتشارد سولومون " مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأقصى بأن الولايات المتحدة طلبت من الصين المساعدة في وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفُّق الأسلحة إلى الشرق الأوسط .

واستتب الأمر في النهاية إلى ترجيح رأي فريق التقارب مع الصين ، وبدأت رحلة التنازل المتبادل بين القوتين بدلاً من المواجهة ، والذي يُمكن أن يُحقق - وفق حساباتهما عدداً من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين ، فيما يلي إيجاز أهمها :

أولاً : بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

١- الحصول على إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووي العسكري في مجال الصواريخ بعيدة المدى مع إيران، فقد سعت الولايات المتحدة ومنذ بضعة أعوام إلى إدخال الصين في سلسلة من الاتفاقات والتعاقدات التي تجنّبها مخاطر انتشار تكنولوجيا السلاح الصينية

. ففي أكتوبر ١٩٩٤ وقّعت الصين والولايات المتحدة اتفاقاً يقضي بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات المفروضة على الصين، كما وقّع البلدان اتفاقاً آخر للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى صناعات مدنية . كما أبدت الولايات المتحدة حرصها على كسب تأييد الصين للاتفاق الأمريكي مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي . وبموافقة الصين على الحد من تعاونها العسكري والنووي مع إيران ، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة هامة في منع الانتشار النووي الذي يهدد المصالح الأمريكية الاستراتيجية .

٢- توفير المنات من فرص العمل الناتجة عن الصفقات التي أبرمتها أكبر بعثة تجارية صينية تزور الولايات المتحدة في مجال الطائرات المدنية وقطع الغيار وذلك طوال الشهر الذي سبق زيارة " جيانج " للولايات المتحدة ، ولم تجد الولايات المتحدة حرجاً في الترويج للسلع الأمريكية بالحاح حيث وافقت الصين على شراء طائرات مدنية من شركة " بوينج " . بالإضافة إلى أن بكين تحتاج إلى شراء حوالي ٧٠٠ ألف طن من القمح الأمريكي سنوياً على الرغم من محصولها المحلي من القمح .

٣- تصديق الصين على المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد لقي القرار الصيني بهذا الشأن ترحيباً واسعاً من جانب أوساط الاقتصاد والتجارة والأعمال في الولايات المتحدة ، إذ أن من شأن هذه الخطوة أن تزيد من اندماج الصين في الاقتصاد العالمي ، بما يترتب على ذلك من تنامي فرص التعاون والانفتاح على الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة وتهيئة الأجواء لتقليل الفناض التجاري معها والذي تجاوز حوالي ٤٠ مليار دولار .

ثانياً : بالنسبة للصين :

١- الحصول على اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بأن الصين قد بلغت قدراً متزايداً من القوة الاقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تُصبح شريكاً متكافئاً في الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة آسيا والعالم . وأصبح الأمريكيون مقتنعين بأن أكبر تحوّل يحدث الآن في منطقة آسيا المطلّة على الباسيفيك هو بروز الصين ، وأنه من الضروري الإسراع بإقامة نوع من التقارب معها على النحو الذي يضمن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتحقيق المكاسب المشتركة ليس فقط في المجالات الاقتصادية والتجارية بل

والعسكرية أيضا ، حيث تستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دوراً رئيسياً في بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة في آسيا .

٢- استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة ، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التي تقض مضاجع مخططي مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهي مشكلة الطاقة .

٣- الفوز بتعهد من الإدارة الأمريكية بتجميد مشروعات تزويد " تايوان " بالأسلحة حيث ترى الصين أن من شأن الدعم العسكري الأمريكي لتايوان وتزويدها بالأسلحة أن يعوق عمليات الضم . وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على بيع ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز (إف ١٦) لتايوان رغم اعتراض بكين ، وبوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان تكون الصين قد خطت خطوة متقدمة نحو عزل " تايوان " تمهيداً لضمها على المدى الطويل .

الإقرار بحق الشعب الصيني في أن يكون نظامه السياسي مختلف عن قيم ومفاهيم الغرب، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي " كلينتون " خلال زيارة " جيانج زيمين " لواشنطن في العام ١٩٩٧ . (*)

وباستعراضنا للقضايا محل الاختلاف والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نكون قد حاولنا قد الإمكان تقريب فكرة التنازلات بين دول القوة لندلل بمثال حي على أن تعامل دول القوة مع بعضها يختلف اختلافاً كبيراً عن تعاملها مع دول الضعف .

الفصل السابع

هل نحن دول قوة أم دول ضعف ؟

العناصر :

هل نحن دول قوة أم دول ضعف ؟

أ- القصور الذاتي .

ب- الواقع المفروض .

هل نحن دول قوة أم دول ضعف ؟

بعد التطرق إلى مفهوم القوة ومكوناتها كالحدود والموقع والإمكانات المادية والموارد الطبيعية ومستوى النمو الاقتصادي والتكنولوجي ، ومدى رقي السكان وما لهم من أثر في قوة الدولة ، وما للأمن وللاستقرار السياسي والعمل الدبلوماسي والإعلام من ترجيح لكفة القوة عند الدول . وبعد استعراض العلاقة بين دول القوة ودول الضعف . قد يثور تساؤل حول مدى انطباق معايير القوة والضعف على الدول العربية والإسلامية ، وهل يمكن وصفها بدول القوة أم الضعف ، خاصة مع وجود المقومات الرئيسة اللازمة لبث القوة فيها مثل الثروات الطبيعية ، والمواقع الإستراتيجية ، والقوة الاقتصادية ، والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ، وهناك القوة البشرية وغيرها من مكونات القوة التي مر علينا ذكرها في هذا الكتاب .

ولمحاولة الإجابة على هذا السؤال الكبير ، يجب استذكار ملاحظتين :

أولاهما أن مفهوم القوة يحتاج إلى قياس دقيق لتلك العوامل والمكونات ، وليس لمجرد وجودها في دولة من الدول ، إذ أن مفهوم القوة الكاملة أو الضعف التام هما عبارة عن اصطلاحين افتراضيين لا يتحققان بشكل تام على أرض الواقع ، فكل دولة من الدول تحمل في طبيعتها مقومات قوتها وضعفها في آن واحد، ولكن كثرة هذه المقومات أو تلك أو نقصها هو الذي يحدد موقعها بين دول المعسكرين ، ويجعلها إما قوة دولية أو إقليمية تنحصر قوتها في الدول المحيطة بها ، أو دولةً ضعيفة .

والملاحظة الثانية هي أن الدول العربية والإسلامية ليست دولة واحدة ، ولا حتى أمة واحدة ، بل كثير منها يتألف من أعراق وديانات ومذاهب شتى ، ناهيك عن اختلاف إمكاناتها الاقتصادية والبشرية ونظمها السياسية ، إضافة إلى اختلاف مواقعها الجغرافية وامتدادها من

قارة أفريقيا إلى قارة آسيا ، بل إلى قارة أوروبا ووجود أقليات كثيرة في استراليا والأمريكتين ، مما يجعل للتنوع الثقافي والفكري والسياسي أثر كبير على تشتت قوة أمتنا العربية والإسلامية .

وعلى وجه العموم، فإن ما يحول بين دولنا وبين اكتساب القوة يمكن إرجاعه إلى سببين أساسيين ، أحدهما ذاتي ألحقناه بأنفسنا أو عجزنا عن تجاوزه ، أما الثاني فهو خارجي مفروض علينا يستصعب تغييره ما لم يحدث تحول جذري يغير أسبابه .

أولاً : القصور الذاتي

فأما القصور الذاتي الذي تعاني منه الدول العربية والإسلامية فيرجع بعضه إلى انقسام القيادات السياسية واختلافها وتباين وجهات نظرها منذ أمد غير قصير ، والذي انتهى إلى انقسامها - بشكل عام - إلى فئتين، فئة مخلصه جادة تحاول البناء وتطوير شعوبها والتكاتف مع أشقائها بعزم ودأب ، وأخرى تهدم ما بنته تلك الفئة المخلصه ولا تجيد إلا إطلاق الشعارات الزائفة التي تؤخر ولا تقدم وتفرق ولا توحد .

أما بالنسبة للقيم العليا التي تتمتع بها الشعوب الراقية فتدفع بها إلى مستوى حضاري راق، وتجعل سواها يتخذ منها قدوةً ومثلاً في المعاملة ، فإن البعض يعيب على العرب والمسلمين تخلفهم عن بلوغ ذلك المستوى الرفيع من التعامل مع الغير ، ويرسمون في مخيلتهم صوراً لهم تتصف بالغلظة والتخلف والغش والخداع والفوضى والعنف غير المبرر ... وما سوى ذلك من الصفات السلبية . هذه الصورة المتجنية على العرب والمسلمين والتي لا تخلو من تعميم مجوج ويروّجها أعداؤهم للنيل من مكانتهم ولتحطيم روحهم المعنوية ، مع عدم إنكار حدوث تبادل أخلاقي بين أبناء الشعوب العربية والإسلامية وأبناء الشعوب الراقية ، كانوا هم الطرف الخاسر فيه ، إذ كان يُضرب بهم المثل في المروءة والشهامة والصدق والوفاء بالعهود واحترام الكلمة ، وتأثرت المجتمعات غير المسلمة وغير العربية بهذه الصفات النبيلة التي حملها دُعاة دينهم وتجارهم والمهاجرون إلى أرض الله الواسعة ، فكانوا محطة إعجاب الجميع بدينهم الإسلامي وبينتهم العربية ، وهرع أبناء تلك المجتمعات إلى الدخول في الإسلام عن قناعةٍ ودون إكراه ، ولكن تلك السجايا النبيلة انتقلت إلى غيرهم من الدول ، وخاصةً دول القوة الغربية ، بعد أن وهنت همتهم ، وتفككت عُراهم نتيجةً للظروف التاريخية التي مرّت بهم ، وبعد أن بدأوا مرحلة الهبوط في سَلَم الحضارة درجةً بعد درجة ، أخذت المجتمعات كل محاسنهم ، في الوقت الذي أخذوا عنها أسوأ ما فيها من نقائص

، فارتقت تلك المجتمعات وتقدّمت ، وتخأفت مجتمعاتهم وتفككت بسبب ذلك الوهن الذي اعتراهم . وكم من قائلٍ - وهو حديث الإسلام - : الحمد لله أنني أسلمت قبل أن أرى المسلمين . فأمر اتهامهم بالنقص لا يخلو من تجنّب عليهم لأغراض لا تخفى على أحد ، ولا يخلو في الوقت نفسه من تفريطٍ منهم بثروة القيم العليا التي ترسم خطأً فاصلاً بين الرقي والتخلف .

أما جيوشنا فهي جرارة، ولكنها مجزأة في ولائها وانتماءاتها وعقائدها العسكرية وتجهيزاتها ، ولم تجرب الدخول في معارك مجتمعة إلا في مرات قليلة، بل إنها لا تمارس التمارين العسكرية المشتركة إلا بشكل نادر ، على غرار ما يحدث في دول الاتحاد الأوروبي ، مثلاً ، وإضافة إلى ذلك فإنها مزودة بتجهيزات عسكرية قاصرة عن مجاراة دول القوة ، وتفتقر إلى القدرة على تطوير أسلحتها تطويراً ذاتياً . أما الأدهى من ذلك والأمر فهو تحفز بعضها للدخول في معارك حدودية مع جيرانها، أو غزو شقيقاتها والبطش بشعوبها .

وإذا ما أردنا أن نتفحص مواردنا الطبيعية فهي كثيرة ، ولكن استغلالها لا يتناسب مع توافرها ، ولعل من أهم الموارد الطبيعية التي كان من الواجب علينا أن نتعامل معها في إطار التنمية بالاعتماد على النفس هي الأرض القابلة للزراعة والموارد المائية ، والموارد الهيدروكربونية والمعادن ، ولكننا لم نقم بذلك بالصورة المناسبة إلا في حالات استثنائية .

فإذا ما توقفنا عند قضية استغلال الأرض والمياه ، فإننا نجد أن استغلالهما يعد في درجاته الدنيا ، والبعض الآخر يُساء استغلاله كما هو الحال في أثيوبيا مثلاً ، حيث يقوم السكان في منطقة " هرر " - وجلّهم مسلمون - بزراعة القات حتى أدمن الناس هناك على تناول هذه النبتة المنبهة ، واعتمدت عليها حياتهم ونشاطهم اليومي وعاداتهم ، بل ومصدر قوتهم ، وأسست عليها تجارة واسعة امتدت إلى جيبوتي والصومال ، وهي دول إسلامية أيضاً . كل ذلك يحدث في أرض زراعية خصبة اقتلعت محاصيلها الزراعية الأخرى المفيدة صحياً واقتصادياً لتحلّ محلها نبتة رئيسة هي القات .(*)

أما عملية تنمية الأرض ، فتحتاج إلى استثمار مكثف يتطلب برنامجاً موسعاً وشاملاً يتعلّق بتوسيع شبكات الري، وتحسين نظم الصرف وبناء الخزانات والسدود ، وكل ذلك يرتبط بدوره بمدى تحسن أو تدهور العلاقات السياسية بين الدول الإسلامية والعربية وبعضها ، وبينها وبين غيرها من الدول الأخرى . وإضافةً إلى ذلك فإنه لا يكفي توافر الموارد الهيدروكربونية والمعادن المهمة في باطن الأرض ، بل لا بد من توافر عوامل التقنية والمعدات والإجراءات المسحية اللازمة للكشف عن هذه المعادن على الصعيد المحلي القومي

، مع الاستعانة بالخبرة أو الشركات الأجنبية في أضيق الحدود ، وهو الأمر الذي تفتقر إليه بعض دولنا ، ويعيقها عن تحقيق طموحاتها في بناء اقتصاد قوي .

وأما إدارة مرافق الدولة ووزاراتها فتحتاج إلى كفاءات قادرة على حسن الإدارة والتطوير ، فتأهيل تلك الكفاءات ضرورة أخرى من ضرورات التنمية البشرية ، وتوافر عنصر القيادات السياسية والإدارية ذات التوجه التنموي أمر حيوي بالنسبة لذلك الحقل ، ولدينا من الإداريين أعداد كبيرة ، ولكن العبرة ليست في الكثرة العددية لهذه القيادات ، وإنما العبرة في نوعية هذه القيادات وكفاءتها وتوجهها التنموي. وليس المقصود بذلك توافرها في قطاع معين من قطاعات الدولة وإنما توافر شبكة متكاملة من القيادات العليا والوسيطية على المستويات كافة وفي كل المرافق ومناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية . وليس هناك أي فائدة ترجى إذا لم تتوافر هذه الشبكة المتكاملة من القيادات، وهو ما يعاني منه العالم العربي والإسلامي ، فواقع الحال هو وجود قدرات في مجالات متعددة في دولة عربية أو إسلامية معينة ، ووجود قدرات أخرى في مجالات متعددة أخرى في دولة أخرى ، ولكن التعامل بين هذه الكفاءات وتلك لم يرق إلى مستوى الشبكة المتكاملة التي هي محور الحديث .

أما رأس المال فيبقى هائماً على وجهه لا يدري أين يستثمر فائضه في الدول العربية والإسلامية ويواجه العقبات السياسية والإدارية والقيود المصرفية ، أو سوء الإدارة والتلاعب ؟ أم يبحث عن بيئة أخرى آمنة يمكن أن ينمو فيها ؟ .. فنجدده يهاجر إلى دول القوة الاقتصادية حيث المجال الأرحب والعائد الأجزى ، ولكنه أمن مرهون بالظروف وتبدل القوانين واللوائح ، فأموال الدول المستثمرة في دول القوة عرضة للتجميد إذا ما تم ما تجاوز خطوط سياسية وعسكرية حمراء ، وتسري على الأفراد المستثمرين في الخارج إجراءات مالية غير متوقعة وضرائب متصاعدة بين الحين والآخر، مثل ضريبة الإرث والعقارات والأموال المستثمرة وغيرها من الضرائب التي تُفقد الأموال المستثمرة عائدها الاقتصادي المنشود إذا ما طبقت عليها تلك الإجراءات .

وإذا ما أردنا أن نُعدّ جوانب القصور الذاتي فهي كثيرة ، وقد أدت بلا شك إلى تخلف الدول العربية والإسلامية في مجالات عدة يصعب حصرها في كتاب واحد ، فمجالات العلوم وحدها وما شهدته من تطور يكفي للدلالة على التقدم الذي حققه الغرب في القرن الفائت وحده ، وفي حقول كثيرة ومتنوعة ، من فضاء وحاسبات آلية وغيرها ، ويشهد في الوقت

نفسه على تخلف أبناء المجتمعات العربية والإسلامية في هذا المجال ، ولكننا سنضرب مثلاً حياً واحداً من مجالات العلوم وهو مجال الطب وعلومه المختلفة ، ونستعرض أمثلة محدودة للاكتشافات الطبية التي تم التوصل إليها مع بدايات القرن العشرين لتتعرف على ما تحقق من بعض الاكتشافات ، وما عاد على دولها من قوة ، وعلى البشرية من نفع ، ونُدرك فداحة خسارة الدول العربية والإسلامية حينما تخلت عن الدور الذي تبوأه أجدادهم في هذا المجال . والذي اقتبسوه من هدي القرآن الكريم الداعي إلى التفكير والعلم والتبصر، والتذكير بما للأطباء من ثواب وأجر كبير نظير إحيائهم للنفس ، مصداقاً لقوله تعالى : " ومن أحيائها فكأنما أحييا الناس جميعاً " . (*) ومُتأسين بنبيهم الكريم (ص) وحثه على التداوي في أحاديث كثيرة ، منها قوله (ص) : " إن الله لم يُنزل داءً إلا أنزل له شفاءً ، علمه من علم وجهله من جهله " . (*)

وبينما كانت الكنيسة تنظر بعين الشك للأدوية التي كانت تُستزعر في حدائق الأديرة، لأنها كانت تعتقد أن الشفاء التام لا يتسنى الحصول عليه إلا بالتكفير (تقديم القرابين للكنيسة) ، والصلاة والصيام ، برز نفر من أجدادنا مثل الرازي (٨٥٤م - ٩٣٢م) الذي ألف كتاباً عديدة في الطب منها كتاب " الحاوي " وهو ينقسم إلى قسمين ، يبحث القسم الأول في (الإقرازين) أي علم الأدوية ، ويبحث الثاني بتطور حالة المريض عند تناوله الدواء ، ومن كتبه كتاب عن الحصبة والجذري ، وكتاب " من لا يحضره الطبيب " ويشرح فيه وسائل معالجة المرض في غياب الطبيب والأدوية الشائعة .

ومن أطبائنا أيضاً ابن سينا (٩٨٠م-١٠٣٧م) الذي كان من أشهر الأطباء ، وكان أول طبيب يُدرك أن التدرن الرئوي مرض معد ، وظل كتابه الكبير " قانون الطب " مرجعاً رئيساً للغرب لمدة ٦٠٠ سنة بعد وفاته . ومنهم أيضاً أشهر جراحي العرب قديماً وتأثيراً في الحضارة الأوروبية وهو أبو القاسم الزهراوي (٩٣٦م-١٠١٣م) وهو أول من فرّق بين الجراحة وغيرها من موضوعات الطب وذلك في كتابه " التصريف لمن عجز عن التأليف " ، وضمنه أشكالاً توضيحية للألات الجراحية التي كان يصنعها ، كما وصف أمراضاً عدة ووضع لها العلاجات الناجعة .

ومنهم أيضاً ابن النفيس الذي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي والذي يُعتبر رائد علم وظائف الأعضاء ومكتشف الدورة الدموية ، حيث توصل إلى أن الدم يخرج من البطين الأيمن إلى الرئتين حيث يمتزج بالهواء ثم يذهب إلى البطين الأيسر ، وهذه هي الدورة

الدموية الصغرى ، ثم جاء الطبيب البريطاني " هارفي " عام ١٦٢٨ ، والذي يظنه البعض خطأ بأنه هو الذي اكتشف الدورة الدموية ، ولكنه كان في الواقع قد أضاف إلى اكتشاف ابن النفيس للدورة الدموية الصغرى اكتشافاً آخر هو الدورة الدموية الكبرى التي تتم من البطن الأيسر إلى الشرايين فالأوردة فالبطين الأيمن .

وقد أخذت أوروبا كتبهم وقامت بتدريسها في جامعاتها إلى أن طورت تلك العلوم الطبية، وأصبحت دول قوة علمية كان من نتائجها أن تتطلع إليها دول الضعف في هذا المجال، إما بحثاً عن علاج أو دواء أو كشف طبي جديد . وحلت أسماء أوروبية وغربية مكان الأسماء العربية والإسلامية . فاستطاع الطبيب الألماني " ايميل بيرينغ " تطوير المصل المعالج لمرض الدفتيريا عام ١٩٠١ ، وكذلك قام زميله الألماني " روتنغ " باكتشاف أشعة إكس المسماة باسمه أيضاً .

أما " ايميل فيشر " فقد منح عام ١٩٠٢ جائزة على اكتشافه تركيبه أدوية تهدئ الأعصاب بعد دراسات أجراها على وسائل للتعرف على السكر في الأنسجة والبروتينات وعمل الأنزيمات ومركبات البورين مثل حمض البول والكافيين . وفي عام ١٩٢١ حقق العالمان البريطانيان " فريدريك باتيك " و " تشارلز بيست " تطوراً علمياً هاماً في مجال الطب حينما استطاعا عزل مادة الأنسولين التي يفرزها البنكرياس ، وحققا بذلك فتحاً جديداً في معالجة مرض السكري الذي تم تركيب أدوية له عام ١٩٤٦ .

كما قام طبيب أمريكي عام ١٩٠٣ بإجراء دراسات عن أسباب الحمى الصفراء التي انتشرت بين الجنود الأمريكيين في كوبا ، واكتشف أن سببها هو البعوض ، وانتظر الطب ست وثلاثون عاماً أخرى إلى أن تمكن طبيب من جنوب أفريقيا اسمه " ماكس بيكيريل " من إعداد لقاح لعلاج تلك الحمى . واكتشف " ايفان بافالوف " مدى تأثير الجهاز العصبي على إفرازات المعدة والبنكرياس . وقام البلجيكيان " جول بورديه " و " اوكتاف جينغو " باكتشاف العصية المسببة للشهاق عام ١٩٠٦ . ولا تنسى بنوك الدم اسم " يان جانسكي " الذي اكتشف عام ١٩٠٧ الفئات الدموية الثلاث A.B.O ، ثم اكتشف في عام ١٩١٠ الفئة الرابعة وهي AB ، والتي أدت إلى ابتداء عمليات نقل الدم من إنسان إلى آخر .

أما الجراح " الكسي كاريل " فقد أثبت بالتجارب أن بإمكان الأنسجة أن تعيش بعيداً عن الأعضاء التي اقتطعت منها إذا ما تم تغذيتها ، كما نجح جراح فرنسي اسمه

" هنري ماجيتو " ، وهو متخصص في طب العيون بإجراء عملية دقيقة استطاع مريض بعدها استعادة بصره ، بعد أن قام ذلك الطبيب بإجراء عملية ترقيع للقرنية .

وأطلق الباحثان الأمريكيان " ايلمير فيرنر ماكولوم " و " توماس اوزبورن " عام ١٩١٣ اسم فيتامين A على مادة في صفار البيض يسبب نقصها في الجسم قصوراً في النمو مستفيدين من نتائج كان عالم الكيمياء الحيوية " كازيمير فونك " قد توصل إليها ، ولاحظ فيها أن نقص عناصر بدائية معينة في الجسم يؤدي إلى نقص في النمو أو ضعف في وظائف الأعضاء ، وذلك في تجارب على قوارض وأطلق على تلك العناصر اسم فيتامينات .

وفي عام ١٩١٤ أعلن أطباء بريطانيون في مستشفى " ميدل ايسيكس " أنهم نجحوا في معالجة مصابين بمرض السرطان باستخدامهم الراديوم . وقد ساعدت دقة ملاحظة عالم البكتيريا البريطاني " الكسندر فليمينغ " على اكتشاف أن العفن يقوم بتدمير البكتيريات حوله ، وأطلق على تلك المادة اسم البنسلين ، ثم أثبت بعد ذلك بعام واحد أي عام ١٩٢٨ أن بإمكان تلك المادة القضاء على الجراثيم .

والإسهاب في هذا المجال يحتاج إلى كتب وموسوعات ليُحيط به ، ولكن اقتطاع هذه النبذ البسيطة في مجال محدد هو مجال الطب للتدليل بالاسم والاكتشاف على أن هؤلاء الرواد الغربيين كان لهم الفضل على من جاءوا بعدهم ، وعلى أمهم في إضفاء القوة العلمية التي تخلينا عنها بإرادتنا ولظروف خارج إرادتنا كالحروب التي عصفت بحضارتنا ، وما جرى من مؤامرات وانقلابات سياسية حرمت الأجيال العربية والمسلمة فيما بعد من تطوير تلك العلوم ، وكمثال على ذلك فإنه لا يُعرف من كتب الرازي التي تجاوزت مائتي كتاب إلا نذر يسير يُعد على الأصابع ، أما الباقي فقد أهدر بصورة أو بأخرى ، واحتفظت مكتبات الغرب بالجزء اليسير منه لتطوره وتبني عليه أسس علم جديد (*). وكيف لا تفعل ذلك وهي تعلم أن العلم هو الذي يرفع البيوت التي لا أساس لها ، أما التخلي عنه فهو الذي يهدمها حتى وإن كانت عريقة .

وصدق الشافعي رحمه الله حين قال :(*)

رأيت العلم صاحبه كريم	ولو ولدته آباء لئام
وليس يزال يرفعه إلى أن	يُعْظَم أمره القوم الكرام
ويتبعونه في كل حال	كراعي الضأن تتبعه السوام

ومن البديهي ألا تقوى الدول إلا بتسلح أبنائها بالعلم، ولا تتوارى خلف الصفوف الأولى إلا بابتعادها عنه . ولا يختلف اثنان على أن الدول العربية والإسلامية قد تخلت عن موقع الريادة في هذا المجال، بعد أن كانت الأولى في ما مضى علماً ومعرفةً .

أما المؤسسات التعليمية والمهنية والجامعية ، وخاصةً العربية منها ، فيسعد المرء كثرتها وتنوعها وانتشارها في الدول العربية والإسلامية ، ولكن ما يؤسفهُ أنها لم تؤهل تلك الدول لاكتساب القوة المأمولة في هذا المجال . فهذه المؤسسات التعليمية لا تُواكب ما تتطلبه قضية الارتقاء بمجتمعاتها ، إذ أن أية عملية تنموية بحاجة إلى قوة عاملة ومتعلمة للنهوض بأعبائها ، وليس العبرة بالعدد أو الكم وإنما بالكيف والنوعية اللذان يلعبان دوراً حاسماً في هذا الأمر .

وتكمن المشكلة كذلك في التركيبية المهارية لقوة العمل ، ومدى وجود تناسب دقيق بين توافر هذه التركيبية وبين وجود فرص لعملها ، حيث أن هناك توسعاً في القاعدة التعليمية طلاباً وطلبات ومؤسسات مدرسية ومعاهد ومراكز للتدريب المهني ، ولكن المشكلة تظل في عدم وجود موازنة بين مخرجات النظام التعليمي والتدريب وبين متطلبات العمالة اللازمة لعمليات التنمية ، خاصة وأن القطاع الخاص لا يستطيع استيعاب هذا الكم من الخريجين أحياناً، وإن الخريجين أنفسهم ليس لديهم القدرة أو الرغبة في شق طريقهم بأنفسهم ، بل يفضلون الانخراط في عداد الموظفين الحكوميين والراتب الشهري المضمون .

كما تكمن أيضاً على صعيد التقنية والمهارة في سوء استخدام الموارد البشرية المتخصصة، رغم توافرها النسبي في الكثير من هذه البلدان ، خاصة الأخذة نحو الاتجاه التصنيعي . ويظهر ذلك جلياً في اختلال توزيع الكفاءات على المواقع الإنتاجية وعدم وضع المتخصص من تلك الموارد البشرية في مكانه الطبيعي الذي من الممكن أن يبرز ويبدع من خلاله ، وهو الأمر الذي يترتب عليه أحياناً هجرة الكثير من العقول والأدمغة والمهارات إلى خارج دولنا العربية والإسلامية، وتسرب جانب هام من مواردنا البشرية إلى دول الغرب ، وهي موارد بشرية ذات مهارات فردية وتقنية تحتاج إليها دولنا للنهوض بأعباء عمليات التنمية من خلال الاعتماد على النفس .

وإذا ما تم الاستمرار في غياب حل عملي للحد من تلك الهجرات ، من خلال الدراسات المكثفة للتعرف على أسبابها الحقيقية ، ومن ثم إيجاد قنوات رسمية لحلها وضمان الحرية والعيش الكريم واحترام الذات، فسوف تفقد عملية التنمية والاعتماد على النفس إحدى القوى

المحركة في ظل ذلك الفاقد المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة ، وهو الأمر الذي سيزيد من ضعف الدول العربية والإسلامية ، في مقابل قوة غيرها على حسابها .

ثانياً : الواقع المفروض

والمقصود بالواقع المفروض هو أنه لم تتعرض أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب لهذا الكم الكبير من المؤامرات والدسائس وعوامل الهدم المستمرة لطاقاته وإمكانياته ووحدته وثقافته وقيمه الروحية ، مثلما تعرضت له الأمة العربية والإسلامية ، فلقد مرت هاتان الأمتان ولا زالتا تمران بظروف تاريخية قاسية يندر أن تمر بها أمة من الأمم .

ولو كان الأمر يقتصر على مرحلة الاستعمار القديم أو الجديد الذي مر علينا ذكره ، لتداعى ذلك الاستعمار بفعل الزمن وبفعل بعض القوة التي اكتسبتها هذه الدول ، أو بعض الضعف الذي اعترى مستعمراتها . هذه القوة هي عبارة عن حركة صهيونية شرسة قادرة على التحكم باقتصاد العالم وتحريك جيوشه نيابة عنها وبث دعايتها عبر أثيره ، بل إنها قادرة على تغيير حكومات دول القوة واغتيال زعاماته ، متى ما رأت أنها تُعارض سياستها ، أو تحول بينها وبين تحقيق مآربها . وعلى الرغم من أنها لم تظفر بكل ما طمحت إليه ، ولكنها كانت عقبةً كأداء في سبيل رقيها وتقدمها وتطورها .

وقد استعرت هذه الحملة بعد أن عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرها الأول في " بازل " في سويسرا عام ١٨٩٧ ، واختارت فلسطين كي تكون وطناً لليهود . فحاول تيودور هرتزل عام ١٩٠١ - ١٩٠٢ في بادئ الأمر أن يستميل السلطان عبد الحميد، القائم على أمر الخلافة الإسلامية آنذاك ، وحاول إغراءه بالذهب والأموال مقابل السماح لليهود باستيطان فلسطين . فرفض السلطان عبد الحميد ذلك وقال :

((إنني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين ... فهي ليست ملك يميني .. بل ملك الأمة الإسلامية ، فليحتفظ اليهود بملايينهم .. وإذا مُزقت دولة الخلافة يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن .. أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أرى فلسطين قد بُترت من دولة الخلافة، وهذا أمر لا يكون . إنني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة)) .

وبعد أن أدركت الحركة الصهيونية ثبات موقف السلطان سعت لإسقاطه وتمزيق العرب والمسلمين، فعملت على التآمر عليه إلى أن استتب لها الأمر على يد مصطفى كمال

أتاتورك ، فألغى الخلافة الإسلامية والأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية واستبدل بالحروف العربية الحروف اللاتينية وألغى الكلمات العربية من اللغة التركية . وسلّطت على العرب والمسلمين الدول الاستعمارية لتفكك أو اصرهم وتشتت شملهم .

ولم يقتصر أمر تلك الحركة على ذلك فحسب بل تصدّت لكل محاولات النهوض والارتقاء لأمتنا العربية والإسلامية سياسياً وعسكرياً وثقافياً ، وحسبنا أن نركز على مجال واحد ، ألحق بنا أشد الضرر ، ألا وهو المجال الإعلامي الذي يخاله البعض ثانوياً إذا ما قورن بالاقتصاد أو العمليات العسكرية ، ولكنه مجال حاسم وفعال .

لم يتعرض شعب من شعوب العالم لدعاية وإعلام مؤذٍ ومعاد لمثل ما تعرض له العرب بثتى دياناتهم، ولم يتعرض دين لمثل ما تعرض له الإسلام من تشويه . فقد وضعت تلك الحركة الصهيونية ضمن آلياتها أسس خططٍ إعلامية لكسب التعاطف الدولي وتأليبهم ضد العرب والمسلمين .

ومنذ ذلك اليوم والعرب والمسلمون يتعرضون لحملة إعلامية يومية شرسة وموزعة على بقاع العالم تستهدف تحطيم روحهم المعنوية وإثارة الرأي العام العالمي ضدهم ، وإبراز الشعب اليهودي كشعب طموح ومثابر تفرق شتاته بسبب جور الآخرين عليه واضطهادهم المستمر له .

واستفاد اليهود من اندماجهم في المجتمعات الغربية فاكتسبوا لغاتها واندمجوا بشعوبها وتعرفوا على مواطن القوة والضعف فيها ، فوضعوا الخطة بعد الخطة للسيطرة على وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق مآربهم، فأسسوا وكالات الأنباء في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسيطروا على الصحف العالمية ودور السينما والمسرح والنشر والمطابع والمؤسسات الثقافية وشركات الإعلان التجاري ومحطات التلفزيون ، ولم يتركوا ما يمكن تصل إليه أيديهم من وسيلة مرئية أو مسموعة أو مقروءة في العالم إلا وحاولوا السيطرة عليها .

واستخدموا تلك الوسائل لتحطيم من تحدّثه نفسه بكشف خطّتهم أو معارضة قراراتهم ، سواء كان عربياً أو مسلماً أو مسيحياً أو حتى إن كان يهودياً ، في الوقت الذي استخدموا تلك المؤسسات الإعلامية لإبراز مؤيديهم والمتعاطفين معهم كأبطال للأفلام والمسرحيات والمسلسلات التلفزيونية ، أو ككتاب لامعين في الثقافة والأدب والصحف اليومية والمجلات الدورية المتخصصة .

ومن أمثلة حربهم الإعلامية إنتاج فيلم عنوانه " قنبلة من أجل السلام " كان القصد منه بث الرعب من محاولة باكستان امتلاك قنبلة نووية في الثمانينات من القرن العشرين . واستغلوا اغتيال كندي عام ١٩٦٣ فأظهروا شخصية " روبنشتاين " في فيلم تلفزيوني وكأنه اليهودي الأمريكي الوفي لأمريكا بثأره لمقتل كندي حينما قام بقتل " اوزوالد " قاتل كندي . وقامت الممثلة " انجريد برغمان " بتمثيل فيلم يحكي قصة حياة " جولدا مائير " ، وكان ذلك الفيلم دعاية سافرة تمجد اليهود .

وفي عام ١٩٨١ عرضت إحدى دور المسارح البريطانية مسرحية عنوانها " القشعريرة " وتدور حول تاجر اسمه " مجد العربي " لا هم له إلا إنفاق الأموال على ملذاته وشبقة وتولعه بفتاة إنجليزية ولعاً يثير الاشمزاز ، كما تعتمد بعض شركات الملابس الداخلية والأحذية أن تضع لفظ الجلالة أو عبارة " لا إله إلا الله " على منتجاتها، وتقوم بعض مجلات الجنس والدور عرض الأزياء بنشر صور فتيات عاريات تحيط بهن قطع تحمل آيات القرآن الكريم أو يقمن بعرض الأزياء مع صوت الأذان .

أما آخر ما شهدته الشاشة من ازدياد للعرب والمسلمين فهو محاولة إظهارهم كمجموعة من المتطرفين والإرهابيين والقتلى وذلك في فلم عنوانه " قواعد الاشتباك " Rules Of Engagement وتدور قصته حول اختطاف سفير أمريكا في اليمن وأسرته وعائلات الدبلوماسيين واحتجازهم كرهائن داخل مبنى السفارة الأمريكية ، ثم قيام مشاة البحرية الأمريكية بعملية إطلاق سراحهم . وتُصوّر مشاهد الفلم المواطنين اليمنيين كبدو متوحشين ومتخلفين لا يتورعون عن الإساءة إلى المدنيين ومهاجمتهم . وقد صاحب عرض هذا الفلم - الذي لا زال يُعرض ونحن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ - حملة إعلامية ضخمة في الصحف والمجلات ، مما جعله يحتل المرتبة الأولى بين الأفلام الأكثر دخلاً في الأسواق الأمريكية. ومن سوء الحظ أن يتواكب عرض هذا الفلم مع قيام "جماعة أبو سياف" في الفلبين باختطاف مجموعة من السياح الغربيين للمساومة عليهم مع الحكومة الفلبينية في شهر مايو عام ٢٠٠٠ ، وعدم إطلاقهم سراح حتى رهينة ألمانية تُعاني من المرض ، مما منح الفلم دعاية مجانية للصورة التي تُحاول الصهيونية رسمها عن العرب والمسلمين.

وللأسف ، فإن بعض المثقفين من العرب والمسلمين قد تأثروا بهذه الدعاية المغرضة والحملة الشرسة ، وحاولوا التنصل من العروبة والإسلام حتى لا يصممهم الغير بالتخلف والرجعية. ونسي هؤلاء أن التنكر لهويتنا وعقيدتنا وعروبتنا ليس هو حل انتشالنا من واقعنا

المؤلم، وأن هذا التنكر هو عامل هدم إضافي وتحطيم مغوي لنا جميعاً . ونسوا أيضاً في غمرة حماسهم أن يفرقوا بين قيم العروبة وتسامح الإسلام وبين الجمود والإرهاب ، واتخذ هؤلاء من قصص تاريخنا المؤلم ، والدول التي قامت تحكم باسمه منذ نشأته أمثلةً يُحاولون إلقاء أخطائها عليه ، متناسين أن هؤلاء حكموا بالسيف ولم يحكموا بالقرآن وصحيح الإسلام ، كما لجأوا إلى الإسرائيليات والأحاديث الموضوعية ليجعلوا منها أدلةً ليُحققوا بها مآربهم . بل إن بعضهم حاول تقليد بعض المجتمعات الغربية في مطالبته إلغاء الدين أو تجميده بصورة أو بأخرى كشرط من شروط اللحاق بالغرب واكتساب القوة ، حسب ظنهم .

ولو تمنع هؤلاء في تجارب الغرب لوجدوا أن تقدمهم لم يعصمهم من الضعف، وأن قوتهم مرهونة برضى إسرائيل أو غضبها، فهذه السويد والدنمارك والنرويج وهولندا أخذت بأسباب التقدم والحضارة ، بل سبقت غيرها في التحلل من الدين المسيحي المنزّل لأسباب دنيوية ودينية كثيرة ، ولأسباب أخرى تتعلّق بالكنيسة وممارساتها في القرون الوسطى ، وصحيح أن تلك الدول المتقدمة ، وربما كانت تنطبق عليها مفاهيم القوة في يوم من الأيام ، ولكن لا يُمكن اعتبارها كذلك اليوم ، حتى بعد أن غيرت مفاهيمها الدينية ، ولو تعرضت إحداها أو كلها لجزء مما نتعرّض له من حرب شعواء استنزفت طاقاتنا وإمكاناتنا البشرية والمادية ، لتحولت تلك الدول إلى مراحل الدرك الأسفل من أوربا ، لا ينفعها تقدمها ولا تحلّها شيئاً .

وهنا مثال حي يدلّ على صحة هذا الرأي ، فقد أخذت النمسا بجميع أسباب التقدم والرقى ، وحبها الله بطبيعة خلابة واستقرار سياسي إلى أن مارس شعبها في أوائل عام ٢٠٠٠ الديمقراطية الغربية ، مثلها في ذلك مثل جيرانها الغربيين ، ولكن نتائج تلك الانتخابات لم تُرض الصهيونية العالمية ، التي رأت في تصويت الشعب النمساوي لحزب الحرية الذي يرأسه يورغ هايدر بنسبة ٣٣% وحصوله بذلك على المرتبة الأولى تحدياً لها ، وهي التي لا تُطبق هايدر وتعتبره عدواً لها . وأراد ذلك الحزب أن يُشارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي ثاني الأحزاب النمساوية الحكم بتشكيل حكومة ائتلافية ، وهو العرف السائد في الدول الديمقراطية الغربية وتقبل نتائجه ، حتى وإن اختلفت مع الحزب الحاكم أو بعض أفرادها . ولكنها نست في هذه المرة مبادئ الديمقراطية التي تُطالب بها الشعوب الأخرى ورفضت التعاون مع أية حكومة يُشكلها هايدر ، بل هددت النمسا بالمقاطعة السياسية والاقتصادية ، والتي كانت سيترتب عليها نتائج سلبية للنمسا تهبط بها إلى مستويات من الضعف والوهن كنتك التي نُعاني منها . وحاول هايدر تهدئة مخاوف الحركة الصهيونية والاعتذار عن عبارات

تفوّه بها أثناء حملاته الانتخابية ، وفُسِّرت بأنها مُعادية لليهود ، ولكنه لم يفلح لأن سياستها هي الصرامة في معاملة الزعماء والدول التي لا ترضخ لأوامرها أو تحيد عنها ، أو يجرو زعماؤها على التلفظ بما يُمكن تفسيره ماساً باليهود دون غيرهم من البشر ، فلم يجد هايدر بُدأً من التنازل عن القبول بمنصب رئيس الوزراء ، ولم يدخل الوزارة حتى كعضو من أعضائها، وانتهى به الأمر إلى الاستقالة من رئاسة الحزب. (*) فهل نفع النمسا وغيرها مظهر القوة الخارجي ، وهل نفعها تقدمها الحضاري والصناعي، وهل كان الدين سبب ذلك الفشل في الاختبار الذي عانت منه النمسا لفترة وجيزة وكادت أن تفقد أسباب قوتها ، أم هو الضغط الصهيوني ؟ .

ومثال آخر من أمثلة الضغط الصهيوني هو زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لإسرائيل في شهر مارس عام ٢٠٠٠ بمناسبة الذكرى الألفية الثانية لولادة السيد المسيح عليه السلام ، والتي كان من المفروض بها أن تكون زيارة روحية سبقها اعتذار من الكنيسة الكاثوليكية لكل من وقع عليه حيف أو ظلم باسمها ، في إشارة إلى استغلال الدين المسيحي لقهْر الناس واستعبادهم وسفك دمائهم . ولكن ذلك لم يرق إلى الاعتذار المطلوب من البابا الذي كانت الحركة الصهيونية تنشده، فمارست الضغوط عليه بأساليبها المتعددة حتى نالت ، كالعادة ، ما تُريد . (*)

أما الظلم الذي وقع على اليهود أيام النازية ، فهو ظلم يتعاطف فيه المسلمون والمسيحيون مع اليهود، وهو ظلم ناتج من عداة هتلر والنازيين لجميع الأعراق ، وهو لم يُعاد اليهود لأنه مسيحي، ولم يرتكب عدوانه باسم المسيحية ، ولكنه كان علمانياً استوحى أفكاره من تفوق الجنس الآري على كافة الأجناس ، وهو ما تُعارضه الأديان ، وكان كرهه لليهود على وجه الخصوص سياسياً لا دينياً بسبب اعتقاده أن لليهود دوراً كبيراً في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وأنهم كانوا يعملون على تفتيتها وتدميرها .

ومثال آخر يُوضح تغلغل الحركات الصهيونية في المجتمع الأمريكي ، ومدى قدرتها على الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لدرجة أن المجتمع السياسي الأمريكي يسعى بكل وسيلة لإرضاء تلك الحركات الصهيونية في كل خطوة يخطوها ، إما عن اقتناع أو عدم اقتناع ، فقد نُشرت دراسة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ تتضمن وثيقةً أمريكيةً خطيرةً حول الشرق الأوسط خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، خلُصت إليها لجنة استشارية فيدرالية تُعرف باسم " لجنة هارت - رودمان " ، للبحث في كيفية استعداد الولايات المتحدة للتعامل

مع التحديات التي تُواجه أمنها القومي في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. (*) ومن المعروف أن الحركات الصهيونية تسعى بين الفينة والأخرى للضغط من أجل إنشاء مثل هذه اللجان التي غالباً ما تصب نتائجها في صالح إسرائيل ، خاصةً في مواسم الانتخابات ، وفيما يلي تلخيص لبعض نتائج هذه الدراسات :

تعرف الدراسة المنطقة موضوع الدراسة بأنها المنطقة العظمى للشرق الأدنى لتشمل في تلك الدراسة العالم العربي وإسرائيل وتركيا وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز وشبه القارة الهندية حتى تجمع في دراسة واحدة أكبر عدد من التحديات والتناقضات والمشاكل لتُدلل على عدم استقرار تلك المنطقة وتخلّفها، ولتصل بعد ذلك إلى النتيجة التي تُرضي جماعات الضغط الصهيونية في إسرائيل وخارجها من خلال إبرازها أن تلك التحديات تُواجه أمريكا بالدرجة الأولى، فتصل تلك الدراسة إلى ما يلي :

١ - تعج هذه المنطقة بالخلافات العرقية والدينية بخلاف الأكراد والأتراك ، والأرمن والأذربيجانيين وتتوقع نشوب حروب بين إيران وأفغانستان وبين الهند وباكستان وبين الهند والصين وبين تركيا وسوريا وبين روسيا وكازاخستان وبين أرمينيا وأذربيجان وبين أوزبكستان وقرقيزستان ، إضافة إلى صراع المياه بين مصر والسودان وتنتهي إلى أن إسرائيل ستظل مهددة بهجوم صاروخي يشنه عليها تحالف سوري عراقي، وأن الولايات المتحدة ستدخل كطرف في هذه الحرب لصالح إسرائيل .

٢ - تتوقع الدراسة تغييرات سياسية وثورات تُطيح ببعض أنظمة الحكم في هذه الدول لتحل محلها أنظمة حكم مناهضة لأمريكا ، وأن المصالح الأمريكية ستتأثر في المستقبل حتى مع الدول ذات العلاقة الوطيدة معها، وتخشى تلك الدراسة من سباق التسلح في هذه المنطقة إلا من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية .

٣ - تعيب الدراسة على العرب والمسلمين تمسكهم بالدين والتقاليد العائلية كبديل للعولمة ، وتُقر بقدرة الدين الإسلامي على امتصاص العولمة ، وتُقر كذلك بعدم وجود قوة مقبولة قادرة على إحداث عملية التوافق الاجتماعي في تلك المنطقة إلا قوة الإسلام ، وأنه لا يوجد للعلمانية المرتبطة بالغرب أي صدق في هذه البلدان، وتُشير إلى فشل الأحزاب العلمانية السياسية في تشكيل زعامة سياسية مقبولة ، خاصة وإن تلك المجتمعات تسعى للتوفيق بين العلم والدين .

٤- تُدين هذه الدراسة نظم الحكم في تلك المنطقة باستثناء إسرائيل وتركيا والهند وتدعو الولايات المتحدة على تنشيط رأس المال الهندي وإلى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل التي ستتمكن من جذب رؤوس بسبب غناها بالثروة البشرية وإمامها بآخر تطورات ثورة المعلومات .

٥- تشير الدراسة إلى إنشاء بنك في الشرق الأوسط لسد النقص في البترول في حالة استخدامه كسلاح ضد الغرب كما حدث عام ١٩٧٣ ، وإمكانية إنشاء منظومة اقتصادية تُشارك فيها إلى جانب إسرائيل كل من الهند وتركيا ومصر والأردن وأذربيجان وكازاخستان والمملكة العربية السعودية وإيران .

٦- توحى الدراسة بإمكانية تنصل مصر من اتفاقية كامب ديفيد وتُشدد على ضرورة تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل .

هذا ملخص موجز لنتائج الدراسة التي ترى أن إسرائيل التي اغتصبت الأراضي العربية وشردت الأهالي العزل وشتت الحروب دولةً ديمقراطية ، وأن تركيا التي تُعاني من مشاكل مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب اتهام تلك الدول لها باختراق سجل حقوق الإنسان وإلغاء نتائج الانتخابات الديمقراطية دولةً ديمقراطية ، وأن أي نظام حكم في الهند يكون سيفاً مسلطاً على رقاب المسلمين في شبه القارة الهندية ، ومتعاوناً مع إسرائيل نظام ديمقراطي ، حتى مع سجلها الحافل بالانتهاكات للقرارات الدولية في منطقة كشمير الإسلامية . فهل هناك نفوذ أكبر من ذلك ؟ (*).

وإذا ما ألقينا نظرةً على المجتمع الإسرائيلي فسنجد أن من يُعارض الفكر الصهيوني المتشدد ، أو يتراجع عن فإنه يكون عرضةً للنبذ والاضطهاد ، بل للاغتيال كما هو الحال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين الذي اغتيل في تل أبيب بتحريض من المتطرفين وعلى رأسهم نتانيا هو الذي كوفئ على ذلك باختياره رئيساً للوزراء في الانتخابات التي جرت بعد اغتيال رابين .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحملة الصهيونية للنيل من العرب والمسلمين في كل ما يُبث ويُنشر ، فإنه مما يحز في نفس المرء أن يُواصل أبناء العرب والمسلمين جلد أنفسهم ليل نهار عبر الوسائل الإعلامية المختلفة ، وكل منهم يدعي الكمال لنفسه والنقص في أخيه ، بينما يصل الإحباط بآخرين إلى درجة القسوة غير الموضوعية ، غير مراعين أن كم المؤامرات والدسائس والأزمات والحروب التي تعرضت لها أوطانهم كبير جداً منذ أمد غير

قصير ، وأن ما تم هدمه لا يمكن أن يُبنى من جديد إلا بإرادة شاملة ووعي كامل يُشارك فيه الكبير والصغير والحكام والمحكومين على حد سواء ، فخرج الأمة العربية والإسلامية من أزماتها يحتاج إلى عزيمة ومراجعة نفسٍ وليس إلى صراخ وعويل وتجزئة وتشطير وتبادل الاتهامات والمزيد من الفرقة والانقسامات .

يقول الشاعر :

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا
ونهجو ذا الزمان بغير ذنب ولو نطق الزمان لنا هجانا
وليس الذنب يأكل لحم ذنب ويأكل بعضنا بعضاً عيانا

هذه هي مواطن القوة والضعف ، والواقع المفروض الذي يحتاج إلى تفكير عميق للتخلص من تبعاته ، والذي حاول كثيرون من المجتهدين المخلصين أن يخرجوا منه، في الوقت الذي تسلل فيه مدسوسون إلى مواقع الاجتهاد السياسي والثقافي والاقتصادي والإعلامي ، وارتدوا أقنعة مختلفة ، ودُعِموا بالمال والدعاية والسطوة السياسية لإجهاض هذا الاجتهاد المُخلص ، أو لتوجيهه إلى حيث يُراد لهم أن يوجهوه . إن هدف الصهيونية هو السيطرة على العالم أجمع ، والتركيز بصفة خاصة على الأمة العربية والإسلامية ، وهو الأمر الذي سبقت الإشارة إليه عن اجتماعات مدينة بازل عام ١٨٩٧ في سويسرا والاجتماعات التي سبقتها وأُعقبته، والذي قرروا فيه إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

ولكي نقف على كل ذلك فلنتفحص بعض ما جاء في مؤتمرهم ، والذي حرص المجتمعون فيه على كتمان خطتهم إلى أن قامت جاسوسة فرنسية تعمل لصالح روسيا القيصرية بمصادقة أحد الخامات المجتمعين وتمكنت من اختلاس بعض وثائق ذلك المؤتمر الصهيوني ، ونقلتها إلى " اليكس نيقولا نيفيتش " كبير جماعة أعيان روسيا الشرقية آنذاك، لتضح جوانب من مخطط صهيوني كبير سنحاول إيراد جزء منه : (*)

١- ضرورة العمل بسرية وتحريك الأمور عن طريق المحافل الماسونية والمنظمات السرية إلى أن يشتد ساعد الدولة الصهيونية المزمع إقامتها على أنقاض دول العالم واستعباد شعوبها فيقولون " والماسونية الأممية ، (الغويم) أي غير اليهود ، تخدمنا خدمة عمياء ، بأن تكون ستاراً لنا نحتجب من ورائه نحن وأغراضنا وصور خططنا ، لكن مخططنا المعد للعمل مع التنفيذ ، يبقى هذا كله على طبيعته كما يبقى المكان الذي يوجد

فيه ، سرّاً عميقاً لا يطلع عليه أحد " . ويقولون أيضاً " وفي خلال الوقت الذي ينقضي من الآن إلى أن نقيم مملكتنا ، سنسلك الطريقة المخالفة لهذا : فإننا سنخلق ونكثر من المحافل الماسونية الحرة في جميع بلدان العالم ، لتمتص إلى جوفها الذي يمكن أن يغدوا من ذوي النباهة والشأن ، أو هم هكذا في حاضر حالهم ، في تعاطي الشؤون العامة . وفي هذه المحافل نجد ما نريد من مكامن التجسس الرئيسية وأسباب نشر نفوذها . وهذه المحافل سنضعها تحت إدارة مركزية معروفة لنا وحدنا ... وفي هذه المحافل ، نُحکم ربط العقدة التي تضم إنشوتها جميع العناصر الثورية والليبرالية . وهذه العناصر آتية من مختلف طبقات المجتمع ... وأما أولئك الأفراد من طبقة المجتمع ، الذين يُسارعون طوعاً من تلقاء أنفسهم للانتماء إلى الجمعيات السرية ، فهم القوم الذين يعيشون بمقاييس ضئيلة على قدر أفهامهم ... فهؤلاء على الجملة والغالب خفاف العقول ، ولا نجد صعوبة في معاملتهم واستعمالهم عند الاقتضاء ... وشأنهم المعتاد أن يُبادروا إلى إظهار الاعتداد بالنفس والتباهي والزهو بآرائهم الخاصة وانغماسهم في مصالحهم الفردية ... والحافز في انتمائهم إلى المحافل هو عادة حب الاستطلاع ودافع الفضول ... وفصيل ثالث منهم أمنيته أن يقف فيتكلم في الجمهور ليستمعوا إليه ... ونحن في هذا على غاية الجود والكرم . والسبب الذي من أجله أننا نمن عليهم بهذا النجاح والاستحسان هو أن نسخرهم ونستغلهم من ناحية غرورهم المطبق .

٢- البدء بالسيطرة على الدول الأوروبية ثم الانتقال إلى غيرها ، ووسيلة ذلك إفساد العلاقة بين الحكام والشعب ، وتشجيع الحكام كي يكونوا مستبدين في الوقت الذي يحركون فيه الشعب للثورة عليهم ، وكذلك إحداث فوضى في الدول عن طريق السيطرة على الحكام وعلى المعارضة في نفس الوقت . يقولون " ... فقد حركنا جميع قوى المعارضة في مختلف جبهاتها ليقوم هذا في وجه ذلك ، ونفخنا في كل منهم الروح الذي تهزه ، فانطلقوا بنزعاتهم الليبرالية نحو الاستقلال ... لقد جارينا كل فريق وما يهوى ، وسلحنا جميع الأحزاب ، وجعلنا الوصول إلى السلطة الغرض المقدس فوق كل شيء ... واتخذ طلاب الوصول ، وهم أكثر من أن يُحصوا ، من قاعات البرلمانات والمجالس الإدارية العليا ، ساحات ومناير للخطابة الرخيصة ، وكثر الصحفيون المحترفون وأصحاب الأقلام الذين يعيشون على حرفة التحرش والوقية ... " .

٣- استغلال مبادئ الحرية والعدل والمساواة لإحداث أكبر قدر من الفوضى واضطراب الأفكار . يقولون : " ... في الزمن الماضي ، كنا نحن أول من نادى في جماهير الشعب

بكلمات الحرية والعدل والمساواة ، وهي كلمات لم يزل يُرددّها اليوم من هم أشبهه بالببغاوات ... لم يستطيعوا أن يفهموا شيئاً من معاني هذه الألفاظ التي يُنادون بها ... ولا أن يلاحظوا ما بين بعضها بعضاً من تناقض وتضارب ، ولا أن يتنبّهوا إلى أن ليس في أصل الطبيعة مساواة ، ولا يُمكن أن تكون هناك حرية ، إذ الطبيعة نفسها صنعت الفروق في الأذهان والأخلاق والكفايات ، وجعلت هذه الفروق ثابتة كتبات الخضوع لها في سننها ونواميسها ... وكانت كلمة حرية _ عدالة _ مساواة أن اجتذبت إلى صفوفنا على يد دُعائنا وعمالنا المسخرين من لا يُحسبهم عدُّ من الذين رفعوا راياتنا بالهتاف، وكانت هذه الكلمات دائماً السوس الذي ينخر في رفاهية الغويميم (غير اليهود) ويقتلع الراحة والأمن من ربوعهم ويذهب بالهدوء ويسلبهم روح التضامن ... وكان من شأن المعنى المجرد لكلمة الحرية أن أقتننا الدهماء في جميع البلدان أن حكوماتهم ما هي إلا حارس الشعب ، والشعب هو صاحب القضية ، فالحارس يُمكن تغييره وتبديله كقفاز قديم نُبذ وجيء بجديد ... وإنما هذا التمكن ، تمكن تبديل ممثلي الشعب هو الذي جعلهم طوع أمرنا وأعطانا سلطة تسخيرهم ... فكلمة حرية تجر الجماعات إلى مقاتلة كل قوة وسلطة ، حتى أنها لتقاتل الله وتقاوم سننه في الطبيعة . ولهذا السبب نحن متى ما أقمنا ملكنا ، سنمحو هذه الكلمة من معجم الحياة ، لأنها توحى بمبدأ القوة الغاشمة التي تجعل الدهماء عطاشاً إلى الدماء كالحیوانات .

٤- السيطرة على اقتصاد العالم من خلال القدرة المالية وتنوع الاستثمار والسيطرة على البنوك ... يقولون : " سنشرع دون تأخير في إنشاء أجهزة احتكارية ضخمة ، وحشد الثورات وتجميع الأموال لكي يكون كل ذلك محصوراً بأيدينا ، وقد أمسى قوة مرهوبة وفي الوقت نفسه تكون هذه القوة هي المسيطرة على المتوافر من ثروات الغويميم (غير اليهود) وهذه موقوفة حياتها على قوتنا إلى حد أن تلك الثروات ستتهبط إلى القاع جارة وراءها أرصدتهم في اليوم الذي نُحدده لإنزال ضربتنا السياسية القاصمة ... فيجب علينا في هذا الوقت نفسه أن نكون أصحاب الهيمنة على أوسع نطاق ممكن، على التجارة والصناعة ، وبصورة خاصة على أسواق المضاربات ، إذ المضاربات هي الأداة التي تهب في وجه الصناعة فتشلّها ... فإذا جرى الأمر على ما نُخطط ، وانتهى إلى غاياته انسأقت إلى أيدينا أموال العالم ، فخرزناها نحن وحدنا ثم نحول غير اليهود جميعاً إلى وضع الصعاليك الكادحين ، وإذا بهم يجثون أمامنا صاغرين " . ويتحدثون عن أحداث هزات اقتصادية في العالم دون أن تمس تلك الهزات أموالهم فيقولون : " ...

وهذه الكراهية (بين أفراد الشعب) ستبلغ أمداً أبعد إذا ما هبت عليها رياح أزمة اقتصادية تجمد التعامل في البورصات ، وتشل عجلات الصناعة ، وإننا بالوسائل السرية التي في أيدينا ، سنخلق أزمة اقتصادية عالمية لا قبل لأحد باحتمالها ، فتقذف بالجموع من رعاك العمال في الشوارع ، ويقع هذا في كل بلد أوربي في وقت واحد . وهذه الجموع ستنتقل لسفك الدماء ، وهي دماء الطبقة التي يكرها العمال من المهد ، وتنتقل الأيدي في نهب الأموال وبيبلغ العبث أقصى مدى له . أما أموالنا نحن فلن يمسهما العمال لأننا نكون على دراية بتحركاتهم وسكناتهم ، فإذا ما حاولوا أن يتوجهوا نحونا ، عرفنا كيف نصدهم ونحمي جهتنا من عدوانهم .

٥- العمل على هدم الدين وزعزعة الإيمان بالله وتحويل أذهان الشعوب بدل ذلك إلى الأمور المادية والمكسب اليومي واللهو . والعمل كذلك على إسقاط هيبة رجال الدين والاستهزاء بهم ، ونشر المفسد والإدمان على الخمر ، واعتناق العقائد المنحرفة ، والعمل على هدم كيان الأسرة عند غير اليهود .. يقولون : " ... من المحتم علينا أن ننسف الدين كله ، لنمزق المبدأ القائل في أذهان غير اليهود بأن هناك إلهاً رباً وروحاً ونضع موضع ذلك الأرقام الحسابية والحاجات المادية ... ولكي تبقى الجماهير في ضلال ، لا تدري ما وراءها وأمامها ، ولا ما يُراد بها ، فإننا سنعمل على زيادة صرف أذهانها بإنشاء وسائل ترفيحية ومسليات ولهو وكل ما به غداء لمذاتها وشهواتها ... سنُعنى بنشر الوسائل المغرية بالترف وعبادة الأناقة بين الغوييم (غير اليهود) ونشوقهم إلى ذلك ونُزين لهم المذات والأطاييب ... والدور الذي يلعبه الليبراليون والطوباويون ، حملة الأحلام الخيالية ، يكون قد استنفذ غرضه عندما تقوم حكومتنا . وريثما تظهر حكومتنا ويبرز كيانها ، فإعمال هؤلاء تبقى مفيدة لنا ، ونحن نمدهم بما يوجه عقولهم إلى انتحال كل تافه من العقائد يرونه جديداً ، مطلوباً ومقبولاً . ألسنا نحن الذين نجحنا في توجيه عقولهم الرخيصة نحو التضليل والتعمية حتى باتوا ولا ترى فيهم واحداً قادراً على التمييز ... وقد سبق لنا فيما مضى من الوقت أن بذلنا جهداً لإسقاط هيبة رجال الدين عند الغوييم (غير اليهود) وقصدنا بذلك أن نُفسد عليهم رسالتهم في الأرض ، وهي الرسالة التي يُحتمل أنها لا تزال بنفوذها عقبة كأداء في طريقنا . ولا نرى هذا النفوذ في الوقت الحاضر إلا في تناقص يوماً بعد يوم .. ، وبتنا الآن لا يفصلنا عن رؤية الدين المسيحي قد انهار انهياراً تاماً سوى بضع سنين . أما ما يتعلق بالأديان الأخرى فالصعوبة التي سنُلاقها في تعاملنا معها ، ستكون أقل ، ولكن من السابق لأوانه أن نتكلم عن هذا الآن

(*) وسُنْضِيقُ على رجال الدين لنجعل نفوذهم ينكمش ويتراجع إلى الوراء ... ينبغي أن تستمر صحافتنا المعاصرة في شن حملات النقد اللاذع على الدول وعلى أعمالها وعلى الأديان وسنركز على ضعف غير اليهود وعجزهم ، وينبغي أن تكون لهجة الحملات بالغة العنف وخارجة عن آداب الخطاب لإضعاف الهيبة وتهميشها ... وإنما بإشرابنا الجمهور نزعة الاعتداد بالنفس نكون قد فككنا رابطة الأسرة وأذنا ما لها من قيم ثقافية ، وأزحنا من الطريق الأفراد الذين ينشقون عن الجماعة المدعنة لنا ، وحتى إن عنَّ لهم ذلك ، فالدهماء الذين أصبحوا في صفنا سيقومون على أولئك المنشقين ليُخرسوهم ، وهؤلاء الدهماء اعتادوا أن يصغوا لنا وحدنا لأننا نُكافئهم على الطاعة والإصغاء .. انظروا إلى الحيوانات المدمنة على المسكر ، تدور مترنحة تُريد المزيد منه . وهذا لا يليق بنا ولا يجب علينا أن نفعل ذلك ، فشعوب الغوييم (غير اليهود) قد رتحتها الخمرة ، وشبابهم قد استولت عليهم البلادة نتيجة ذلك ... وقد ازدادوا إغراءً بأوضاعهم هذه على يد المهياين من جهتنا للدفع بهم في هذا الاتجاه كالمعلمين المنتدبين للتعليم الخاص والخدم والمربيات والموظفين ، وكالنساء منا في المقاصف وأماكن اللهو والمذات التي يرتادها غير اليهود ، وما يُسمى بمجتمع السيدات أو المجتمع النسائي .

٦- السيطرة على الصحافة ووسائل الإعلام ووكالات الأنباء ودور النشر والطباعة ، والعمل على صناعة الأخبار وترويجها للتأثير على الرأي العام وعلى الشعوب ، ولتبني جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعارضة من ثورية وفوضوية وإرستقراطية وغيرها ... يقولون : " ... والمتعين عمله على الصحف التي في قبضتنا أن تُواصل المطالبة بالحاجات التي يُفترض أنها ضرورية وحيوية للشعب وأن تبسط شكاواهم ، وأن تُثير النقمة وتخلق أسبابها . إن دول الغوييم (غير اليهود) لم تعرف بعد كيف تستغل هذه الآلة ، فاستولينا عليها نحن ، وبوساطتها لننا القوة التي تُحرك وتؤثر ، وبقينا وراء الستار ، فمرحى للصحف وكفنا مليء بالذهب ... أما قيمة المعارف في الوقت الحاضر ، وما أعطيناه من إرشاد لتوجيهها ، فيتضح في أن الشعب الذي يُصدق كل ما تقع عليه عينه في الصحف والكتب يكره أي وضع يراه كراهية عمياء ... وعلينا أن نُعنى بتوجيه التعليم في مدارسهم توجيهاً دقيقاً ... لن يكون هناك معنى لتخلصنا من حملات الصحف علينا مع بقائنا هدفاً للنشرات والكتب ، ولذلك سنهتم بكل مادة تتعلق بالنشر والطبع ... لن يكون بوسع أحد مهما ظن أن يجرؤ على انتقادنا ، وستكون حجتنا في وقف النشر أن في ذلك إساءة إلى الرأي العام دون مبرر ، مع ملاحظة أن هناك صحفاً مستترة نحن

أنشأناها سراً ، وإذا ما حملت علينا أو انتقدتنا فإنما هي تفعل ذلك في موضوعات نكون نحن قررنا قيامها بذلك ... وجميع الصحف التي تشرب من ماننا ستكون متعددة النزعات ، من إرستقراطية إلى جمهورية إلى ثورية وحتى فوضوية .. فتلك الأيدي تُرشد الرأي العام إلى ما نُريد ، لأن المريض الثائر النفس يفقد توازن الفكر ويميل إلى قبول نصيحة تعمل على تسكينه والتخفيف عنه ، وأولئك المجانين الذين يظنون أنهم على حق في ترديد ما قالتهم جريدتهم الناطقة بلسان معسكرهم ، يكونون في الواقع يرددون مقالتنا نحن .. ويظنون عبثاً أنهم يتعلقون بما هو لهم ، ولكن الرأية التي يُدافعون عنها ويقفون تحتها هي رأيتنا مرفوعةً فوق رؤوسهم ... إن الشعب إنما يعيش على الآراء ويهتدي بها ، ويرتضع هذه الآراء عن طريق التعليم ، ونحن .. سنمحو القديم إلى آخره وسنحصر زمام التعليم بأيدينا ، فلا يبقى خيط من خيوط الفكر المستقل إلا وطره بيدنا .

هذه هي بعض الأفكار والمؤامرات التي استهدفت العالم على وجه العموم ، واستهدفتنا على وجه الخصوص ، وضيقت علينا الخيارات ، فغدونا غير قادرين على النهوض من واقعا المؤلم حتى وإن جدّ المخلصون واجتهدوا . ويُحدث المرء نفسه أحياناً ألا يُمكن أن يظهر من بين اليهود ، وفي إسرائيل على وجه الخصوص تيار يُراجع الأحداث ويرى بعين فاحصة أن إنشاء مملكة دكتاتورية ملكها مستبد وشعبها من اليهود وباقي شعوب العالم عبيد لهم ، أمر غير طبيعي وأن المُضي في هذا المشروع سيُدمر العالم بما فيهم اليهود أنفسهم ؟ .

والجواب هو نعم ، ففي اجتماعات بازل في سويسرا انقسم المجتمعون في بداية الأمر إلى فريقين ، فريق اندماجي جنح إلى التدرج في تنفيذ المخطط الصهيوني عن طريق الاندماج في المجتمعات والبدء بأرض خالية من السكان لتنفيذ ما يُريدون تنفيذه ، وفريق آخر اقتحامي يرى عكس ذلك ، ويُصر على أن لغة العنف والاقتحام والاستيلاء على فلسطين بالقوة وجعلها أرضاً لهم لينطلقوا منها في إنشاء مملكتهم هو الأسلوب الأمثل . ولكن الغلبة كانت منذ ذلك اليوم هي من نصيب الفريق الاقتحامي .

وحرصاً على الموضوعية في الطرح ، فلا بد من ذكر أن هناك أصواتاً يهوديةً هامسةً أو مُجاهرة ، سياسية أو دينية ، مستقلة أو منتمية ، ظهرت في المجتمع الإسرائيلي وخارجه ، تدعوا إلى مُراجعة الأمور ، وإن كانت تلك الأصوات المعبرة عن رفض هذا المنهج الصهيوني المتطرف لا تزال ضعيفة وحيية ، وبعضها يخشى النبذ الاجتماعي .

فقد برز بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم ممن جاهرُوا بمناهضتهم لذلك الفكر الصهيوني مثل عالم الكيمياء " إسرائيل شاحاك " الذي كتب كتاباً عنوانه " التاريخ اليهودي والدين اليهودي " منتقداً فيه الروايات الرسمية لتاريخ إسرائيل القديم والحديث ، ولكنه جوبه برفض المجتمع الإسرائيلي له ولزميله عالم النفس الإسرائيلي " بيني بيت هلاهي " الذي يعتقد بصحة آرائه. يقول " شاحاك " في هذا الصدد : " إن ما هو ثابت أن الصهيونية نجحت على المستوى السياسي في إقامة دولة إسرائيل ، ولكنها بدأت تثبت فشلها في ما يتعلق بمواكبة التحولات التالية ، وتحديداً المرحلة الراهنة ، مرحلة ما بعد الأيديولوجيات ، ومرحلة الانفتاح الفكري والسياسي ومغادرة الغيتو اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً " .

وفي السبعينات من القرن العشرين ، قام باحثون في جامعة حيفا بمراجعة تاريخ اليهود وتوصلوا إلى أن الإعلام والتعليم الموجه أثرا في اليهودي تأثيراً كبيراً ، واتهموا المدرسة التاريخية القديمة باستخدام مناهج تتوافق مع الخطاب الصهيوني حول مسألة الأرض والشعب اليهودي ، ثم بدأ تمحيص الفكر الصهيوني ونقده يجد متنفساً له بشكل رسمي محدود حينما قامت الحكومة الإسرائيلية بتكليف لجنة مؤلفة من المؤرخين وعلماء الاجتماع اليهود لكتابة التاريخ وتعليمه ، فعمل أولئك على دحض التفكير التقليدي ، وعملوا على ابتداء تيار متحرر من القيم الصهيونية وثوابتها غير المنطقية وغير الواقعية في مجالي التاريخ وعلم الاجتماع ، ولكنهم عجزوا عن إعادة بناءه أو تقديم بديل معقول له .

فعالم الاجتماع الإسرائيلي " باروخ كيمرلنغ " يرى أن تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية ديمقراطية تعريف مناف للواقع . فهي ليست دولة يهودية ولا هي دولة ديمقراطية ، ويُفسر ذلك من خلال ثلاث نقاط : الأولى هي اعتبار أن قوانين هذه الدولة تخضع لتفسيرات التيار الديني المتشدد وهو ما يجعلها دولة ثيوقراطية تتبنى مبادئ تيار ديني واحد ولا تُمثل كل التيارات اليهودية ، وأن إسرائيل لا تعترف بمواطنيها اليهود غير المتدينين ، وبالتالي فهي دولة غير ديمقراطية ، والنقطة الثانية أن هناك تمييزاً قانونياً راسخاً ضد الأقليات غير اليهودية . والنقطة الثالثة هي فرض احتلال مستمر منذ أكثر من جيل على أكثر من مليوني إنسان وهم الفلسطينيون ، مما يجعل ديمقراطية إسرائيل شبيهة بديمقراطية أثينا في العصر اليوناني التي قسمت سكانها إلى مواطنين وعبيد .

ويقول " شلومي صاند " : " إن عهد ما بعد الصهيونية أي المرور من دولة دينية إلى دولة علمانية لا يُمكن أن يحدث لوحده ، بل سيكون في أعقاب معركة شرسة بين الصهيونية التي تدعي أن إسرائيل دولة يهودية ملك لجميع يهود العالم ، وبين المفهوم العلماني للأمة الذي يقول إن الدولة ملك ساكنيها داخل حدودها " . ويُضيف قائلاً : " إن زميلي المؤرخ العربي الذي يعمل في الجامعة نفسها التي أعمل بها أقرب لي من مثقف يهودي باريسي " .

وعلى الرغم من عدم قوة هذا التيار إلا أنه بدء يفتح ثغرةً في التاريخ الصهيوني ، وقد هزّت الدراسات التاريخية التي قام بها هؤلاء الباحثون الإيمان المطلق بالحقائق التاريخية الصهيونية ، فعلى حين ترى الرواية الرسمية الصهيونية أن حرب ١٩٤٨ كانت بمثابة إعادة ولادة الشعب اليهودي ، وكان دور المؤرخ الصهيوني يقتصر على إعادة تشكيل ما يسميه بمعجزة الحركة الوطنية وصحوتها التي بدأت في عام ١٨٨٠ وانتهت عام ١٩٤٨ ، وسرد ملاحم البطولات الصهيونية - حسب رأيهم - بحيث أصبحت حقائق مطلقة في أذهان اليهود ، نرى مؤرخين مرموقين يُفندون مثل تلك المزاعم، ومنهم " توم سيجيف " الذي سخر في كتابه " المليون السابع " من هذه الرواية الرسمية الإسرائيلية بشأن حرب ١٩٤٨ التي تم فيها تجاهل مأساة الفلسطينيين وتغييبهم ، وإهمال مأساتهم ، وتصوير الحركة الصهيونية وكأنها أقلية نجت من المحرقة النازية لتخوض حرباً وهمية وصفوها بحرب التحرير ضد المستعمر الإنجليزي من جهة ، وضد الأغلبية العربية من جهة أخرى . ويتعرض بالنقد كذلك لفكرة الانتصار في عام ١٩٤٨ وتصويره بالمعجزة التي تحققت بفضل عبقرية " ديفيد بن غوريون " وبطولة الجنود على أرض المعركة ، في الوقت الذي تُصور الرواية الرسمية الفلسطينيين وكأنهم هربوا من ميدان المعركة دون قتال ، ويتساءل المنتقدون : أين البطولة إذن إذا كان الفلسطينيون قد هربوا من ميدان المعركة ؟ ، ويذهب " سيجيف " إلى التنديد بجرائم الحرب التي ارتكبتها اليهود عام ١٩٤٨ ضد العرب .

ومن الجدير بالذكر أن بعض البحوث الاجتماعية الجديدة في إسرائيل ، التي يقودها علماء اجتماع إسرائيليون من أمثال " غيرشون شافير " و " شلومو سويرسكي " و " سامي سموحا " تُركز على تاريخ الصهيونية من منظور استعماري ، بل إن بعض المفكرين يُعلن صراحةً بمعاداته للصهيونية والتنديد بها ، ولكن هذه الأبحاث لا زالت في بداية طريقها لتلمس الحقيقة ، خاصةً وأن بعض روادها يُحاولون تجنب نقد المجتمع الإسرائيلي لهم ،

فيقولون بأن المشروع الصهيوني سيكتمل بنقد الصهيونية وتصحيح أخطائها إزاء الشعب الفلسطيني .

والخلاصة الأولى التي تستحق الوقوف عند نتائجها ، بعد استعراضنا لبعض الاجتهادات لتجاوز هذا الواقع المفروض على العالم وعلينا ، هي أن الأمر يسير سيراً ونيذاً نحو تفهم أعمق لمجريات الأمور ، وإن إحقاق الحق قد يأتي في يوم من الأيام ، ولكنه يوم يبدو أنه سيأتي متأخراً ، بعد تثبيت واقع مفروض يصعب تغيير نتائجه فيما بعد .

أما الخلاصة الثانية فهي أن العامل المهم الذي كان يقف وراء كل نجاح ، سواء للصهيونية أو غيرها ، هو عامل الاقتصاد ورأس المال ، الذي يلعب دوراً طاعياً في اكتساب القوة ، فبوساطته استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تركيع الاتحاد السوفيتي ودفع الصين لتغيير سياستها ، وهما القطبان الكبيران اللذان كانا يُنافسانهم على تسنّم بعض مواقع القوة بمفهومها العام ، وهو الذي تُحرك به الصهيونية العالم أجمع .

أما نحن فلدينا رأس المال ، ولدينا العقول الاقتصادية الفذة ، ولدينا شركات ومؤسسات فردية قادرة على المنافسة التجارية . وتستطيع تلك العقول أن تُقدم خدمة جلييلة لأمتها ، بل للعالم أجمع ، خاصةً وأنها عقول تمرنت على تقدير خطوات الربح والخسارة ، وتُدرك ما للوقت من أهمية في تحقيق المآرب ، وأن تضيقه وهدره في مباحكات كلامية وخطب بلاغية ودغدغة للعواطف يعني الفشل الذريع . ولا ينقص تلك العقول إلا الاجتماع النابع من الإخلاص في القول والعمل لمراجعة المواقف والتعاون فيما بينها لرسم سياسةً قريبة وبعيدة المدى لإنقاذنا مما نحن فيه .

لقد حبا الله أولئك النفر من المقتدرين الناجحين بالمال الوفير الذي يُغنيهم عن ذل الحاجة إلى الغير ، وبلغ بعضهم من العمر ما يجعلهم يُفكرون بأخراهم إلى جانب تفكيرهم بدياهم ، ولا يحول بينهم وبين العمل المنظم المستمر الذي يُمكنهم من تبادل المصالح فيما بينهم ومع غيرهم للنهوض بنا من كبوتنا ، التي طال أمدها ، إلا التوكل على الله ثم الاستعانة بذوي الفكر والرأي والعلم ممن يثقون باخلاصهم وحسن نواياهم ، مُدركين أن من أهم أسباب تخلفنا هو اتباعنا للأساليب غير العلمية وغير الموضوعية في حل قضايانا ، وأن الدخول في نقاشات بيزينطية أو الاكتفاء بالحلول السطحية أو المهارات الإعلامية لن يُجدينا فتيلاً ، ونائين بأنفسهم عن التطلع إلى الزعامة والشهرة والسطوة السياسية التي تشغلهم عن هدفهم الأسمى ، لأن الزعامة السياسية ، بحد ذاتها ، عبء يحمله قادة الدول المخلصون يواجهون

به مستجدات دولية ، ويرثون بتسلمه تبعات محلية وإقليمية تُجبرهم على الاقتناع بما هو
كانن وليس التطلع إلى ما ينبغي أن يكون ، وأن أي خطأ في حساباتهم قد يُعرض دولهم
وشعوبهم إلى نتائج غير محمودة .

أما بعض رجال الأعمال والأثرياء ، فمنهم من يتفوّق على زعماء بعض الدول قدرةً
وتأثيراً ، في الوقت الذي يتحرّرون فيه من متطلبات العمل السياسي ومستلزماته . فذلك يجب
أن يكون هدفهم الأسمى الذي يصبوا إليه هؤلاء المقتدرون هو تخليص أمّتهم ، وربما تخليص
أمم أخرى من الضياع الذي نُكابه جميعاً ، مُستلهمين أفكارهم من أسس ديننا الإسلامي
المُتسامح الذي يتسع صدره للجميع ويبتغي خيرهم ، ولا يفرّق بين عربي أو أعجمي أو أسود
أو أبيض إلا بالتقوى والعمل الصالح .

الخاتمة

أرجو أن أكون قد وفّقت في هذه الدراسة المتواضعة في شرح أسباب القوة والضعف
عند الدول، وكذلك العوامل التي تُساعد على ارتقاء الأمم، الذي هو ارتقاءً للبشرية جمعاء إذا
ما تواكب ذلك الارتقاء المادي بارتقاءٍ آخر روحي يُرَجِّح كفة العدالة في تعامل الشعوب مع
بعضها لِيُجنبها شرَّ الصراع المستند على الأنانية والطمع والجشع ، لتكون دول الضعف هي

دول الباطل ودول القوة هي دول الحق والعدل ، قال الله تعالى في سورة الحجرات " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " صدق الله العظيم .

الهوامش

- ١- د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم . المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا . سلسلة عالم المعرفة . دولة الكويت . العدد ١٣٩ . ١٩٨٩ . ص ٩-٣٥ .
- ٢- د. فاروق عمر العمر . إدارة الأزمات والكوارث . الطبعة الأولى . الكويت . دار قرطاس للنشر ١٩٩٨ .

٣- مركز الدراسات الإستراتيجية . عالمنا المعاصر بين معطيات القرن العشرين وتوقعات القرن الجديد . دولة الكويت . سلسلة قراءات . مارس ٢٠٠٠ . ص ٩ .

٤- مركز الدراسات الإستراتيجية . العلاقات الصينية الأمريكية وانعكاساتها على أمن الخليج . دولة الكويت . سلسلة قراءات . فبراير ٢٠٠٠ .

٥- تبين وجود أربعة عناصر في بعض أوراق القات التي أُجريت عليها تحاليل مختبريه ، وهذه العناصر هي الكافين والكاتدين والكائنين ومادة سكرية وهذه المواد الفعالة تشبه في تأثيرها الكافيين والاندرين . أما تأثير هذا النبات فهو مخدر ، ومضغ أوراقه منعش ومنبه ، ويمدد حدقة العين ويهيح الجهاز العصبي المركزي ، وأن الأعراض التسممية الناتجة عن الإسراف في مضغه تشبه تلك التي يسببها سوء استعمال الامنيامينات . وقد وافقت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حينما كانتا جمهوريتين منفصلتين عام ١٩٧١ على تقديم كافة التسهيلات لأي هيئة دولية يتقرر إرسالها إلى البلدين لدراسة المشكلة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها . ولا زالت الجمهورية اليمنية ، بعد اتحاد الجمهوريتين ، تسعى للتخلص من هذه المشكلة التي تُسبب أضراراً صحية مثل فقدان الشهية وسوء التغذية والتعرض للأمراض المعدية كالسسل خاصة إذا ما تم خلطه بمواد مخدرة أو منشطة أخرى . راجع في ذلك كتاب العميد المتقاعد عبد الله سعيد الفرحان . المخدرات وجنود الاحتلال وجهود دولة الكويت والعالم لمكافحةها . الكويت . يناير ١٩٩٣ . ص ١٧٤-١٧٨ .

٦- صحيفة السياسة . العدد ١١٢٥٦ . ٢/٤/٢٠٠٠ . ص ٢٧ .

٧- للمزيد من المعلومات يُرجى الرجوع إلى كتاب السيد / بول فندلي . من يجرؤ على الكلام . اللوي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . الطبعة الثانية ١٩٨٥ . بيروت .

٨- ديوان الإمام الشافعي . تقديم وشرح وتعليق الشيخ خليل إبراهيم . دار الفكر اللبناني . بيروت . الطبعة الرابعة ١٩٩٧ . ص ٧ و ص ٥٠ .

٥٧- وكالة الصحافة الفرنسية . سلسلة ذكرة القرن العشرين . وسلسلة أهم المكتشفات والمخترعات من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٩٩ - صحيفة الأنباء - الكويت - الأعداد ٨٥٠٦ إلى ٨٥٠٩ .

- ١- د . عمر أحمد قدور - شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩٧ ص١٦-٢٩-٧٣-١٠٥ .
- ٢- المصدر السابق ص١٤٥-٢٥٢ .
- ٣- د . حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد ص١٦-٢٢ - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٨ .
- ٤- د . حسن صعب - علم السياسة - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٥ - ص١٣٢ .
- ٥- د . عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مكتبة مدبولي - ١٩٩٢ - القاهرة ص٧١-٨١ .

- ٦- د . احمد إسماعيل فخر - حسابات القوة الشاملة - مجلة الدفاع الوطني - أكاديمية ناصر العليا - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٧- مجلة السياسة الدولية - السلام والقوة - العدد ١٣٣ - يوليو ١٩٩٨ - القاهرة .
- ٨- مجلة السياسة الدولية - استخدام القوة في عالم محدود الموارد- العدد ١٣٢ - أبريل ١٩٩٨ - القاهرة .
- ٩- د . إسماعيل على سعد - نظرية القوة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٠ ص٦٠-٦٦-١١٢-١٩٦-٢٤٢-٢٤٥ .
- ١٠- د . حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - مصدر سابق ص١٦-٢٢ .
- ١١- د . حازم الببلاوي - دراسة عن مستقبل الدولة في الوطن العربي - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٩ .
- ١٢- د . عمر الفاروق سيد رجب - مصدر سابق - ص٨٤-٨٨ .
- ١٣- د . إسماعيل صبري مقلد - الاستراتيجية الأمريكية والعصر النووي - مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٦٨ - القاهرة .
- ١٤- د . حازم الببلاوي - دراسة عن مستقبل العالم العربي - مصدر سابق .
- ١٥- د . مُجَّد عزيز شكري - الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية - سلسلة عالم المعرفة - العدد السابع - يوليو ١٩٧٨ - الكويت .
- ١٦- د . عمر أحمد القدور - شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن - مصدر سابق ص٧٣-١٢٣ .
- ١٧- نفس المصدر السابق .
- ١٨- د . إسماعيل على سعد - نظرية القوة - مصدر سابق ص١١٠-١٢٣ .
- ١٩- نفس المصدر السابق .
- ٢٠- متابعات صحفية من خلال رصد الأحداث بين أريتريا وأثيوبيا والحرب الدائرة بينهما والتي لم تحسم حتى كتابة هذه الدراسة .

- ٢١- د . إسماعيل علي سعد - دراسات في المجتمع والسياسة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٩ - ص ١٣١ .
- ٢٢- د . عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مصدر سابق - ص ٢٣٥-٢٤٥ .
- ٢٣- " مصر والعالم في القرن الحادي والعشرين - " صحيفة الأهرام ١١/١٠/١٩٩٩ - ص ١٠ - القاهرة .
- ٢٤- مجلة السياسة الدولية - استخدام القوة في عالم محدود الموارد - إبريل ١٩٩٨ - القاهرة .
- ٢٥- جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٨٩ .
- ٢٦- د . بطرس غالي - محمود خيرى عيسى - مبادئ العلوم السياسية - (يتم استكمال المعلومات من المرجع بالمكتبة) .
- ٢٧- عمر أحمد قدور - مصدر سابق .
- ٢٨- د . فُجَّد عزيز شكري - مصدر سابق .
- ٢٩- مجلة السياسة الدولية - استخدام القوة في عالم محدود الموارد - مصدر سابق .
- ٣٠- صحيفة الأهرام - مصر والعالم في القرن الحادي والعشرين - مصدر سابق .
- ٣١- حماد فاضل - القوة في مجتمع غير متجانس - مجلة الحوادث - العدد ٢١٨٨ - أكتوبر ١٩٩٨ - بيروت .
- ٣٢- د . فُجَّد حسن الزوكة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ص ٦٠ .
- ٣٣- نفس المصدر السابق ص ٦٦-٧٢ .
- ٣٤- حورية توفيق مجاهد - سياسة توازن القوى - مجلة مصر المعاصرة - القاهرة - العدد ٣٤٣ - يناير ١٩٧١ ص ١٣١-١٦٨ .
- ٣٥- د . فُجَّد السيد سليم . السياسة الدولية . الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية . مركز الدراسات السياسية . الأهرام . القاهرة . العدد ١٠١ . يوليو ١٩٩٠ . ص ٤٢-٥٤ .

- ٣٦ -
- ٣٧ - د . أحمد إسماعيل فخر - مصدر سابق .
- ٣٨ - د . حازم الببلاوي - دراسة عن مستقبل الدولة في الوطن العربي - مصدر سابق .
- ٣٩ - مجلة السياسة الدولية - استخدام القوة في عالم محدود الموارد - مصدر سابق .
- ٤٠ - د . حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - مصدر سابق .
- ٤١ - نفس المصدر السابق .
- ٤٢ - التقرير السنوي - مركز الدراسات الإستراتيجية - دولة الكويت - ١٩٩٧ - ص ٤٧٤ - ٤٩٠ .
- ٤٣ -
- ٤٤ -
- ٤٥ - د . حازم الببلاوي - دراسة عن مستقبل الدولة في الوطن العربي - مصدر سابق .
- ٤٦ - د . أحمد إسماعيل فخر - مصدر سابق .
- ٤٧ - د . إسماعيل صبري مقلد - الإستراتيجية الأمريكية والعصر النووي - مصدر سابق .
- ٤٨ - مجلة السياسة الدولية - ميزان القوى الديمغرافي وتحليل القوى الإستراتيجية - أغسطس ١٩٩٨ .
- ٤٩ - د . عبد الغفار الدويك - العسكريون والدولة - مركز المحروسة للبحوث والنشر ١٩٩٦ - القاهرة .
- ٥٠ - مجلة الأمن والحياة - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - العدد ٢٠٦ - أكتوبر/نوفمبر ١٩٩٩ ص ٤٣ - القوة وأثرها في تحقيق الأمن والاستقرار .
- ٥١ - د . عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مصدر سابق .
- ٥٢ - د . إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - المكتبة الأكاديمية ١٩٩١ - القاهرة .

- ٥٣- د . عبد الغفار الدويك - مصدر سابق .
- ٥٤- حسن تركماني - المذاهب العسكرية في العالم - دار طلاس - دمشق ١٩٩٥ ص ٥٠ .
- ٥٥- الحروب في العالم - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - ١٩٩٥ ص ٨ .
- ٥٦- مجلة السياسة الدولية - ميزان القوى الديمغرافي - مصدر سابق .
- ٥٧- جان ماري زكان - علم السياسة - ترجمة محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٩٢ .
- ٥٨- الحروب في العالم - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - مصدر سابق .
- ٥٩- مجلة السياسة الدولية - أمريكا وخطرة القوة - العدد ١١١ - يناير ١٩٩٣ - القاهرة ص ١١٧-١٢٢ .
- ٦٠- متابعة صحفية من خلال رصد أهم ما نشرته الصحف وبتته وكالات الأنباء حول هذا الموضوع .
- ٦١- مجلة السياسة الدولية - مصدر سابق .
- ٦٢- حماد فاضل - القوة في مجتمع غير متجانس - مجلة الحوادث - العدد ٢١٨٨ - ٩ أكتوبر ١٩٩٨ بيروت .
- ٦٣- مجلة السياسة الدولية - دبلوماسية القوة - العدد ١٣٢ - إبريل ١٩٩٨ - القاهرة .
- ٦٤- د . إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق .
- ٦٥- صحيفة الأهرام - وداعاً للسياسة التي نعرفها - ١١/١٠/١٩٩٩ - ص ١٠ - القاهرة .
- ٦٦- نفس المصدر السابق .
- ٦٧- جمال منصور - في الثورة والدبلوماسية - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٨٩ .
- ٦٨- مجلة السياسة الدولية - السلام والقوة - العدد ١٣٣ - يوليو ١٩٩٨ - القاهرة .

٦٩- د . عدنان البكري - العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - كاظمة للنشر والتوزيع - الكويت - ١٩٨٦ .

٧٠- صحيفة الأهرام - وداعاً للسياسة التي نعرفها - مصدر سابق .

٧١- صحيفة الحياة - العرب والعملة - ١٢/١٠/١٩٩٩ - لندن ص ٩ .

٧٢- المصدر السابق .

٧٣- صحيفة الأهرام - وداعاً للسياسة التي نعرفها - مصدر سابق .

٧٤- جان ماري رانكان - علم السياسة - مصدر سابق .

٧٥- د . علي عواد - مصدر سابق .

٧٦- صحيفة الحياة - العرب والعملة - مصدر سابق .

٧٧- د . علي عواد - الدعاية والرأي العام - مؤسسة نزية تركي للطباعة - بيروت ١٩٩٣ ص ١٠١-١٠٣ .

٧٨- متابعة صحيفة من خلال رصد ما نشرته الصحف وبثته وكالات الأنباء حول الموضوع وتحليل ما أسفرت عنه من نتائج .

٧٩- مجلة الطليعة - إعادة تعريف الدبلوماسية - ١٣/١٠/١٩٩٩ - ص ١٥ - الكويت .

٨٠- مجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٧٠ [يناير - مارس] ١٩٩٣ - القاهرة ص ١٧-٢١ .

٨١- نظام الإعلام المقارنة - ترجمة علي درويش

١- جون مارتن

٢- انجوجروفوقودي

- الدار الدولية للنشر - القاهرة ١٩٩١ ص ٢٦٥-٢٧٢ .

مراجع البحث

أولاً : الكتب

- ١- د . مُجَّد عزيز شكري - الأتحلاف والتكتلات في السياسة العالمية - سلسلة عالم المعرفة - العدد السابع - يوليو ١٩٧٨ - الكويت .

- ٢- د . احمد إسماعيل فخر - حسابات القوة الشاملة - مجلة الدفاع الوطني - أكاديمية ناصر العليا - القاهرة .
- ٣- د . إسماعيل صبري مقلد - الاستراتيجية الأمريكية والعصر النووي - مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٦٨ - القاهرة .
- ٤- د . عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مكتبة مدبولي - ١٩٩٢ - القاهرة .
- ٥- المذاهب العسكرية في العالم - حسن توركماني - دار طلاس - ١٩٩٥ ص ٥٠ - دمشق .
- ٦- جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٨٩ .
- ٧- د . عبد الغفار الدويك - العسكريون والدولة - مركز الخروسة للبحوث والنشر - ١٩٩٦ - القاهرة .
- ٨- د . إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - المكتبة الأكاديمية ١٩٩١ - القاهرة .
- ٩- جان ماري رانكان - علم السياسة - ترجمة د . مُجَّد عرب أصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٩٢ .
- ١٠- د . عدنان البكري - العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - كاظمة للنشر والتوزيع - الكويت ١٩٨٦ .
- ١١- د . حسن صعب - علم السياسة - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٥ .
- ١٢- د . حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد ص١٦-٢٢ - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٨ .
- ١٣- د . حازم الببلاوي - دراسة عن مستقبل الدولة في الوطن العربي - دار الشروق - القاهرة ١٩٨٩ .
- ١٤- فؤاد إسحاق الخوري - السلطة لدى القبائل العربية - دار الساقى - بيروت ١٩٩١ ص٣٩-٤٠ .

- ١٥- الحروب في العالم - دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٥ ص ٨ .
- ١٦- د . عمر أحمد قدور - شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩٧ ص ١٦-٢٩-٧٣-١٠٥-١٤٥-٢٥٢ .
- ١٧- د . إسماعيل على سعد - نظرية القوة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٠ ص ٦٠-٦٦-١١٢-١٩٦-٢٤٢-٢٤٥ .

ثانياً : الدوريات

- ١- إعادة تعريف الدبلوماسية - مجلة الطليعة - ١٣/١٠/١٩٩٩ ص ١٥ - الكويت .
- ٢- " العرب والعملة " صحيفة الحياة - ص ٩ - ١٢/١٠/١٩٩٩ - لندن .
- ٣- " مصر والعالم في القرن الحادي والعشرين " صحيفة الأهرام ١١/١٠/١٩٩٩ - ص ١٠ - القاهرة .
- ٤- " وداعاً للسياسة التي نعرفها " صحيفة الأهرام ١١/١٠/١٩٩٩ - ص ١٠ - القاهرة .
- ٥- " أمريكا وغطرسة القوة " السياسة الدولية - العدد ١١١ - ص ١١٧-١٢٢ - يناير ١٩٩٣ القاهرة .
- ٦- ميزان القوى الديمغرافي وتحليل القوى الاستراتيجية - السياسة الدولية - العدد ٤٣ - أغسطس ١٩٩٥ - القاهرة .
- ٧- السلام والقوة - السياسة الدولية - العدد ١٣٣ - يوليو ١٩٩٨ - القاهرة .
- ٨- القوة في مجتمع غير متجانس - حماد فاضل - مجلة الحوادث - العدد ٢١٨٨ - أكتوبر ١٩٩٨ - بيروت .
- ٩- دبلوماسية القوة - السياسة الدولية - العدد ٧٥ - يناير ١٩٨٤ .
- ١٠- استخدام القوة في عالم محدود الموارد - السياسة الدولية - العدد ١٣٢ - أبريل ١٩٩٨ - القاهرة .

١١ - مجلة " الأمان والحياة " - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - العدد ٢٠٦ - أكتوبر / نوفمبر
١٩٩٩ ص ٤٣ - القوة وأثرها في تحقيق الأمان والاستقرار .